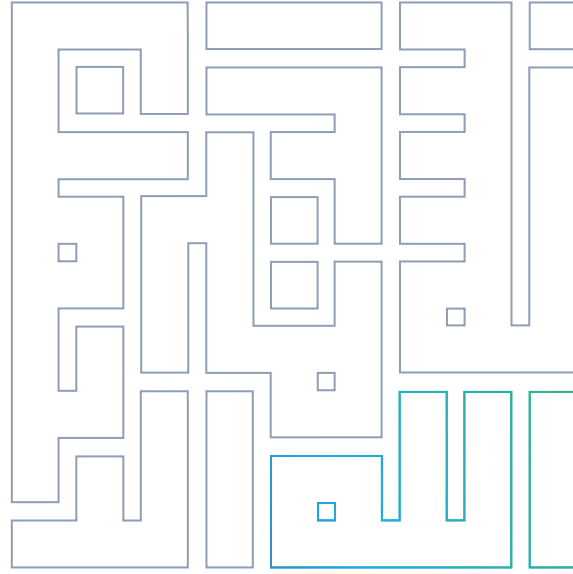


التقرير السنوي

2020م | 1441 - 1442هـ



التقرير السنوي 2020 | 1441-1442هـ

www.stats.gov.sa





خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
حفظه الله
رئيس مجلس الوزراء



صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
حفظه الله
ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع،
رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية



مجلس الإدارة



معالي الأستاذ
محمد بن عبدالله الجدعان
رئيس مجلس الإدارة
وزير المالية
وزير الاقتصاد والتخطيط المكلف



معالي المهندس
أحمد بن سليمان الراجحي
وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

صاحب السمو الملكي
الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز
وزير الطاقة



معالي الأستاذ
بندر بن إبراهيم بن عبدالله الخريف
وزير الصناعة والثروة المعدنية

معالي الدكتور
حمد بن محمد آل الشيخ
وزير التعليم





الدكتور
كونراد بيسندورفر
رئيس الهيئة العامة للإحصاء



الأستاذ
ديفيد واين كالستش
رئيس سابق لإحصاءات أستراليا،
من المتخصصين في عمل الهيئة



معالي الدكتور
عصام بن عبدالله بن خلف الوقيت
مدير مركز المعلومات الوطني



الدكتور
فهد بن محمد التركي
مستشار



الافتتاحية

أعدت الهيئة العامة للإحصاء تقريرها السنوي للعام المالي (2020م) بموجب المادة التاسعة والعشرين من نظام مجلس الوزراء الموقر الصادر بالأمر الملكي رقم (13/أ) وتاريخ 3 ربيع الأول 1414هـ والقاضي بأنه: «على جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى أن ترفع إلى رئيس مجلس الوزراء خلال تسعين يومًا من بداية كل سنة مالية تقريرًا عمًا حققته من إنجازات مقارنة بما ورد في الخطة العامة للتنمية خلال السنة المالية المنقضية، وما واجهها من صعوبات، وما تراه من مقترحات لحسن سير العمل فيها».

وتعرض الهيئة من خلال تقريرها السنوي أبرز ما قامت به من أعمال وما أنتجته من مؤشرات ومنتجات إحصائية، وما بذلته من جهود مختلفة لدعم وتطوير القطاع الإحصائي في المملكة خلال عام 2020م رغم جائحة كورونا التي أثرت على مختلف القطاعات في جميع دول العالم.

ونأمل أن يعكس هذا التقرير صورة واضحة لما قامت به الهيئة من أعمال، وما واجهته من صعوبات وعقبات، وما تراه من مقترحات وما تُعدُّ له من طموحات وتطلعات لإنجاز الكثير من المنتجات والمؤشرات الإحصائية الدقيقة التي تدعم صنع القرار ورأسمي السياسات في وضع خطط التنمية الوطنية، وتُلبي المتطلبات الإحصائية من المملكة محليًا وإقليميًا ودوليًا على النحو الأكمل وفقًا لأعلى المعايير المطبقة عالميًا.





الرؤية

أن تكون الهيئة العامة للإحصاء المرجع الإحصائي الأكثر تميزاً وابتكاراً لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية.



الرسالة

تقديم منتجات وخدمات إحصائية محدّثة ذات قيمة مضافة تتميز بالدقة والشمولية والمصداقية، وفقاً لأفضل المعايير والممارسات العالمية، والريادة في تطوير القطاع الإحصائي لدعم اتخاذ القرار.



التشاركية



الشفافية



الاحترافية



الاستقلالية



التركيز على
العملاء



الجودة



القيم



محتويات التقرير

ثانيًا: إحصاءات المعرفة والموارد الطبيعية.	40	كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة.	12
نشرة مؤشرات الطاقة.	40	كلمة سعادة رئيس الهيئة.	14
إحصاءات الطاقة الكهربائية.	40	الملخص التنفيذي للتقرير السنوي 2020م.	16
إحصاءات الطاقة المتجددة.	42		
إحصاءات الطاقة.	42		
نشرة إحصاءات البيئة وفق إطار تطوير إحصاءات البيئة.	42		
المؤشرات البيئية.	43	الفصل الأول:	18
نشرة مسح ممارسة الأسر للرياضة 2019م.	43	الإطار التنظيمي.	
إحصاءات الزراعة خلال عام 2020م.	44	مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء.	20
ثالثًا: الإحصاءات الاقتصادية.	46	اجتماعات مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء عام 2020م.	24
إحصاءات الحسابات القومية.	46		
نشرة إحصاءات الواردات 2019م.	46		
نشرة إحصاءات الصادرات 2019م.	47		
نشرة التبادل التجاري 2019م.	49		
تقارير الصادرات غير البترولية والواردات السلعية للمملكة العربية السعودية 2020.	49	الفصل الثاني:	28
إدارة إحصاءات الأسعار.	50	المنتجات الإحصائية وأعمال إدارات الهيئة خلال عام 2020م.	
الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI	50	أولًا: إحصاءات الصناعة والأعمال.	32
الرقم القياسي لأسعار الجملة WPI	50	مسح المنشآت السياحية.	32
الرقم القياسي لأسعار العقار IPRE	51	إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر.	32
متوسطات أسعار السلع والخدمات SAP	51	إحصاءات المال والتأمين.	33
المقارنات الدولية ICP	51	مسح الإنتاج الصناعي.	34
رابعًا الإحصاءات الاجتماعية.	52	إحصاءات تجارة الجملة والتجزئة.	35
إحصاءات القوى العاملة.	52	إحصاءات الأعمال قصيرة المدى.	37
		إحصاءات مسح التشييد والبناء.	39

أعمال الإدارة العامة للتخطيط والتميز المؤسسي.	74	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.	53
أعمال الإدارة العامة للعمليات خلال عام 2020م.	75	نشرة العمرة.	53
أعمال فروع الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2020م.	75	نشرة إحصاءات الزواج والطلاق.	53
أعمال مركز التحليل الإحصائي ودعم القرار.	76	الإسقاطات السكانية.	54
أكاديمية الإحصاء.	76	إحصاءات التعليم والصحة.	55
		ثقة المستهلك	55
		خامسًا: الإحصاءات الجغرافية.	57
الفصل الثالث:	88	نشرة إحصاءات الخدمات 2019.	57
العملاء ودعم الشراكات الاستراتيجية.		سادسًا: إحصاءات التعداد.	59
الإدارة العامة للشراكات ودعم العملاء.	90	إحصاءات التعداد العام للسكان والمساكن.	59
الإدارة العامة للإعلام والوعي الإحصائي.	90	إحصاءات الحج.	60
الإدارة العامة للعلاقات والتعاون الدولي.	91	الكتاب الإحصائي السنوي.	60
		المنهجيات الإحصائية.	64
الفصل الرابع:	94	التصنيفات والمعايير الإحصائية.	66
القوى العاملة والإفصاح المالي.		مشروع التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية ومخرجاته.	66
القوى البشرية.	96	دليل التعريفات والمفاهيم والمصطلحات الإحصائية تعميمه	67
		على مكونات القطاع الإحصائي.	
الفصل الخامس:	100	التصنيف السعودي الموحد للمهن المعتمد على التصنيف	68
التطلعات والطموحات لعام 2021م.		الدولي ISCO_08	
		التصنيف السعودي للمستويات والتخصصات التعليمية.	69
		الدليل الوطني للدول والجنسيات.	69
		البنية التحتية لتقنية المعلومات.	71
		تطوير تقنية المعلومات والخدمات الإلكترونية.	71
		الخدمات الإلكترونية.	71



كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة



محمد بن عبد الله الجدعان

وزير المالية ووزير الاقتصاد والتخطيط المكلف
رئيس مجلس الإدارة الهيئة العامة للإحصاء

المستويات كافة التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء لعام 2020م) الذي يسلط الضوء على أبرز أعمال الهيئة خلال هذا العام، حيث عملت الهيئة على تعزيز بنيتها الإدارية من خلال تطوير هيكلها ومنظومتها الإدارية، وحدثت تطورات مهمة في عدد من القطاعات والإدارات بالهيئة.

وقد حرصت الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2020م على تنفيذ مختلف القرارات والتوجيهات السامية التي تصب في خدمة مصلحة العمل الإحصائي بالمملكة وتطويره وتنظيمه، تأكيداً على أنها المرجع الرسمي والوحيد للبيانات الإحصائية، وذلك من خلال أهدافها الاستراتيجية التي حرصت على أن تكون متوائمة مع رؤيتها ورسالتها وأهدافها.

وفي سبيل تحقيق رسالتها والقيام بالمهام الموكلة إليها تم تعديل تنظيم الهيئة، كما تم استقطاب كفاءات إحصائية دولية للمشاركة في مجلس إدارة الهيئة للمساهمة في الانتقال بها النقلة النوعية التي ينتظرها الجميع؛ لتطوير العمل حرصاً على الخروج بمنتجات إحصائية دقيقة وبناءة تفيده قطاعات الدولة كافة، وتسهم في بناء الاقتصاد الوطني.

وختاماً.. نحمد الله تعالى على أن يسر لنا العمل طوال الفترة الماضية من عام 2020م رغم ظروف جائحة كورونا التي كان لها تأثير سلبي على معظم المجالات في مختلف دول العالم، نسأل الله تعالى أن يحفظ بلادنا والعالم كله من الجوائح والأمراض، وكلنا عزم على إكمال ما بدأناه خلال الأشهر الماضية من جهود كبيرة لتطوير المجال الإحصائي، وآمل أن يكون هذا التقرير قد أعطى الصورة الواضحة لما قامت به الهيئة العامة للإحصاء من أعمال خلال عام 2020م.. وعلى الله قصد السبيل، ومنه سبحانه التوفيق والسداد.

شهد القطاع الإحصائي في المملكة تطوراً كبيراً خلال السنوات الماضية، لاسيما بعد تحويل مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى هيئة عامة مُستقلة للإحصاء تتمتع بشخصية اعتبارية، وخلال هذه الفترة تسارعت الخطوات الإحصائية في كافة مجالات العمل الإحصائي التي تقودها الهيئة؛ وتم تنفيذ الكثير من المشاريع الإحصائية المهمة، كما تم إصدار الكثير من المنتجات والمؤشرات الإحصائية دعماً لصنّاع القرار ورأسمي السياسات؛ وتلبية لمتطلبات التنمية المستدامة التي تشهدها مملكتنا الغالية في شتى القطاعات، وفي جميع مجالات العمل والإنتاج.

ورغم جائحة كورونا التي أثرت على مختلف مناحي الحياة في عام 2020م إلا أن الهيئة العامة للإحصاء قد أنجزت بفضل الله وتوفيقه الكثير من المؤشرات الإحصائية المهمة، كما قامت بترتيب البيت من الداخل بشكل يتلاءم والآمال الكبيرة المعقودة على الهيئة في صناعة منتجات إحصائية دقيقة تدعم تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030م، وتنفيذ الخطط التنموية الطموحة في كافة مناطق المملكة الإدارية الثلاث عشرة.

ويُشرفني في مستهل هذا التقرير السنوي أن أتقدّم إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله -، وسموّ ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - بخالص الشكر والتقدير والامتنان على الدعم الكبير المقدم لقطاع الإحصاء في المملكة العربية السعودية، والرعاية الكريمة لهذا القطاع إيماناً بدوره الحيوي والمحوري، وأثره الإيجابي في مسيرة النهضة والتنمية المستدامة بالمملكة.

وإنه لمن دواعي سروري أن أقدم لجميع الباحثين والمهتمين بمنجزات وإحصاءات المملكة العربية السعودية على



كلمة رئيس الهيئة



د. كونراد بيسندورفر

رئيس الهيئة العامة للإحصاء

2. إتاحة البيانات، وتسهيل وصول المستخدمين إليها من خلال الوسائل الحديثة.
 3. تحسين طريقة تقديم الإحصاءات.
 4. المشاركة الفعّالة مع المستخدمين وأصحاب المصلحة الرئيسيين.
 5. توفير بيئة عمل ممتازة تجتذب الكفاءات والكوادر المتميزة، وتساعد في تطوير قدراتها ومواهبها.
- والسؤال المهم بالنسبة لي أنا شخصيًا الآن هو:

ماذا يعني عملي في الهيئة العامة للإحصاء وهي الجهاز الرسمي للإحصاءات في المملكة العربية السعودية ذلك البلد النفطي الكبير ذي الثقل الضخم الإقليمي والدولي؟! وما الإضافة التي سيمثلها لي عملي هذا أسجلها في سجلي المهني غير القصير - على أية حال -!

في الواقع إن وجودي حاليًا على رأس الهيئة العامة للإحصاء يعني بالنسبة لي الكثير ليس فقط على الصعيد المهني، بل على الصعيد النفسي والإنساني أيضًا، فشعور رائع أن تساعد بعملك وتشارك بخبراتك للمساهمة في تقديم بيانات إحصائية دقيقة تغطي جميع المجالات في دولة مهمة كالمملكة، ومجتمع ثري ومتنوع كمجتمعها؛ لأن ذلك سوف يساهم بشكل أو بآخر في صنع القرار القائم على بيانات شاملة ودقيقة ذات موثوقية عالية.

وإذ أقدم لهذا التقرير السنوي للعام المالي 2020م أود الإشادة بما يلقاه القطاع الإحصائي في المملكة من دعم حكومي مهم وترحيب كبير بدورها، وثقة عالية في إمكانياتها وقدراتها، وهي بالفعل تمتلك نخبة متميزة من الزملاء الأكارم على قدر عالٍ من الخبرة والكفاءة.

إن الهيئة العامة للإحصاء تسير في الطريق الصحيح لتطوير وترسيخ استراتيجيتها الإحصائية، وهذا يعني أن عليها استكشاف طرق وأساليب جديدة لإنجاز منتجاتها الإحصائية في الوقت المناسب بأعلى قدر من الجودة وبأقل تكلفة ممكنة، وأمامها الكثير من الفرص الواعدة وسوف تصل إلى مكانة عالمية مرموقة في مجال العمل الإحصائي إذا ما تمّ استثمار إمكانياتها بالشكل الصحيح الذي يركز على الجوهر والمضمون.

مع أطيّب الأمنيات بمستقبل مشرق زاهر، ومزيد من الإنجازات المشرفة التي ينتظرها الجميع من الهيئة.

بات واضحًا لجميع المسؤولين وصنّاع القرار حول العالم الأهمية الحيوية للبيانات الدقيقة الموثوقة في وضع خطط التنمية، لاسيما البيانات والمؤشرات الإحصائية التي يتم إنجازها بجودة عالية وتوفرها بسرعة وتقديمها، في الوقت المناسب.

والهيئة العامة للإحصاء هي الجهة الرسمية الوحيدة المخوّلة بإنتاج الإحصاءات والمؤشرات الإحصائية التي تغطي جميع جوانب الحياة في المملكة العربية السعودية من مصادرها المختلفة، حيث تقدّم الهيئة بيانات ومؤشرات إحصائية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والبيئية في المملكة، وفي مقدمتها الناتج المحلي الإجمالي، وهو المؤشر الرئيس للأداء الاقتصادي في المملكة، ومن أبرز المؤشرات الإحصائية التي تقدمها الهيئة معدل البطالة، وغيره من المؤشرات المهمة في سوق العمل، بالإضافة إلى مؤشر معدل التضخم، وهو المؤشر الذي يبين تطور أسعار المستهلك بمرور الوقت.

والحقيقة أن الهيئة العامة للإحصاء من خلال ما تقدمه وتوفره لصنّاع القرار ورأسمي السياسات من إحصاءات دقيقة وفي الوقت المناسب تساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف رؤية المملكة (2030) ورصد إنجازاتها.

ومن دواعي فخري أن أكون على رأس فرق العمل الحالية في الهيئة العامة للإحصاء لاسيما وأنها تمر بعملية تحول عميق من أجل تلبية متطلبات البيانات والمؤشرات الإحصائية التي تحتاج إليها المملكة العربية بشدة وخصوصًا في هذه الآونة وهي تصنع نهضتها الواعدة في القرن الحادي والعشرين.

إن هدفنا الحالي الذي نضعه جميعًا في الهيئة العامة للإحصاء نصب أعيننا بكل دقة وتركيز هو «أن نصبح من بين أهم قادة مراكز الإحصاء الحديثة في مختلف أنحاء العالم»، وتهدف استراتيجية التحول الإحصائي التي تتبناها الهيئة حاليًا إلى إنجاز وتحقيق مجموعة من الأهداف المهمة، من بينها:

1. ضمان جودة عالية للبيانات والمؤشرات والنشرات ومختلف الإحصاءات التي تنتجها، من خلال:
 - تطبيق الطرق العلمية لإنتاج الإحصاءات.
 - استخدام البيانات من مصادر متعددة.
 - تطبيق أعلى المعايير الدولية.



الملخص التنفيذي

1. في الصفحات التالية الملخص التنفيذي للتقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي 2020م وفيه موجز مختصر لأهم الأعمال التي قامت بها الهيئة، والتطورات التي شهدتها خلال العام الماضي، وقد أعدت الهيئة هذا التقرير بناءً على المادة التاسعة والعشرين من نظام مجلس الوزراء المؤقت الصادر بالأمر الملكي رقم (13/أ) وتاريخ 3 ربيع الأول 1414هـ والقاضي بأنه: «على جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى أن ترفع إلى رئيس مجلس الوزراء خلال تسعين يومًا من بداية كل سنة مالية تقريرًا عمّا حقّقته من إنجازات مقارنةً بما ورد في الخطة العامة للتنمية خلال السنة المالية المنقضية، وما واجهها من صعوبات، وما تراه من مقترحات لحسن سير العمل فيها».
2. وفي الواقع ليس بخافي على أحد أن عام 2020م كان عامًا استثنائيًا بكل المقاييس وعلى الصّعد كافة؛ فقد شهد العالم بأسره جائحة كورونا (كوفيد 19-) وهو أمر غير مسبوق، ولا يُعرف له نظيرٌ في تاريخ البشرية الحديث من حيث حجم التأثير الذي خلّفته هذه الجائحة على مختلف المجالات.
3. وبرغم وقوع هذا الحدث الجلل إلا أن المملكة العربية السعودية كانت - بفضل الله تعالى - من الدول القلائل التي استوعبت الصدمة سريعًا، وتعاملت معها وقامت باحتوائها بشكل جيد، واستأنفت مختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات في المملكة أعمالها في ظل هذه الظروف الاستثنائية، ومن بينها الهيئة العامة للإحصاء التي قامت بالكثير من الأعمال وبذلت الكثير من الجهد بالرغم من هذه الجائحة العامة، فضلًا عن الظروف الخاصة التي تعيشها الهيئة.
4. وقد واصلت الهيئة العامة للإحصاء العمل في إنتاج ونشر المؤشرات والأرقام الإحصائية الداعمة لكافة مجالات التنمية، والنهوض بالقطاع الإحصائي في المملكة العربية السعودية، كما نفّذت الهيئة في عام 2020م عددًا من المسوح الميدانية عبر الهاتف، وتمّ كذلك إصدار العديد من النشرات والتقارير من واقع إحصاءات السجلات الإدارية لدى مختلف الأجهزة الحكومية، وقد وفّرت هذه المنتجات الإحصائية العديد من البيانات والمؤشرات في جميع المجالات: السكانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمعرفية؛ تلبيةً لمتطلبات عملاء الهيئة في الداخل والخارج.
5. وفي إطار برنامج الهيئة للتحويل الإحصائي نفّذت الهيئة خلال عام 2020م عددًا من المشروعات المهمة، واستنفرت كل قواها البشرية خلال شهري يناير وفبراير من عام (2020م) واستكملت خطتها المختلفة لإنجاز مشروع التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت (تعداد 2020م)، والذي صدر فيه الأمر السامي الكريم رقم 8592 وتاريخ 15/2/1440هـ على أن يكون مساءً يوم الثلاثاء الموافق 22 رجب 1441هـ الموافق (17 مارس 2020م) هو بداية أعمال العدّ الفعلي لهذا التعداد الذي اتفق على تسميته إعلاميًا بـ (تعداد السعودية 2020)، والذي يعبّد التعداد الخامس للسكان والمساكن في المملكة العربية السعودية، حيث أنمت كافة الخطط والاستعدادات والإجراءات المطلوبة لتنفيذ التعداد ميدانيًا في الموعد المحدد لكن أرجى ذلك بسبب جائحة كورونا. وخلال عام 2020م شاركت الهيئة العامة للإحصاء عن بعد في عدد من الفعاليات الإقليمية والدولية على مستوى الاجتماعات، أو المؤتمرات، أو اللجان، أو ورش العمل، وتمّ تبادل الخبرات وبحث التعاون المشترك في المجال الإحصائي مع عدد من الجهات المختلفة.
6. ونتيجة لتزايد الطلب على البيانات والمنتجات الإحصائية المختلفة التي تُنتجها الهيئة العامة للإحصاء، تلقت خلال عام 2020م نحو (24592) طلبًا، وبلغت نسبة الطلبات الملبّاة نحو (93%)، ووصل الوقت المستغرق لتلبية طلبات العملاء إلى أقل من نصف يوم عمل، وأما معدل رضا العملاء فقد بلغ (92%)، كما بلغ معدل تعريف عملاء الهيئة بمنتجاتها وخدماتها (95%).
7. وتأكيّدًا للتواصل بين الهيئة وعملائها من الجهات المختلفة تم عن بعد عقد العديد من الاجتماعات وورش العمل مع الكثير من الجهات الحكومية والخاصة والأكاديمية، شملت: الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى عددٍ من جهات القطاع الخاص بالمملكة.
8. وقد حرصت الهيئة العامة للإحصاء خلال العام الماضي على الاستمرار في سياسة استقطاب أفضل الكفاءات البشرية المؤهلة والمدربة على إنجاز العمل الإحصائي الموكل إليها بأعلى قدر من الكفاءة والإتقان والاحترافية، واهتمت الهيئة بتدريب وتأهيل كوادرها البشرية عبر تقديم عدد كبير من الدورات التدريبية وفقًا لأفضل المعايير العلمية المعمول بها عالميًا في المجال الإحصائي.
9. وقد حرصت الهيئة العامة للإحصاء خلال العام الماضي على

10. كما أولت الهيئة اهتمامًا بارزًا بموضوع رفع الثقافة والوعي الإحصائي في المجتمع بمختلف فئاته، وعلى هذا الصعيد وصل إجمالي عدد المواد الإعلامية المنشورة في وسائل الإعلام التي تم رصدها، والتي تتضمن بيانات إحصائية مصدرها الهيئة (6054) مادة، وتضمنت البيانات والاستفسارات الصحفية (49) بيانًا، كما بلغ عدد المنتجات المنشورة عبر البوابات الإلكترونية للهيئة (83) مادة، وبلغ عدد متابعي حساب الهيئة على منصة تويتر (153233) متابعًا ومتابعة خلال عام 2020م.
11. ويضمُّ هذا التقرير خمسة فصول رئيسة: حيث يتناول الفصل الأول (الإطار التنظيمي) القرارات التنظيمية للهيئة العامة للإحصاء، شاملًا أهم القرارات المرتبطة بالعمل الإحصائي، كما يتناول المهام والمسؤوليات، والقرارات الحديثة المرتبطة بتطوير ورفع مستوى القطاع الإحصائي في المملكة، ومن أبرز القرارات المتعلقة بالهيئة القرار رقم (212) وتاريخ 1441/3/15هـ الموافق 2019/11/12م بشأن تعديل تنظيم الهيئة العامة للإحصاء، واشتمل التنظيم على أن يكون للهيئة رئيس يُعين ويُعفى من منصبه بقرار من المجلس، وأن ترتبط تنظيميًا بوزير الاقتصاد والتخطيط الذي يرأس مجلس إدارة الهيئة المكوّن من أصحاب السمو والمعالي والسعادة:
12. معالي أ. محمد بن عبد الله الجدعان وزير المالية ووزير الاقتصاد والتخطيط المكلف، وصاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان آل سعود وزير الطاقة، ومعالي م. أحمد بن سليمان الراجحي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ومعالي د. حمد بن محمد آل الشيخ وزير التعليم، ومعالي أ. بندر بن إبراهيم الخريف وزير الصناعة والثروة المعدنية، ومعالي د. عصام عبد الله الوقيت مدير مركز المعلومات الوطني، وسعادة الدكتور كونراد بيسندورفر (Dr. Konrad Pesendorfer) رئيس الهيئة، وسعادة د. فهد بن محمد التركي من المتخصصين في عمل الهيئة، والأستاذ ديفيد كاليش (Mr. David KALISCH) الرئيس السابق لإحصاءات أستراليا من المتخصصين في عمل الهيئة.
13. ويتناول الفصل الثاني (المنتجات الإحصائية وأعمال إدارات الهيئة خلال عام 2020م) العمل الإحصائي الذي تمّ خلال العام المالي المنصرم، وما قامت به الإدارات الإحصائية المختلفة في الهيئة من أعمال، وما تم إنجازه من مؤشرات وأرقام إحصائية ساهمت في خدمة التنمية الوطنية، وتنظيم وتوحيد إجراءات نشر المؤشرات والأرقام والنشرات الإحصائية، وضمان نشر إحصاءات دقيقة تعكس واقع أحوال المجتمع ونشاطاته في المملكة، وتحسين إتاحة الإحصاءات وتوفيرها لمستخدميها، عبر قنوات نشر حديثة وفعّالة، لتعزيز الشراكة والتعاون مع مكونات القطاع الإحصائي في نشر الإحصاءات، كما عكس هذا الفصل التطور في جوانب تقنية المعلومات في الهيئة.
14. أما الفصل الثالث (العملاء ودعم الشراكات الإستراتيجية) فيستعرض الجهود التي قامت بها الهيئة في مجالات دعم العملاء والشراكات الاستراتيجية فمن خلال هذا الفصل يمكن التعرف على تصنيف عملاء الهيئة وآليات دعمهم، وما تمّ في عام 2020م من جهود في استقبال الطلبات وتبليتها، وعقد الشراكات على المستوى المحلي أو الدولي، وما تمّ لتعزيز التعاون المشترك في مجال تبادل الخبرات والتجارب والممارسات الإحصائية الناجحة.
15. ويركز الفصل الرابع من هذا التقرير (القوى العاملة والإفصاح المالي) على أبرز ما قامت به الهيئة في مجال القوى البشرية، ويستعرض كافة أرقام الميزانية والمصروفات تعزيزًا للشفافية والإفصاح.
16. وتمّ تخصيص الفصل الخامس للاطلاع على أبرز الصعوبات والتحديات التي واجهت عمل الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2020م والحلول والجهود الحثيثة التي بُذلت من أجل التغلب عليها، وفق ما توافر لدى الهيئة من اختصاصات وإمكانات متاحة، كما تناول أهمّ التطلعات والخطط والطموحات لعام 2021م التي تعتمدها الهيئة القيام بها هذا العام بمشيئة الله تعالى.



01

الفصل الأول:
الإطار التنظيمي





التنظيم الخاص بالهيئة العامة للإحصاء

بموجب الأمر السامي الكريم رقم (64283) وتاريخ 1436/12/26هـ القاضي بتحويل مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى هيئة عامة مستقلة بمسمى الهيئة العامة للإحصاء صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (11) وتاريخ 1437/01/13هـ بالموافقة على تنظيم الهيئة العامة للإحصاء، وقرار رقم (212) وتاريخ 1441/3/15هـ بشأن تعديل تنظيم الهيئة العامة للإحصاء، وقد تضمن تنظيم الهيئة العامة للإحصاء سبع عشرة مادة، هي:

المادة الأولى:

لأغراض هذا التنظيم، يكون للكلمات والعبارات الآتية المعاني الموضحة قرين كل منها:

التنظيم: تنظيم الهيئة العامة للإحصاء.

المجلس: مجلس إدارة الهيئة.

الجهات العامة: الوزارات والهيئات والمؤسسات والمصالح العامة، ويشمل ذلك الشركات المملوكة بكاملها للدولة.

المنشآت الخاصة: جميع الشركات بما فيها الشركات التي تسهم فيها الدولة، والمنشآت الفردية الخاصة، والجمعيات الأهلية.

البيانات: الأرقام والخصائص الوصفية المتعلقة بالمجالات الإحصائية أو غير ذلك فيما يتعلق بأحوال المجتمع ونشاطاته، وقد تكون بيانات فردية أو مجموعة من البيانات الفردية.

البيانات الفردية: البيانات التي تحدد هوية الشخص ذي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية ويقدمها بناءً على الطلب.

المجالات الإحصائية: المجالات الإحصائية الخمسة، السكانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية وما تشمله من مجالات إحصائية تفصيلية من: سكنية، أو تعليمية، أو تجارية، أو صناعية، أو صحية، أو حيوية، أو سياحية، أو زراعية، أو غيرها.

السجلات الإدارية: السجلات الورقية أو الإلكترونية التي تدون فيها البيانات أو المعلومات في مختلف الجهات العامة، أو المنشآت الخاصة، المتعلقة بالمجالات الإحصائية، وغير ذلك فيما يتعلق بأحوال المجتمع ونشاطاته، بالإضافة إلى السجلات عن العمليات الإنتاجية لتلك الجهات والمنشآت.

المعلومات: البيانات التي تتم معالجتها إما بتبويبها أو بتحليلها أو بتلخيصها، أو بأي طريقة معالجة أخرى لتصبح ذات معنى يتعلق بالمجالات الإحصائية.

المؤشرات: البيانات أو المعلومات بدلالة مثيلاتها زمنياً أو مكانياً، أو بدلالة أي من مصادرها، ويتم احتسابها عادة وفق معادلات رياضية.

الإحصاء: البيانات والمعلومات والمؤشرات التي يتم جمعها عن أحوال المجتمع ونشاطاته باستخدام الأساليب العلمية، وتكون قابلة للتبويب والتحليل بهدف الوصول إلى نتائج وقرارات وفق بدائل محددة.

العمل الإحصائي: أي دراسة أو بحث، أو استطلاع، أو مسح، أو أي عمل يتعلق بالمجالات الإحصائية، سواء يتم بشكل كلي أو جزئي.

المسوح: عملية جمع البيانات من مصادرها، سواء كانت وفق أسلوب الحصر الشامل، أو وفق أساليب وطرق اختيار العينات الإحصائية.

الخدمات الإحصائية: الأعمال التفصيلية للعمل الإحصائي، أو ذات العلاقة به، وتشمل تقديم الاستشارات الإحصائية بشأن تصميم المسوح، أو البحوث أو الدراسات، واختيار العينات وتحليل النتائج وتفسيرها، ونحو ذلك.

الوثائق الإحصائية: الخرائط والمخططات والسجلات والأدلة والمنهجيات وقوائم العينات وغيرها المستخدمة في العمل الإحصائي.

اللجنة التنسيقية: لجنة دائمة لتنسيق العمل الإحصائي بين الجهات العامة ذات العلاقة ومندوبي الهيئة الأشخاص من غير منسوبي الهيئة الذين تستعين بهم للعمل في تنفيذ المسوح.

المادة الثانية:

1. تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية العامة وبالاستقلال المالي والإداري، وترتبط تنظيمياً بوزير الاقتصاد والتخطيط.
2. يكون مقر الهيئة الرئيس في مدينة الرياض، وتنشئ لها فروعاً ومكاتب في أي من مناطق المملكة.

المادة الثالثة:

7. إيجاد نظام مركزي للمعلومات في الهيئة على المستوى الوطني يرتبط آلياً بجميع الجهات العامة.
8. تقديم العمل الإحصائي والخدمات الاستشارية والفنية في مجال الإحصاء للجهات العامة والمنشآت الخاصة.
9. تقديم الاقتراحات للجهات العامة لتطوير جميع أنظمة المعلومات والعمل الإحصائي، للوصول إلى منظومة إحصائية شاملة ودقيقة وموحدة.

10. تزويد الجهات العامة والمنشآت الخاصة والأفراد والهيئات الدولية بالإحصاءات الرسمية، وفق الإجراءات النظامية.
11. التنسيق والتعاون مع نظيراتها في الدول الأخرى والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، فيما يتعلق بالجوانب الإحصائية، وفقاً للإجراءات النظامية.
12. إعداد برامج ودورات في مجال العمل الإحصائي وتنفيذها، وتدريب وتأهيل كوادر متخصصة في هذا المجال.
13. تمثيل المملكة داخلياً وخارجياً فيما يتعلق باختصاصات الهيئة، وذلك وفقاً للإجراءات النظامية.
14. نشر الوعي الإحصائي وإعداد وتنفيذ الخطط والبرامج اللازمة بما يحقق تفاعل المجتمع مع العمل الإحصائي.

المادة الخامسة:

تباشر الهيئة جمع البيانات المتعلقة بخططها وبرامجها الإحصائية بواسطة موظفيها، أو بواسطة مندوبي الهيئة إذا اقتضى الأمر ذلك، وفق الأنظمة والإجراءات المتبعة.

المادة السادسة:

تقدم الهيئة الخدمات الإحصائية وإجراء المسوح وإعداد البحوث والدراسات الإحصائية والتزويد بالبيانات من قواعد بياناتها للمنشآت الخاصة بأسلوب تجاري خاضع لحساب الرسوم والتكاليف، ولها الاستفادة من عوائدها المالية في تمويل الخدمات الإحصائية والمعلوماتية المقدمة وتطويرها، وفق آلية عمل تنفيذية محددة لذلك تعدها الهيئة.

يهدف التنظيم إلى تنظيم العمل الإحصائي في المملكة وتفعيله من خلال إيجاد منظومة إحصائية شاملة ودقيقة وموحدة ومتابعة تنفيذها، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتلبية الاحتياجات الإحصائية؛ خدمة لخطط التنمية والبحث العلمي والأنشطة المختلفة.

المادة الرابعة:

الهيئة هي الجهة المعنية بالإحصاء، وهي المرجع الرسمي الوحيد لتنفيذ العمل الإحصائي والمشرف الفني والمنظم له، ولها في سبيل تحقيق أهدافها الاختصاصات الآتية:

1. إعداد استراتيجية وطنية للعمل الإحصائي في المملكة بالتنسيق مع الجهات العامة ذات العلاقة، ومتابعة تنفيذها بعد إقرارها واقتراح تحديثها بشكل دوري.
2. القيام بالعمل الإحصائي وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها، ويشمل ذلك ما يأتي:
 - تحديد منهجية العمل الإحصائي.
 - تصميم وتنفيذ المسوح.
 - إجراء الدراسات والبحوث.
 - تحليل البيانات والمعلومات.
 - توثيق البيانات والمعلومات وحفظها في الوثائق الإحصائية.
3. جمع البيانات والمعلومات التي تغطي جميع جوانب الحياة في المملكة من مصادرها المختلفة وتدوينها وتبويبها، وجمع البيانات والمعلومات من السجلات الإدارية في الجهات العامة والمنشآت الخاصة وتبويبها وتحليلها واستخراج مؤشراتها.
4. إعداد الأدلة والتصنيفات الإحصائية الوطنية وفقاً للمعايير الدولية، واستخدامها والعمل على تحديثها وتطويرها متى دعت الحاجة إلى ذلك.
5. إعداد النشرات والتقارير الإحصائية للمسوح والبحوث، وغيرها.
6. تكوين منظومة شاملة من قواعد البيانات الإحصائية الوطنية لمختلف المجالات الإحصائية.



المادة السابعة:

يُسكّل المجلس على النحو التالي:

- وزير الاقتصاد والتخطيط.
 - وزير الطاقة.
 - وزير المالية.
 - وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.
 - وزير التعليم.
 - وزير الصناعة والثروة المعدنية.
 - مدير مركز المعلومات الوطني.
 - رئيس الهيئة.
 - اثنان من المختصين في مجال عمل الهيئة (يعيّنان بقرار من مجلس الوزراء بناءً على ترشيح من رئيس المجلس).
- رئيس المجلس
عضو.
عضو.
عضو.
عضو.
عضو.
عضو.
عضو.
عضو.
- عضوان.

المادة الثامنة:

- المجلس هو السلطة المهيمنة على إدارة شؤون الهيئة وتصريف أمورها، ويتخذ جميع القرارات اللازمة لتحقيق أغراضها في حدود أحكام التنظيم، وله على وجه خاص ما يأتي:
- إقرار السياسات العامة للهيئة وخططها وبرامجها التشغيلية.
 - إقرار الهيكل التنظيمي للهيئة.
 - إقرار اللوائح الداخلية والفنية والإجراءات والقواعد والمعايير المتعلقة بنشاط الهيئة.
 - إقرار مشروع ميزانية الهيئة، ورفعها بحسب الإجراءات النظامية.
 - إقرار الحساب الختامي للهيئة وتقرير مراجع الحسابات والتقرير السنوي تمهيداً لرفعها بحسب الإجراءات النظامية.
 - تشكيل اللجنة التنسيقية، وتسمية أعضائها بناءً على ترشيح جهاتهم، وإقرار اللوائح المتعلقة بها.
 - إقرار مكافآت مندوبي الهيئة ومن تستعين بهم من غير موظفيها بالاتفاق مع وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية.
 - إقرار آليات العمل التنفيذية المتعلقة بالمقابل المالي وتكاليف العمل الإحصائي الذي تُنفذه الهيئة للمنشآت الخاصة، وكذلك آليات التزويد بالبيانات بالاتفاق مع وزارة المالية.
 - قبول التبرعات والهبات والأوقاف والوصايا والمنح والمساعدات التي تُقدّم للهيئة، وفقاً للإجراءات النظامية.

- تعيين مراجع حسابات خارجي، ومراقب مالي داخلي.
- تشكيل اللجان وتخويلها الصلاحيات اللازمة لإنجاز المهام المنوطة بها.
- ويجوز للمجلس تفويض بعض تلك المهام إلى من يراه من المسؤولين في الهيئة، وفق ما يقتضيه سير العمل فيها.

المادة التاسعة:

1. تعقد اجتماعات المجلس في مقر الهيئة، ويجوز عند الاقتضاء عقدها في مكان آخر داخل المملكة.
2. يجتمع المجلس ثلاث مرات في السنة على الأقل بناءً على دعوة من رئيسه، ومتى اقتضت الهيئة ذلك، ويتعيّن أن تكون الدعوة مصحوبة بجدول أعمال الاجتماع، وعلى رئيس المجلس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع متى طلب ذلك (خمسة) من أعضائه على الأقل، ويشترط لصحة الاجتماع حضور أغلبية الأعضاء بمن فيهم رئيس المجلس أو نائبه، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوتّ معه رئيس الاجتماع، وللعضو المعارض تسجيل اعتراضه وأسباب الاعتراض ضمن محضر اجتماع المجلس.
3. تثبت مداولات المجلس وقراراته في محاضر يوقعها رئيس الاجتماع والأعضاء الحاضرون، وتبلغ الهيئة هذه القرارات إلى الجهات المعنية بها مباشرة وبالطريقة المناسبة.
4. لا يجوز للعضو الامتناع عن التصويت أو تفويض عضو آخر بالتصويت عنه عند غيابه.
5. لا يجوز للعضو أن يفشي شيئاً مما وقف عليه من أسرار الهيئة.
6. للمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بهم دون أن يكون لهم حق التصويت.

المادة العاشرة:

- يكون للهيئة رئيس يعين ويعفى من منصبه بقرار من المجلس، ويحدد القرار أجره ومزاياه المالية الأخرى، وتتركز مسؤولياته في حدود هذا التنظيم، ويمارس الاختصاصات الآتية:
- الإشراف على منسوبي الهيئة طبقاً للصلاحيات الممنوحة له وما تحدده اللوائح.
 - الإشراف على أعمال الهيئة الفنية والإدارية والمالية.
 - اقتراح خطط الهيئة وبرامجها، ورفعها إلى المجلس.
 - اقتراح الهيكل التنظيمي للهيئة، ورفعها إلى المجلس.

- تودع أموال الهيئة في حساب خاص في البنك المركزي السعودي، ويصرف منه وفق ميزانية الهيئة المعتمدة.

المادة الثالثة عشرة:

السنة المالية للهيئة هي السنة المالية للدولة، واستثناء من ذلك تبدأ السنة المالية الأولى للهيئة من تاريخ نفاذ التنظيم، وتنتهي بنهاية السنة المالية للدولة.

المادة الرابعة عشرة:

ترفع الهيئة إلى مجلس الوزراء حسابها الختامي السنوي خلال (تسعين) يومًا من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويزود ديوان المراقبة العامة بنسخة منه.

المادة الخامسة عشرة:

ترفع الهيئة إلى رئيس مجلس الوزراء - خلال (تسعين) يومًا من تاريخ انتهاء السنة المالية - تقريرًا سنويًا عما حققته الهيئة من إنجازات، مقارنة بما ورد في الخطة العامة للتنمية خلال السنة المنقضية، وما واجهها من صعوبات، وما تراه من مقترحات لتحسين سير العمل فيها.

المادة السادسة عشرة:

مع عدم الإخلال بحق ديوان المراقبة العامة في الرقابة على حسابات الهيئة، يعين المجلس مراجع حسابات خارجيًا (أو أكثر) من الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية أو الصفة الاعتبارية المرخص لهم بالعمل في المملكة، ويحدد أتعابهم، وإذا تعدد مراجعي الحسابات فإنهم يكونون مسؤولين بالتضامن عن أعمالهم أمام الهيئة، ويرفع تقرير مراجع الحسابات إلى المجلس، ويزود ديوان المراقبة العامة بنسخة منه.

المادة السابعة عشرة:

ينشر هذا التنظيم في الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد تسعين يومًا من تاريخ نشره، ويلغى كل ما يتعارض معه من أحكام.

- رئاسة اللجنة التنسيقية، واقتراح اللوائح المتعلقة بها.
- اقتراح مكافآت مندوبي الهيئة ومن تستعين بهم من غير موظفيها، ورفعها إلى المجلس.
- اقتراح إعداد آليات العمل التنفيذية المتعلقة بالمقابل المالي وتكاليف الأعمال الإحصائية التي تنفذها الهيئة للمنشآت الخاصة، وكذلك آليات التزويد بالبيانات، ورفعها إلى المجلس.
- إصدار الأوامر بمصروفات الهيئة بموجب الميزانية السنوية المعتمدة.
- متابعة تنفيذ القرارات التي تصدر من المجلس.
- تقديم تقارير دورية إلى المجلس عن أعمال الهيئة ومنجزاتها ونشاطها.
- تقديم الاقتراحات إلى المجلس في شأن الموضوعات الداخلة في اختصاصه.
- الإشراف على إعداد مشروع ميزانية الهيئة، والتقرير السنوي، والحساب الختامي، وعرضها على المجلس.
- تمثيل الهيئة أمام القضاء وغيره.
- إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام التنظيم واللوائح والقواعد والإجراءات المعتمدة، وذلك بحسب الصلاحيات المفوضة له.
- مباشرة ما تخوله إياه قرارات المجلس والأنظمة واللوائح الخاصة بالهيئة من اختصاصات.
- القيام بأية مهمة يكلفه بها المجلس.

المادة الحادية عشرة:

تكون للهيئة ميزانية مستقلة تصدر بمرسوم ملكي.

المادة الثانية عشرة:

- تتكون موارد الهيئة من الآتي:
 - ما يخصص لها في الميزانية العامة للدولة.
 - جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي تؤول إليها من جهات حكومية أخرى.
 - الأصول الثابتة والمنقولة التي تحت تصرفها.
 - المقابل المالي التي تحصل عليه عما تقدمه من خدمات.
 - الغرامات والجزاءات المالية المستحقة للهيئة.
 - ما يقبله المجلس من تبرعات والهبات والأوقاف والوصايا والمنح والمساعدات.
 - أية موارد أخرى يقرها المجلس.



مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء

بموجب الأمر السامي الكريم رقم (64283) وتاريخ 1436/12/26هـ القاضي بتحويل مطلة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى هيئة عامة مستقلة بمسمى الهيئة العامة للإحصاء، صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (11) وتاريخ 1437/01/13هـ بالموافقة على تنظيم الهيئة العامة للإحصاء، وقرار رقم (212) وتاريخ 1441/3/15هـ الموافق 2019/11/12م بشأن تعديل تنظيم الهيئة العامة للإحصاء، وقد نصّ التنظيم على أن يكون للهيئة رئيس يُعيّن ويُعفى من منصبه بقرار من المجلس، كما نصّ التنظيم على أن يرتبط تنظيمياً بوزير الاقتصاد والتخطيط الذي يرأس مجلس إدارة الهيئة، وكان تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء عام 2020م على النحو التالي:

معالّي أ. محمد بن عبد الله الجدعان	وزير المالية ووزير الاقتصاد والتخطيط المكلف	(رئيس المجلس)
صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان آل سعود	وزير الطاقة	(عضوًا)
معالّي م. أحمد بن سليمان الراجحي	وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	(عضوًا)
معالّي د. حمد بن محمد آل الشيخ	وزير التعليم	(عضوًا)
معالّي أ. بندر بن إبراهيم الخريف	وزير الصناعة والثروة المعدنية	(عضوًا)
معالّي د. عصام عبد الله الوقيت	مدير مركز المعلومات الوطني	(عضوًا)
سعادة د. كونراد بيسندورفر - Dr. Konrad Pesendorfer	رئيس الهيئة	(عضوًا)
سعادة د. فهد بن محمد التركي	من المتخصصين في عمل الهيئة	(عضوًا)
سعادة أ. ديفيد كاليش - Mr. David KALISCH	من المتخصصين في عمل الهيئة	(عضوًا)





اجتماعات مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء عام 2020م

اجتمع مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء أربعة اجتماعات خلال عام 1442/1441 هـ - 2020م وخرج بمجموعة من القرارات المنظمة للعمل الإحصائي من أبرزها ما يلي:

- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 41/2200/7374 وتاريخ 1441/8/13 هـ، بإقرار «التقرير السنوي للهيئة لعام 2019م».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 41/2200/7483 وتاريخ 1441/9/4 هـ بالموافقة على «الميزانية التقديرية لعام 2021م، وميزانية التحول لعام 2020م، وعام 2021م».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 41/2200/8315 وتاريخ 1441/12/6 هـ بإقرار «استراتيجية التحول للهيئة 2020».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 41/2200/8316 وتاريخ 1441/12/6 هـ بالموافقة على تعديل مادة (4) من لائحة التأمين الصحي لمنسوبي الهيئة العامة للإحصاء».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 41/2200/8317 وتاريخ 1441/12/6 هـ بالموافقة على إضافة الأستاذ/ أحمد بن صالح السديس لعضوية لجنة الترشيحات والمكافآت.
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 41/2200/8318 وتاريخ 1441/12/6 هـ بإقرار «لائحة لجنة الترشيحات والمكافآت».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 41/2200/8319 وتاريخ 1441/12/6 هـ بإقرار «لائحة لجنة المراجعة والمخاطر».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 41/2200/5540 وتاريخ 1441/5/21 هـ بالموافقة على «تمديد عقد شركة سليمان عبد الله الخراشي للقيام بمهام مراجع حسابات خارجي لأعمال الهيئة لمدة سنة».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 41/2200/7265 وتاريخ 1441/7/29 هـ، بالموافقة على «تعيين الدكتور كونراد بيسيندورفر رئيساً للهيئة العامة للإحصاء».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 41/2200/7370 وتاريخ 1441/8/13 هـ، بالموافقة على «الموافقة على الهيكل التنظيمي للهيئة».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 41/2200/7372 وتاريخ 1441/8/13 هـ، بالموافقة على «الحساب الختامي للهيئة للعام المالي 2019م».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 41/2200/7373 وتاريخ 1441/8/13 هـ، بالموافقة على «تقرير مراجع الحسابات الخارجي للعام المالي 2019م».



- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 42/2200/708 وتاريخ 1442/3/4هـ بإقرار «وثيقة قواعد عمل اللجنة الفنية الدائمة للتصنيف السعودي الموحد للمهن».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 42/2200/710 وتاريخ 1442/3/4هـ بالموافقة على صرف مكافأة حضور الاجتماعات لأمناء اللجان المنبثقة من المجلس.
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 42/2200/711 وتاريخ 1442/3/4هـ بالموافقة على صرف مكافأة حضور الاجتماعات لأعضاء اللجان المنبثقة من المجلس، المقيمين داخل المملكة.
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 42/2200/709 وتاريخ 1442/3/4هـ بالموافقة على تعيين مدير عام الموارد البشرية أميناً للجنة الترشيحات والمكافآت.
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 42/2200/712 وتاريخ 1442/3/4هـ بالموافقة على تعيين مدير المراجعة الداخلية بالهيئة أميناً للجنة المراجعة والمخاطر.
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 42/2200/1418 وتاريخ 1442/5/14هـ بإقرار «سلم الرواتب الجديد».



02

الفصل الثاني:

المنتجات الإحصائية
وأعمال إدارات الهيئة
خلال عام 2020م





المنتجات الإحصائية وأعمال إدارات الهيئة خلال عام 2020م

تمهيد:

دورية البرامج والمنتجات الإحصائية التي تُصدرها الهيئة:

م	البرامج	المنتجات الإحصائية	دورية التنفيذ
1	التعدادات	1. التعداد العام للسكان والمساكن.	عشر سنوات
		2. حصر الحجاج.	سنوي
		3. التعداد الزراعي.	خمس سنوات
		4. تعداد المنشآت.	خمس سنوات
2	الإحصاءات السكانية والاجتماعية	1. مسح القوى العاملة.	رباعي
		2. مسح دخل وإنفاق الأسرة.	خمس سنوات
		3. مسح الخصائص السكانية.	ثلاث سنوات
		4. مسح المساكن.	ثلاث سنوات
		5. مسح العمرة.	سنوي
		6. مسح كبار السن.	ثلاث سنوات
		7. مسح الإعاقة.	ثلاث سنوات
		8. مسح دليل الخدمات في المدن والقرى.	ثلاث سنوات
		9. مسح التعليم والتدريب.	ثلاث سنوات
		10. مسح الصحة والأسرة والأمومة والطفولة.	سنوي
3	إحصاءات الصناعة والأعمال	1. مسح السياحة.	سنوي
		2. مسح الاستثمار الأجنبي.	سنوي
		3. مسح الإنتاج الصناعي.	رباعي
		4. مسح المال والتأمين.	سنوي
		5. مسح خدمات التأمين.	سنتين
		6. مسح التجارة الداخلية.	رباعي
		7. مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	سنوي

تحرص الهيئة العامة للإحصاء على تطوير وزيادة أعمالها ومنتجاتها الإحصائية في جميع المجالات السكانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية، وقد خطت الهيئة لتنفيذ عددٍ كبير من المسوح الميدانية والمنتجات الإحصائية الجديدة خلال عام 2020م، لكن نظرًا لجائحة كورونا فقد حُدَّت الحركة الميدانية الأمر، ولكن نظرًا لأنه كان من الضروري أن تستمر بعض الأعمال والمنتجات الإحصائية لمساعدة صنّاع القرار ورأسمي السياسات في المملكة على رصد المتغيرات في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، وتحديد درجة الالتزام برؤية المملكة 2030 ومبادراتها المختلفة.

وتم إنجاز عدد من المسوح الميدانية باستخدام الهاتف الإحصائي، وللتدريب على إنجاز هذه المهام بالأسلوب الجديد عُقد عدد من الاجتماعات وورش العمل سواء كان عن بعد أو حضورياً في مقر الهيئة مع اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية التي أوصت بها الجهات الرسمية المعنية، وكان محور الاهتمام - وبالرغم من ظروف الجائحة - هو تلبية المتطلبات الإحصائية لمختلف فئات العملاء من جهات حكومية وقطاع خاص وأكاديميين وباحثين وغيرهم.

وفي ظل هذه الظروف الاستثنائية ومحدودية الحركة ميدانياً تم بعناية تحديد المنتجات والخدمات الإحصائية التي ستقدمها الهيئة، وذلك بما يحقق متطلبات العملاء ويتوافق مع المتطلبات الوطنية والإقليمية والمعايير الدولية، ورغم ما فرضته جائحة كورونا من قيود نفّذت الهيئة عددًا من المنتجات الإحصائية لدعم الأجهزة الحكومية ومتخذي القرار من جهة، وتلبية متطلبات شركاء ومستخدمي البيانات من جهة أخرى.

وقبل تناول الإنتاج الإحصائي وأعمال إدارات الهيئة خلال عام 2020م يحسن بنا أن نذكر دورية البرامج والمنتجات الإحصائية التي تصدرها الهيئة العامة للإحصاء:

دورية التنفيذ	المنتجات الإحصائية	البرامج	م	دورية التنفيذ	المنتجات الإحصائية	البرامج	م
سنوي	1. مسح الطاقة المنزلي.	إحصاءات المعرفة والموارد الطبيعية	5	شهرى	1. برنامج متوسطات أسعار السلع والخدمات.	الإحصاءات الاقتصادية	4
سنوي	2. مسح نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للمنشآت.			شهرى	2. الرقم القياسي لأسعار الجملة.		
سنوي	3. مسح نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للأسر والأفراد.			شهرى	3. الرقم القياسي لتكلفة المعيشة.		
سنوي	4. مسح ممارسة الأسر للرياضة.			سنوي	4. المسح الاقتصادي السنوي.		
سنوي	5. مسح البيئة الاقتصادي الصناعي.			ربعي	5. مسح المؤشرات الاقتصادية.		
سنوي	6. مؤشرات للطاقة المتجددة في المملكة العربية السعودية.			سنوي	6. نشرة التبادل التجاري.		
سنوي	7. مؤشر نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الكهربائية.			شهرى	7. تقارير الصادرات غير البترولية والواردات السلعية العربية السعودية.		
سنوي	8. مؤشر نصيب الفرد من استهلاك الغازات البترولية المسالة.			سنوي	8. نشرة إحصاءات الصادرات.		
سنوي	9. مؤشر نصيب الفرد من استهلاك البنزين.			سنوي	9. نشرة إحصاءات الواردات.		
سنوي	10. مؤشر الطاقة المستخرجة من (الغاز الطبيعي) من إجمالي مخزون الغاز الطبيعي.			شهرى	10. مؤشر اتجاهات التجارة: أهم 10 دول شريكة للصادرات والواردات.		
سنوي	11. مؤشر الطاقة المستخرجة من (النفط الخام) من إجمالي مخزون النفط الخام.			شهرى	11. مؤشر أهم 5 منافذ جمركية للواردات.		
سنوي	12. مؤشر الكفاءة الإنتاجية للكهرباء.			شهرى	12. مؤشر الميزان التجاري.		
سنوي	13. مؤشر الإنتاجية وكمية الكهرباء المنتجة حسب التكنولوجيا المستخدمة.			سنوي	13. نشرة الحسابات القومية.		
سنوي	14. مؤشر السنوات المتعاقبة لإنتاج النفط الخام.			سنتين	14. نشرة الحسابات القومية التفصيلية.		
سنوي	15. مؤشر السنوات المتعاقبة لإنتاج الغاز الطبيعي.			سنوي	15. مؤشرات الحسابات القومية السنوية.		
سنوي	1. الكتاب الإحصائي.	ربعي	16. نشرة الحسابات القومية ربع السنوية.				
		الإحصاءات الإدارية	6	ربعي	17. الرقم القياسي لأسعار العقارات.		



أولاً: إحصاءات الصناعة والأعمال:

• مسح المنشآت السياحية:

• تعريف المنتج الإحصائي:

هو مسح إحصائي سنوي تُجرّيه الهيئة العامة للإحصاء ممثلة بإدارة إحصاءات السياحة منذ عام 2016، ويتم فيه جمع وتوفير البيانات عن جميع الأنشطة السياحية من خلال استيفاء استمارة تحوي على عدد من الأسئلة بالتواصل مع عينة ممثلة من المنشآت الاقتصادية في القطاع السياحي في مختلف المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية. كما أن نتائج هذا المسح تمكن الهيئة العامة للإحصاء من الوفاء بمتطلبات المستفيدين، بالإضافة إلى إبراز النمو الاقتصادي للمملكة من خلال تكوين مؤشرات إحصائية على درجة من الدقة والشمول تلبّي الطلبات المتكررة من المنظمات والجهات الدولية والمحلية، وقد تم الاعتماد على دليل التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC4) لترميز الأنشطة الاقتصادية.

• كيفية الاستفادة من المنتج الإحصائي:

1. توفير بيانات لاستخراج المؤشرات في حساب مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.
2. توفير بيانات عن جميع الأنشطة السياحية لإعداد المؤشرات التي تساعد في معرفة معدلات نمو كل نشاط سياحي.
3. معرفة ما يستوعبه كل نشاط سياحي من حجم المشتغلين حسب الجنس والجنسية.
4. التعرف على حجم التعويضات المدفوعة للمشتغلين والنفقات الأخرى حسب الأنشطة السياحية المختلفة.
5. التعرف على حجم الإيرادات لكل نشاط سياحي.
6. معرفة معدلات التشغيل والأداء في جميع الأنشطة السياحية.
7. معرفة نسبة مشاركة الشريك الأجنبي في ملكية رأس المال جميع الأنشطة السياحية.
8. توفير احتياجات الأجهزة والمصالح الحكومية والقطاع الخاص من البيانات والمعلومات الإحصائية عن جميع الأنشطة السياحية.
9. استخدام هذه البيانات لأغراض المقارنات المحلية والإقليمية والدولية وإجراء الدراسات والتحليلات.

10. توفير معلومات عن الأنظمة والخدمات الإلكترونية لجميع الأنشطة السياحية.
11. توفير معلومات عن بيئة الأعمال التمكينية والمعوقات أمام إنشاء وأداء عمل المنشأة لجميع الأنشطة السياحية.
12. توفير معلومات عن بيئة تطور الأعمال لجميع الأنشطة السياحية.
13. معرفة ما تستوعبه الأنشطة السياحية من وظائف رسميه ومؤقتة.

• الجهات المستفيدة من المنتج الإحصائي:

1. وزارة السياحة.
2. وزارة المالية.
3. الهيئة العامة للترفيه.
4. الهيئة العامة للنقل.
5. وزارة الرياضة.
6. البنك المركزي السعودي.
7. وزارة الثقافة.

• أهم النتائج:

1. عدد المنشآت في الأنشطة المميزة للسياحة.
2. جملة المشتغلين في الأنشطة المميزة للسياحة.
3. عدد الإناث المشتغلين في الأنشطة المميزة للسياحة.
4. إجمالي تعويضات المشتغلين.
5. إجمالي النفقات التشغيلية السنوية.
6. إجمالي الإيرادات التشغيلية السنوية.
7. المتوسط العام لمعدل إشغال الغرف والشقق السكنية المفروشة.
8. متوسط السعر اليومي للغرف والشقق السكنية المفروشة.
9. متوسط العائد لكل غرفة/شقة متاحة.
10. متوسط مدة الإقامة.

• إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر:

- تعد إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع الحيوية التي تهتم بها الدول لما له من دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر دخل الاقتصاد في مختلف المجالات، حيث تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على زيادة القدرات الإنتاجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، كما أن لها

● الأهداف:

1. دعم متخذي القرار، وراسمي السياسات، والباحثين والمهتمين بإحصاءات محدثة وذات شمولية تتعلق بالمال والتأمين في المملكة العربية السعودية.
2. توفير إحصاءات عن أنشطة المال والتأمين لإعداد المؤشرات التي تساعد في معرفة معدلات النمو.
3. تحديث سلسلة الإحصاءات الاقتصادية عن نشاط المال والتأمين.
4. معرفة ما يستوعبه نشاط المال والتأمين من حجم المشتغلين.
5. التعرف على حجم التغيير في التعويضات المدفوعة للمشتغلين والنفقات الأخرى والإيرادات في نشاط المال والتأمين.
6. توفير احتياجات الأجهزة والمصالح الحكومية والباحثين من الإحصاءات والمؤشرات عن نشاط المال والتأمين.

● المصطلحات الخاصة بإحصاءات المال والتأمين:

- 1) التأمين: هو عبارة عن اشتراك مالي سنوي أو شهري يدفعه المؤمن لشركة التأمين مقابل مسئوليتها عن أية أضرار تحدث للمؤمن عليه.
- 2) الأنشطة المساعدة للوساطة المالية: هي التي توفر الخدمات التي تتضمنها الوساطة المالية أو ترتبط بها ارتباطاً وثيقاً، وإن كانت هي ذاتها لا تتضمن وساطة مالية مثل: إدارة الأسواق المالية، وأنشطة التعامل في الأوراق المالية، والأنشطة المساعدة الأخرى
- 3) الوساطة النقدية: هي عملية تلقي الأموال في صورة ودائع، والودائع عبارة عن الأموال الثابتة التي يتم الحصول عليها على أساس يومي، ومن مصادر غير مالية إلا ما يتم الحصول عليه من المصارف المركزية.
- 4) التأجير المالي: هو التأجير الذي تغطي فيه المدة الإيجارية العمر الافتراضي للأصل.
- 5) القروض المالية: هي المبالغ المالية التي تقترض من المؤسسات المالية بضمن ممتلكات منقولة وغير منقولة لفترة زمنية محددة مقابل فائدة سنوية، ويتم تصنيف القروض وفقاً لعدة عوامل مثل: وقت الاستحقاق، ونوع الضمان ووضع المدين، أو المقترض المالي.

دور في نقل أحدث التكنولوجيا وأساليب المعرفة، واستحداث المزيد من فرص العمل، وتحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية مما يساعد على تحقيق التنمية المستدامة.

- ونظراً لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية فقد حرصت الهيئة العامة للإحصاء على إحصاء الاستثمار الأجنبي المباشر على المنشآت الاقتصادية التي يوجد بها استثمار أجنبي مباشر وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة بهذا الخصوص، وذلك لبناء قاعدة بيانات حديثة ودقيقة وشاملة تُعين واضعي السياسات ومتخذي القرار في التعرف على أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة والتنبؤ السليم بتطوراتها المستقبلية بغرض تحسين بيئة الاستثمار في المملكة.
- ومن أهداف الإحصاء أيضاً توفير البيانات عن أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبنك المركزي السعودي وذلك بغرض النشر في الحساب المالي والجاري بميزان المدفوعات السعودي، وتوفير بيانات عن توزيع التدفقات الأجنبية الداخلة وفقاً للأنشطة الاقتصادية والمناطق الإدارية ومصادر هذه الاستثمارات من دول العالم التي تستثمر في المملكة، وكذلك توزيعها من حيث الأدوات المالية، ومعرفة مساهمة الاستثمار الأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.
- كما أن الهيئة العامة للإحصاء تهدف عند إعدادها للإحصاءات الربعية للاستثمار الأجنبي المباشر في الوصول مستقبلاً إلى تدقيق بيانات الإحصاء السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يساعد في تلبية متطلبات إعداد الإحصاءات الدولية المرتبطة بأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر مثل بيان وضع الاستثمار الدولي وبيان المسح المنسق للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية ومعايير نشر البيانات على مستوى المملكة.

● إحصاء المال والتأمين:

● التعريف:

يتمثل مجال الدراسة لهذا المسح في المنشآت التي تزاوُل أعمالها الرئيسية في مجال المال والتأمين في القطاع الخاص والقطاع العام، ويستند في تنفيذه على منهجية واضحة وفقاً للمعايير الدولية.



● مؤشرات مسح المال والتأمين:

من أهم مؤشرات مسح المال والتأمين ما يلي:

م	المؤشر	وصف المؤشر
1	عدد المشتغلين السعوديين	إجمالي عدد المشتغلين السعوديين.
2	عدد المشتغلين غير السعوديين	إجمالي عدد المشتغلين غير السعوديين.
3	تعويضات المشتغلين	إجمالي المستحقات المالية التي تدفع للمشتغل من رواتب ومزايا.
4	النفقات التشغيلية	جميع ما تنفقه المؤسسة نتيجة مزاوله النشاط الاقتصادي.
5	الإيرادات التشغيلية	هي كافة الإيرادات المتحققة نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها الرئيس أو الأنشطة الثانوية الأخرى.

● المستفيدون من نشرة مسح المال والتأمين وأوجه الاستفادة:

تستفيد من نشرة المال والتأمين كافة القطاعات الحكومية والخاصة ذات العلاقة بمجال المال والتأمين بالمملكة العربية السعودية، ويُعدُّ البنك المركزي، ومجلس الضمان الصحي، وبعض شركات التأمين أهم المستفيدين منها إضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية والباحثين والمخططين المهتمين بإحصاءات المال والاستثمار حيث تُعدُّ بيانات ومؤشرات المال والتأمين من أهم المنتجات الإحصائية الرئيسة التي تساهم في دعم اتخاذ القرارات الخاصة بهذا المجال.

● مسح الإنتاج الصناعي:

● تعريف المنتج الإحصائي:

هو مسح عيني شهري تُجره الهيئة العامة للإحصاء ويندرج تحت تصنيف (الإحصاءات الصناعية) يتم فيه جمع المعلومات من خلال زيارة عينة ممثلة من المنشآت الصناعية الواقعة في عينة المسح في جميع مناطق المملكة الإدارية واستيفاء الاستمارة الإلكترونية والتي يتم من خلالها جمع بيانات تفصيلية عن

النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المؤسسة وعدد المشتغلين وتعويضاتهم، والنفقات والإيرادات التشغيلية، وبيانات بالمواد الأولية والذي يمثل المدخلات والإنتاج والذي يمثل المخرجات، والتي تلبي احتياجات الشركاء من القطاع الحكومي والخاص والأفراد.

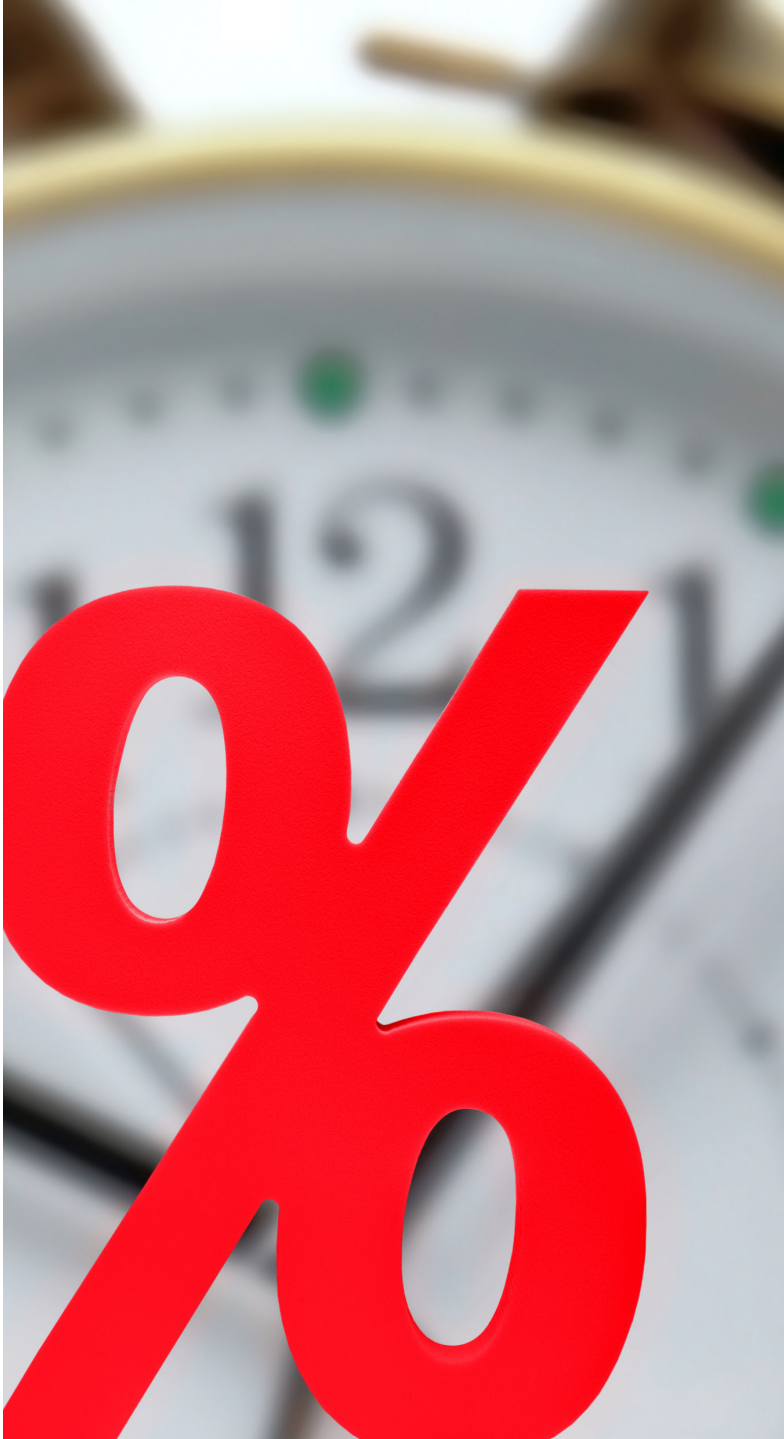
ويوفر هذا المسح مؤشرات قصيرة المدى على درجة كبيرة من الدقة والشمول عن نشاط التعدين واستغلال المحاجر ونشاط الصناعة التحويلية ونشاط الكهرباء والغاز والماء، والتي تخدم صانعي القرارات في التعرف على التطورات الاقتصادية التي تشهدها المملكة في هذا القطاع، كما تمّ الاعتماد على دليل التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC4) لترميز الأنشطة الاقتصادية وعلى دليل التصنيف المركزي للمنتجات (CPC2) في ترميز المنتجات، وتُعد سنة 2010 سنة الأساس لسلسلة الأرقام القياسية لقيمة الإنتاج الصناعي.

● كيفية الاستفادة من المنتج الإحصائي:

1. تركيب الرقم القياسي للإنتاج الصناعي (IPI).
2. إعداد مؤشرات قصيرة المدى تساعد في معرفة التأثير الموسمي على القطاع الصناعي.
3. تحديث سلسلة البيانات الاقتصادية قصيرة المدى عن أنشطة الصناعة والكهرباء والغاز والماء ومعرفة مدى مساهمتها في التنمية.
4. معرفة التغير الموسمي للمشتغلين داخل قطاع الصناعة.
5. معرفة حجم التغير الموسمي في التعويضات المدفوعة للمشتغلين والنفقات الأخرى والإيرادات لقطاع الصناعة.
6. توفير احتياجات الأجهزة والمصالح الحكومية والباحثين عن الإحصاءات والمعلومات الإحصائية حول الإنتاج الصناعي في المملكة.
7. استخدام هذه الإحصاءات لأغراض المقارنات المحلية والإقليمية والدولية وإجراء الدراسات والتحليلات.
8. تلبية متطلبات رؤية المملكة العربية السعودية 2030م.

● الجهات المستفيدة من المنتج الإحصائي:

1. وزارة الطاقة.
2. وزارة الصناعة والثروة المعدنية.



● أهم النتائج:

1. مؤشر الرقم القياسي العام للإنتاج الصناعي.
2. الرقم القياسي لنشاط التعدين واستغلال المحاجر.
3. الرقم القياسي لنشاط الصناعة التحويلية.
4. الرقم القياسي لنشاط إمدادات الكهرباء.

● إحصاءات تجارة الجملة والتجزئة:

● نبذة عنها:

هي إحصاءات ربعية تشمل نشاط تجارة الجملة والتجزئة، ويعدُّ المسح المعنى بالمنشآت التجارية التي تقوم بنشاط البيع لأي نوع من السلع بالجملة أو التجزئة دون إجراء أية عملية تحويل للسلعة، ويشمل أيضا إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية، وكذلك يحتوي على بيانات للأعداد المشتغلين، والتعويضات المدفوعة لهم، والنفقات والإيرادات التشغيلية، والمبيعات الإلكترونية.

● دورية تنفيذ المسح:

ربع سنوية.

● الوحدة الإحصائية:

المنشأة.

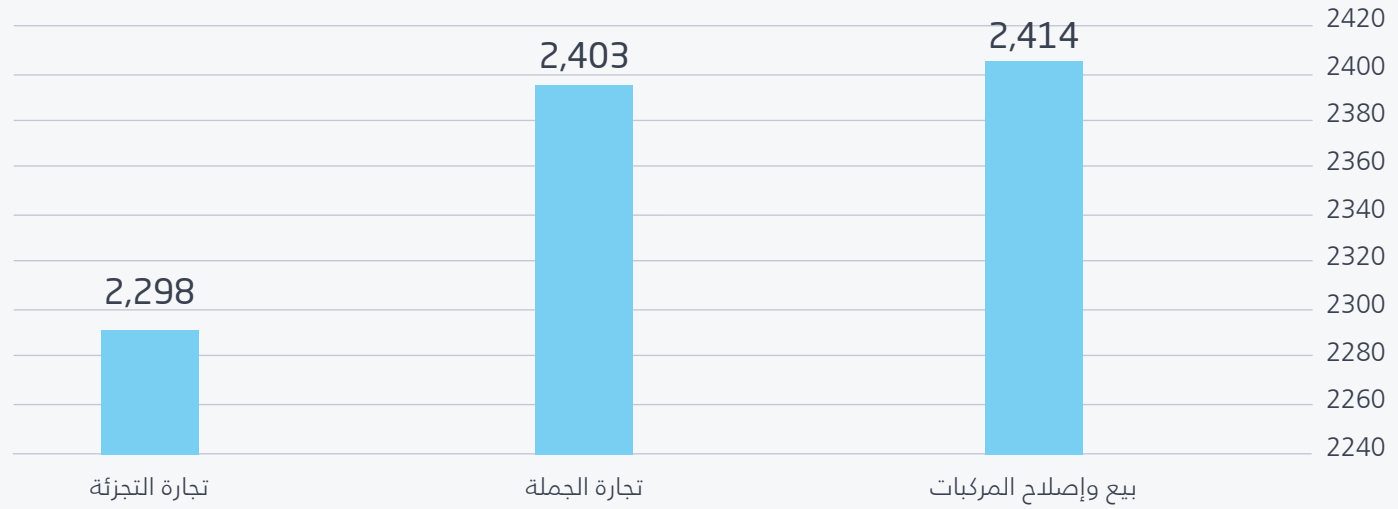
● مصدر البيانات:

تعتمد على المسح الميداني لعينة المنشآت العاملة في أنشطة التجارة، وكذلك بيانات سجلية من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.



أبرز نتائج مسح تجارة الجملة والتجزئة:

متوسط التعويضات الشهرية المدفوعة للمشتغلين حسب النشاط الاقتصادي في الربع الرابع 2019م



توزيع النفقات والإيرادات التشغيلية (المبيعات) حسب النشاط الاقتصادي في الربع الرابع 2019م



ومعرفة مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه بشكل ربع سنوي كونه يوفر مؤشرات قصيرة المدى تعكس أهم التغيرات الموسمية على الاقتصاد، مثل عدد المشتغلين حسب الجنس والجنسية، والتعويضات المدفوعة لهم والنفقات التشغيلية بالإضافة إلى الإيرادات التشغيلية، كما أن إحصاءات الأعمال قصيرة المدى تعد دراسة دورية تركز على خصائص ومكونات المنشآت العاملة التي تزاوّل نشاطاً اقتصادياً، أو عدة أنشطة اقتصادية في القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع غير الهادف للربح في جميع مناطق المملكة، حيث تم تنفيذ أول مسح 2016م.

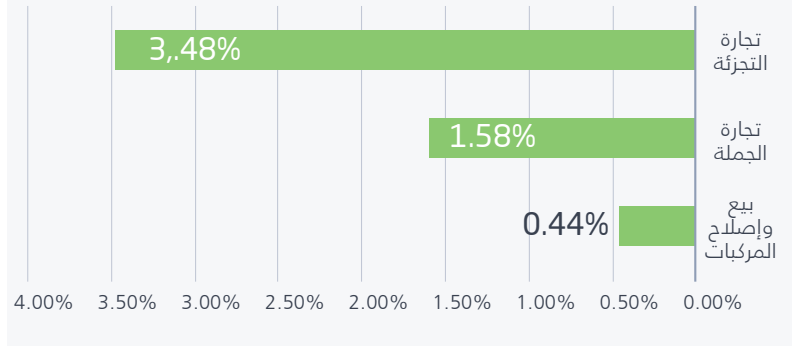
● دورة المسح: ربع سنوي.

● مصادر البيانات:

1. المسح الميداني.
2. المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

● الوحدة الإحصائية: المنشأة.

● توزيع المبيعات الإلكترونية حسب النشاط الاقتصادي في الربع الرابع 2019م



● إحصاءات الأعمال قصيرة المدى:

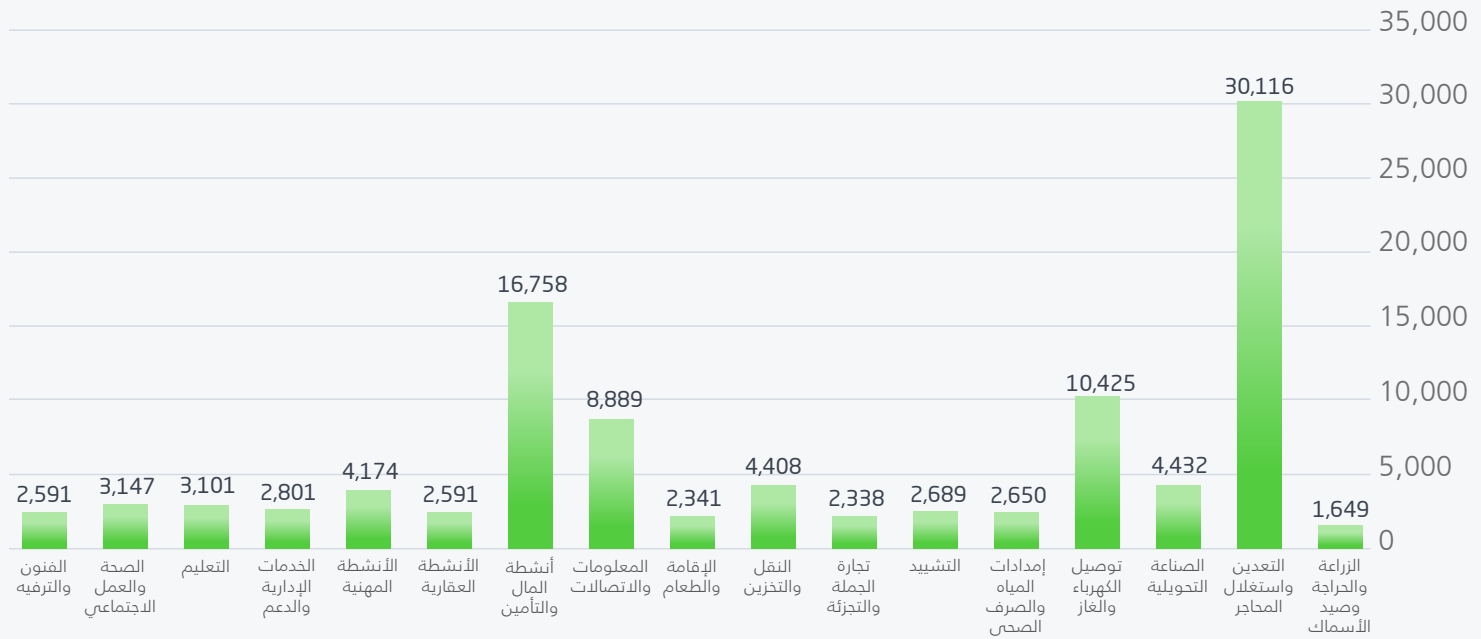
● نبذة قصيرة عن المسح:

تُعد إحصاءات الأعمال قصيرة المدى من الإحصاءات والبيانات الاقتصادية التي يتم استخدامها على المدى القصير في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم الوضع الاقتصادي،

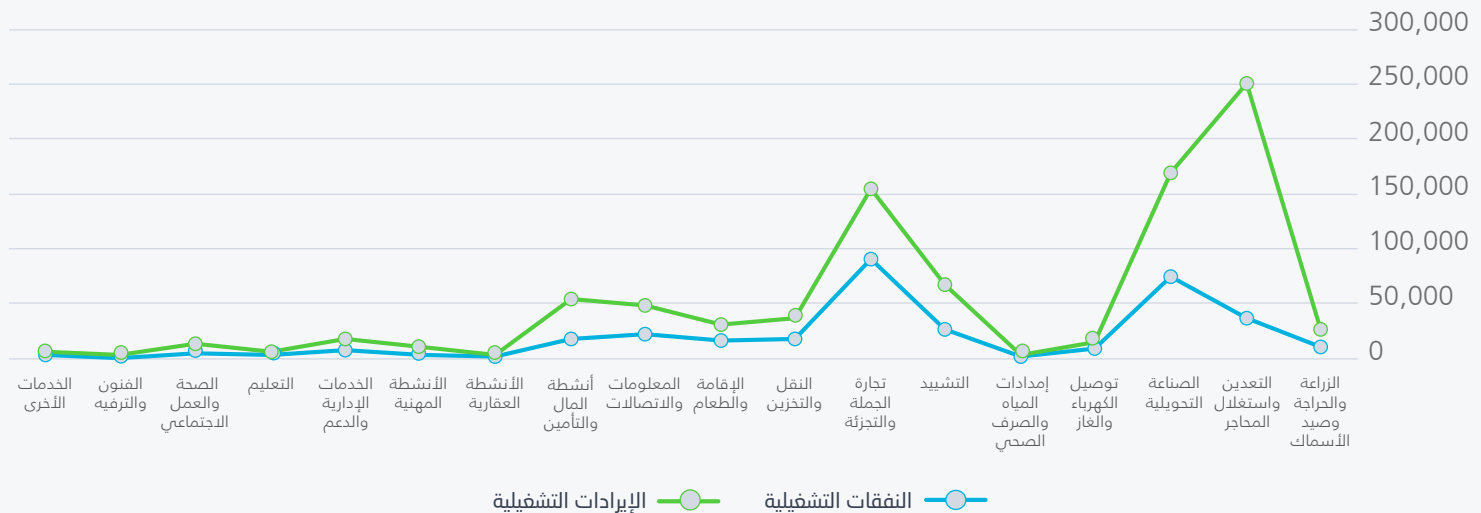


• أبرز نتائج المسح:

متوسط التعويضات للمشتغلين حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الرابع 2019م



توزيع النفقات والإيرادات التشغيلية حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الرابع 2019م



- **دورية المسح:**
سنوي.

- **مصادر البيانات:**

تعتمد على المسح الميداني لعينة المنشآت العاملة في أنشطة التشييد والبناء، وكذلك بيانات سجلية من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

- **الوحدة الإحصائية:**
المنشأة.

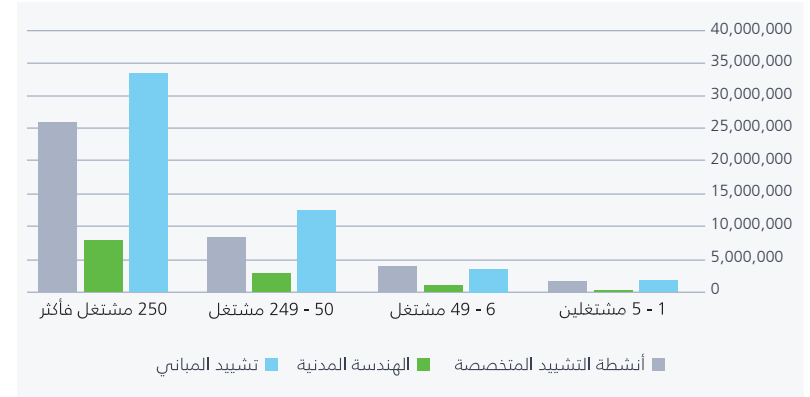
- **إحصاءات مسح التشييد والبناء:**

- **نبذة قصيرة عن المسح:**

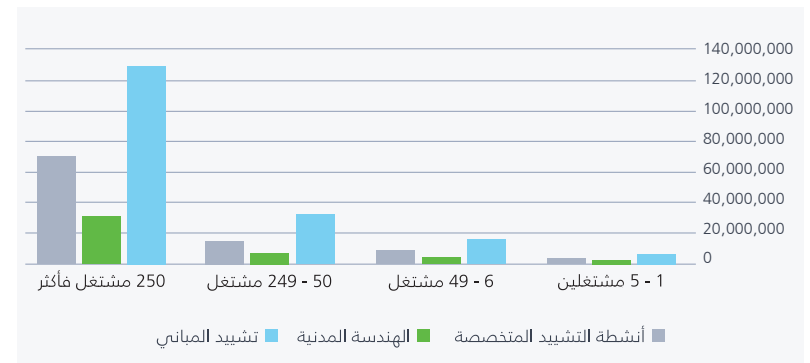
هو مسح ميداني يندرج تحت تصنيف (الإحصاءات الاقتصادية) يتم فيه جمع المعلومات من خلال عينة ممثلة لكافة منشآت نشاط التشييد والبناء في كافة المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية، واستيفاء استمارة إلكترونية تحتوي على عدد من الأسئلة ومن خلاله يتم توفير تقديرات ومؤشرات تتعلق بنشاط التشييد والبناء حسب عدد من الخصائص الاقتصادية.

- **أبرز نتائج المسح:**

- ◀ **النفقات التشغيلية حسب نشاط التشييد وفئة حجم المنشأة**



- ◀ **الإيرادات التشغيلية حسب نشاط التشييد وفئة حجم المنشأة**





ثانياً: إحصاءات المعرفة والموارد الطبيعية:

● نشرة مؤشرات الطاقة:

● نبذة عن نشرة مؤشرات الطاقة:

نظراً لأهمية البيانات في مجال الطاقة الكهربائية ووجود كثير من المتطلبات على البيانات الإحصائية من الباحثين وصانعي القرار، تم توفير مؤشرات إحصاءات الطاقة الكهربائية حيث تحتوي النشرة على أحدث المعلومات حول وضع الطاقة الكهربائية في المملكة من حيث الحمل الأقصى والقدرات المتاحة وإنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية سنوياً، وكذلك توفير بيانات عن قدرات محطات الإنتاج بالإضافة إلى العديد من المؤشرات الأخرى المدرجة في النشرة.

تُعنى نشرة مؤشرات الطاقة بإنتاج عدد من المؤشرات التي تهتم بثلاثة قضايا مهمة وهي أمن الطاقة والتي تفيد في معرفة توافر موارد آمنة وكافية للطاقة وذلك للاستهلاك المحلي والتجارة الخارجية، وعرض الطاقة والتي من خلالها يتم التعرف على الاستخدام الأکفأ والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للإنتاج والخدمات المطلوبة، وأخيراً طلب الطاقة ومن خلالها يتم التعرف على مستوى التقدم الاقتصادي، حيث يتم إنتاج تلك المؤشرات من خلال مصادرها الرسمية ووفق الجودة الإحصائية والمعايير الدولية.

● إحصاءات الطاقة الكهربائية

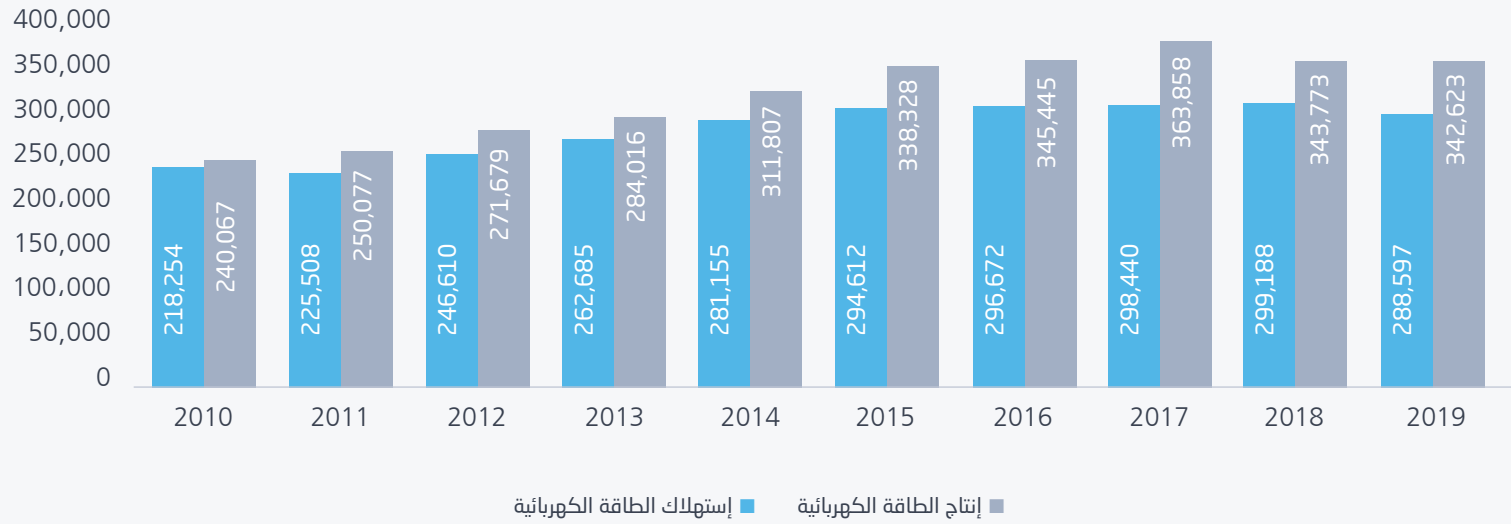
● نبذة عن إحصاءات الطاقة الكهربائية:

السنة		الوحدة	المؤشر
2019	2018		
342,623	343,773	جيجا واط/ ساعة	إنتاج الطاقة الكهربائية.
288,597	299,188	جيجا واط/ ساعة	استهلاك الطاقة الكهربائية.
8,434	8,954	كيلو واط/ ساعة	نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية المبيعة.
29,514	31,712	كيلو واط/ ساعة	نصيب المشترك من الطاقة الكهربائية المبيعة.



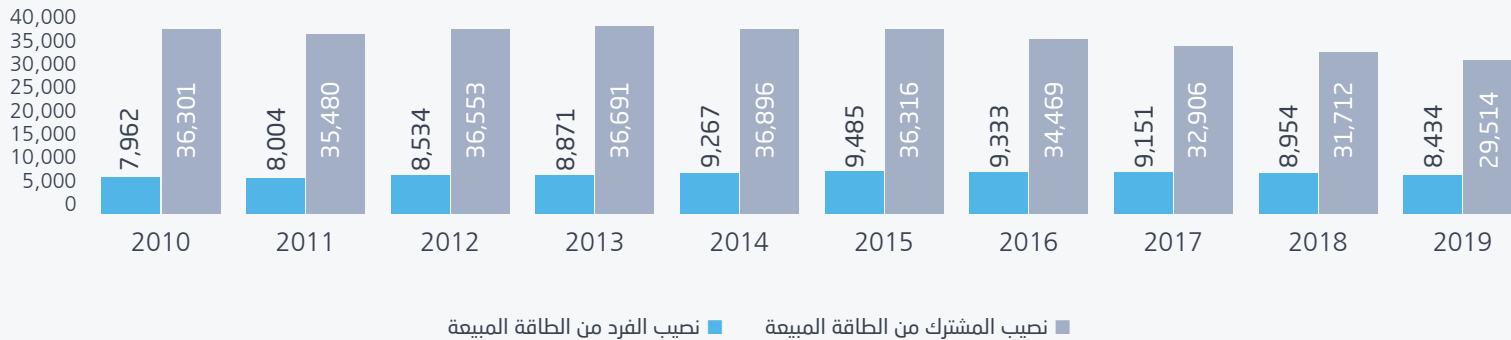
إنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية في المملكة من عام 2010م حتى عام 2019م

جيجا واط / الساعة



نصيب الفرد والمشارك من الطاقة الكهربائية المباعة في المملكة من عام 2010م حتى عام 2019م

كيلو واط / الساعة

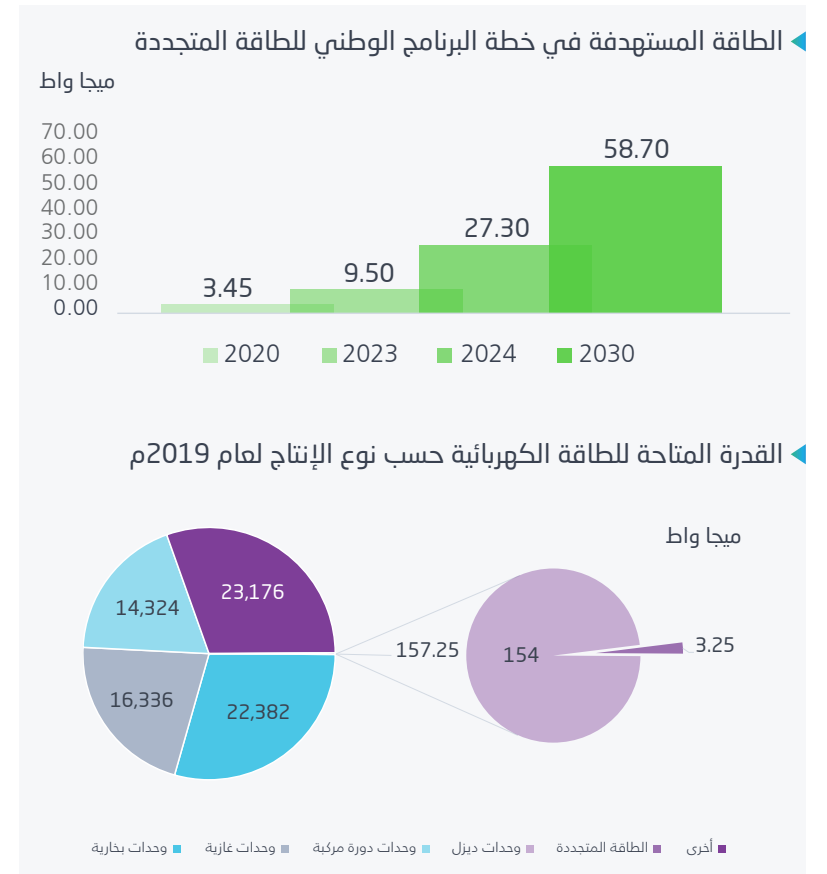




● إحصاءات الطاقة المتجددة:

● نبذة عن إحصاءات الطاقة المتجددة:

الطاقة المتجددة هي الطاقة المستمدة من المصادر التي يمكن أن تعيد الطبيعة توليدها بشكل مستمر مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها، وتتميز الطاقة المتجددة بأنها تنتج من مصادر طبيعية ومتجددة ونظيفة وصديقة للبيئة، وتعمل المملكة جاهدة على زيادة حصة الطاقة المتجددة من إجمالي مصادر الطاقة في المملكة، حيث تم إطلاق البرنامج الوطني للطاقة المتجددة لتحقيق هذا الهدف واستغلال ما تتميز به المملكة من وفرة في مصادر الطاقة المتجددة؛ لذا كان من الضروري نشر بيانات دقيقة ومحدثة تخدم الباحثين ومتخذي القرار وتواكب التطورات الكبيرة والمتسارعة في هذا المجال.



● إحصاءات الطاقة:

● نبذة عن إحصاءات الطاقة:

يشهد قطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية نمواً متسارعاً في مختلف المجالات منها النفط ومشتقاته والغاز الطبيعي والكهرباء والطاقة المتجددة، حيث تسهم جميعها في نمو حركة الاقتصاد، من أجل ذلك كان من الضروري توفير بيانات إحصائية ذات جودة عالية تمكن الباحثين ومستخدمي البيانات من دراسة قطاع الطاقة بشكل أوسع وإعطاء نظرة بعيدة المدى عن تطور قطاع الطاقة وذلك من أجل رسم السياسات والقرارات التي تساهم في نمو الاقتصاد وازدهاره.

● نشرة إحصاءات البيئة وفق إطار تطوير إحصاءات البيئة (FDES):

● نبذة عن نشرة إحصاءات البيئة:

هي نشرة سنوية قامت الإدارة من خلالها بجمع وتوفير بيانات إحصائية بيئية تتعلق بالموارد التي يتم استغلالها وأثر ذلك على البيئة ومكونات البيئة وهي عبارة عن المصادر الطبيعية مثل المياه والتربة والمناخ والمستوطنات البشرية، وكذلك قياس الملوثات التي تؤثر على الهواء والمياه والتربة، وتسعى إدارة إحصاءات البيئة من خلال هذه النشرة إلى تحقيق الأهداف التالية:

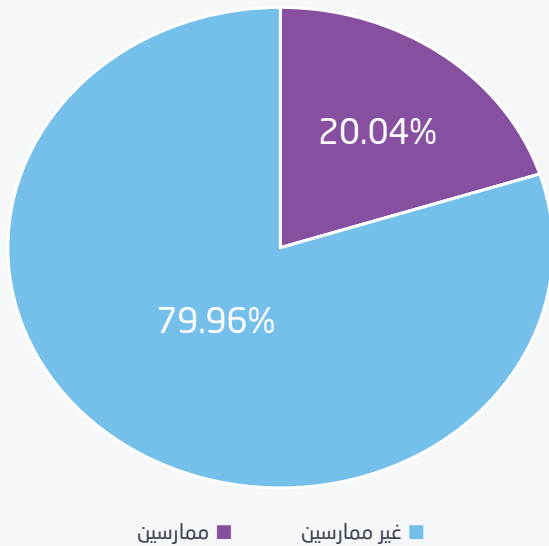
1. إعداد قاعدة بيانات معلوماتية عن مختلف عناصر البيئة وتوزيعها في المملكة.
 2. توفير إحصاءات عن الموارد المتاحة، والمخزون منها، والاستخراج الآمن من تلك الموارد.
 3. توفير إحصاءات عن ملوثات البيئة حسب أنواعها.
 4. دعم لمؤشرات التنمية المستدامة والمؤشرات الدولية.
 5. توفير بيانات تساعد في حساب جداول الطلب والعرض للمحاسبة البيئية الاقتصادية (SEEA).
 6. توفير بيانات تساعد في حساب مؤشر الأداء البيئي (EPI).
- وتحتوي النشرة لعام 2020م مائة وثلاثة جداول تصف مختلف مكونات البيئة وفق هيكل متعدد المستويات يتكون من مكونات رئيسية تنقسم إلى ستة عناصر أساسية وهي (حالة البيئة

التصميم والتجهيز والتنفيذ لهذا المسح للأفراد الذين يمارسون النشاط الرياضي في المملكة العربية السعودية، وتكتسب هذه البيانات أهمية من حيث إعطائها صورة عن حجم مشاركة المجتمع في الرياضة وممارسة النشاط الرياضي، وما يترتب على ذلك من دراسات وخطط للتنمية بشكل عام، والمجال الرياضي بشكل خاص، حيث يهدف المسح إلى توفير مؤشرات حديثة وجديدة عن مدى ممارسة الرياضة لدى الأسرة، وبيانات عن نسبة ممارسي النشاط الرياضي بشكل منتظم مرة واحدة على الأقل أسبوعياً. بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي تعيق الفرد عن ممارسة النشاط الرياضي.

- دورية التنفيذ للمنتج الإحصائي: سنوي.
- الوحدة الإحصائية: أسرة.
- مصدر البيانات: CAPI

• ثانياً: أبرز نتائج المسح:

◀ نسبة الأفراد 15 سنة فأكثر الممارسين للنشاط الرياضي (150 دقيقة فأكثر في الأسبوع) على مستوى المملكة



وجودة البيئة -الموارد البيئية واستخداماتها- المخلفات- الأحداث المتطرفة والكوارث- المستوطنات البشرية والصحة البيئية- الحماية والإدارة والالتزام بالمحافظة على البيئة)، وكل مكوّن رئيسي يحتوي على مكونات فرعية وموضوعات إحصائية.

• المؤشرات البيئية:

تُعد المؤشرات البيئية أحد أبرز المؤشرات المطلوبة على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، ومن أجل ذلك التزمنا في إدارة إحصاءات البيئة بالهيئة العامة للإحصاء بإصدار (المؤشرات البيئية) وجمع البيانات المتعلقة بها من مصادرها الرسمية سنوياً؛ وذلك لدعم متخذي القرار ورسمي السياسات في وضع الخطط والسياسات لتحقيق التنمية المستدامة التي يتم من خلالها استغلال الموارد بالشكل الأمثل دون إلحاق الأذى بالبيئة، وتراعي الحفاظ على الموارد المائية والنظم البيئية، وحقوق الأجيال القادمة في استدامة الموارد الطبيعية، وتزود الباحثين والمهتمين بإحصاءات مُحدّثة ذات شمولية تتعلق بمؤشرات الإحصاءات البيئية في المملكة العربية السعودية، وفيما يلي نستعرض مؤشرين من المؤشرات البيئية.

وفقاً لبيانات وزارة البيئة والمياه والزراعة بلغت كمية استهلاك المياه للأغراض الزراعية من المياه غير المتجددة 10,500 مليون متر مكعب لعام 2019م منخفضةً بذلك عن عام 2018م بنسبة 55% يعود سبب الانخفاض لبدأ تطبيق مشروع وقف زراعة الأعلاف، وبلغت كمية استهلاك المياه للأغراض البلدية 3,493 مليون متر مكعب لعام 2019م و1400 مليون متر مكعب للأغراض الصناعية.

وبلغ نصيب الفرد اليومي من النفايات المنزلية 1.83 كيلوجرام لعام 2019م مرتفعاًً بذلك بنسبة 7% مقارنةً بعام 2018م حيث كان 1.72 كيلوجرام.

• نشرة مسح ممارسة الأسر للرياضة 2019م:

• أولاً: وصف مسح ممارسة الأسر للرياضة:

مسح ممارسة الرياضة هو أحد المسوح الميدانية العينية الأسرية التي تجرى وفق خطط مسوح الهيئة العامة للإحصاء. وقد جرى



• إحصاءات الزراعة خلال عام 2020م:

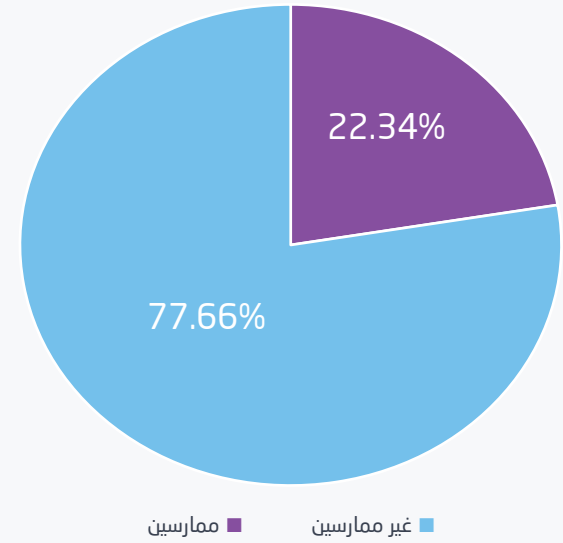
• أولاً: إصدار نشرة مسح الإنتاج الزراعي لعام 2018م:

حيث يوضح هذا المسح إنتاج النشاط الزراعي بالمملكة، ومعرفة عناصر الإنتاجية وأساليب وطرق الإنتاج والذي يهدف إلى توفير بيانات حديثة عن الإنتاج الزراعي (بشقيه النباتي والحيواني) كتوفير بيانات عن المساحات المزروعة، وكميات الإنتاج، وكميات المباع منه حسب كل مجموعة محصوليه، وكذلك توفير بيانات عن أعداد وإنتاج الثروة الحيوانية، والطيور والدواجن على مستوى المناطق الإدارية بالمملكة، بالإضافة إلى عدد من البيانات المهمة.

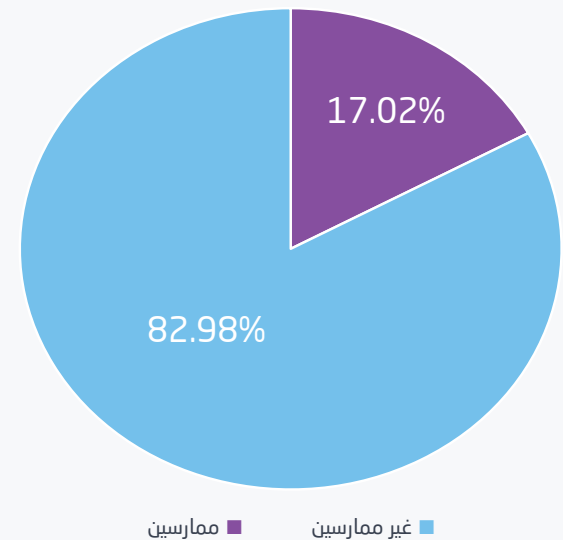
وقد تضمنت النشرة العديد من النتائج والمؤشرات عن الإنتاج الزراعي ومن أهمها:

- المساحة المزروعة والمحصولية بمحاصيل الحبوب والأعلاف وإجمالي الإنتاج على مستوى المناطق الإدارية بالمملكة.
- المساحة المزروعة بمحاصيل الخضروات المكشوفة وإجمالي الإنتاج على مستوى المناطق الإدارية بالمملكة.
- عدد ومساحة البيوت المحمية المزروعة بـ (الخضروات-أزهار القطف) وإجمالي الإنتاج على مستوى المناطق الإدارية بالمملكة.
- إجمالي عدد أشجار النخيل والمثمر منها، وإجمالي الإنتاج، وكمية الإنتاج المباع حسب الصنف على مستوى المملكة.
- إجمالي عدد الأشجار الدائمة (عدا أشجار النخيل) والمثمر منها، وإجمالي الإنتاج، وكمية الإنتاج المباع حسب النوع على مستوى المملكة.
- أعداد (الضأن، الماعز، الإبل، الأبقار) حسب فئة العمر والجنس، وعدد الإناث الحلوب لكافة السلالات على مستوى المناطق الإدارية بالمملكة.
- أعداد الدواجن المنزلية حسب النوع، وعدد البيض المنتج على مستوى المناطق الإدارية بالمملكة.
- إجمالي إنتاج خلايا النحل من العسل حسب نوع الخلايا على مستوى المناطق الإدارية بالمملكة.

◀ نسبة الأفراد السعوديين 15 سنة فأكثر الممارسين للنشاط الرياضي (150 دقيقة فأكثر في الأسبوع) على مستوى المملكة



◀ نسبة الأفراد غير السعوديين 15 سنة فأكثر الممارسين للنشاط الرياضي (150 دقيقة فأكثر في الأسبوع) على مستوى المملكة



- عدد مزارع الفقاسات المتخصصة حسب نوع الفقاسة على مستوى المناطق الإدارية بالمملكة.
- أعداد الصيغان المنتجة والمباع منها حسب نوع الصوص في مزارع الفقاسات المتخصصة على مستوى المناطق الإدارية بالمملكة.
- عدد مزارع الاستزراع السمكي، وعدد البرك، وحجمها على مستوى المناطق الإدارية بالمملكة.
- عدد وحجم البرك حسب طرق تربية الأسماك في مزارع الاستزراع السمكي على مستوى المناطق الإدارية بالمملكة.

أهم المؤشرات التي تم إصدارها:



الإنتاج النباتي:

- إنتاج الحبوب والأعلاف
- إنتاج الخضروات المكشوفة والمحمية
- عدد أشجار النخيل الدائمة



الإنتاج الحيواني:

- عدد الضأن والماعز
- عدد الإبل
- عدد الأبقار



المشاريع المتخصصة:

- عدد الأبقار المتخصصة
- إنتاج الدجاج اللحم
- إنتاج البيض
- إنتاج الأسماك والروبيان

• ثانياً: إصدار نشرات مسح المشاريع الزراعية المتخصصة لعام 2018م:

- نشرة مسح مشاريع الأبقار المتخصصة.
- نشرة مسح مشاريع الدجاج اللحم والنعام والأرانب والحمام والسّمان المتخصصة.
- نشرة مسح مشاريع الدجاج البياض والفقاسات المتخصصة.
- نشرة مسح مشاريع الاستزراع السمكي المتخصصة.

أهمية هذه المسوح:

توفر هذه المسوح بيانات أساسية عن المشاريع الزراعية المتخصصة كعدد المزارع وعدد الحظائر ومساحتها، بالإضافة إلى بيانات عن الإنتاج وتوزيعه ومستلزمات الإنتاج الزراعي للمشاريع الزراعية المتخصصة، ومن أهم مؤشراتنا:

- عدد مزارع الأبقار المتخصصة وعدد الحظائر ومساحتها والطاقة الاستيعابية خلال العام على مستوى المناطق الإدارية بالمملكة.
- أعداد الأبقار حسب الجنس وفئة العمر، وعدد الإناث الحلوب في مزارع الأبقار المتخصصة على مستوى المناطق الإدارية بالمملكة.
- إجمالي كمية إنتاج الأبقار من الحليب، وكمية المباع منه في مزارع الأبقار المتخصصة على مستوى المناطق الإدارية بالمملكة.
- عدد مزارع الدجاج اللحم المتخصصة، وعدد الحظائر، ومساحتها، والطاقة الاستيعابية على مستوى المناطق الإدارية بالمملكة.
- عدد الدجاج المنتج، وكمية المباع منه في مزارع الدجاج اللحم المتخصصة على مستوى المناطق الإدارية بالمملكة.
- أعداد مزارع النعام والأرانب والسّمان والحمام في المزارع المتخصصة وعدد الحظائر ومساحتها، والطاقة الاستيعابية، وأعدادها خلال العام على مستوى المناطق الإدارية بالمملكة.
- عدد مزارع الدجاج البياض المتخصصة، وعدد الحظائر ومساحتها والطاقة الاستيعابية خلال العام على مستوى المناطق الإدارية بالمملكة.
- إجمالي عدد إنتاج بيض المائدة وبيض التفقيس، وكمية المباع منه في مزارع الدجاج البياض المتخصصة على مستوى المناطق الإدارية بالمملكة.



ثالثاً: الإحصاءات الاقتصادية:

● إحصاءات الحسابات القومية:

● منتجات إحصاءات الحسابات القومية خلال عام 2020م:

- الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحسابات القومية للربع الرابع 2019م.
- الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحسابات القومية للربع الأول 2020م.
- الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحسابات القومية للربع الثاني 2020م.
- إحصاءات الحسابات القومية التفصيلية.
- التقديرات السريعة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الثالث لعام 2020م.
- الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحسابات القومية للربع الثالث 2020م.

● التقديرات السريعة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الثالث لعام 2020م:

لأول مرة، تنشر الهيئة العامة للإحصاء «تقديرات سريعة للناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي» وذلك في الربع الثالث من عام 2020م من أجل توفير معلومات في الوقت المناسب عن الاقتصاد السعودي لصناع القرار والمستخدمين، وهي عبارة عن عملية تقدير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي بالأسعار الثابتة عندما تكون البيانات المتعلقة بالربع لا تزال غير مكتملة.

الطريقة:

عملية التقدير هي نفسها التي يتم إجراؤها في الحسابات القومية ربع السنوية ولكنها تبنى افتراضات مبسطة بشأن استقرار بعض المؤشرات (الشهرية أو ربع السنوية)، ويتم استخدام العديد من المؤشرات المتعلقة بالإنتاج والتنفقات والدخل والسعر والتجارة الخارجية.

توقيت النشر:

يتم نشر التقديرات السريعة للناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي بالأسعار الثابتة بعد (40) يوماً من نهاية الربع المرجعي.

● الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحسابات القومية للربع الثالث 2020

يتم إصدار مؤشرات الحسابات القومية الربعية بعد (75) يوماً من نهاية الربع المرجعي، ويتم من خلال هذا الإصدار توفير المزيد من التفاصيل حول الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته الفرعية والنمو الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية، وأوجه الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي.

● نشرة إحصاءات الواردات 2019م:

● دورية تنفيذ نشرة إحصاءات الواردات 2019م: سنوية.

● مصدر بيانات نشرة إحصاءات الواردات 2019م:

البيانات المستوفاة من الهيئة العامة للجمارك.

● أهداف نشرة إحصاءات الواردات 2019م:

- دعم متخذي القرار، وراسمي السياسات، والباحثين والمهتمين بإحصاءات ومؤشرات محدثة وذات شمولية تتعلق بالواردات.
- رصد التغيرات في حركة الواردات بين المملكة العربية السعودية وأهم الدول.
- التعرف على أهم السلع المستوردة من كل دولة.
- بناء المؤشرات الاقتصادية المهمة لمكونات الحسابات القومية وميزان المدفوعات.
- المساهمة في رسم السياسة التجارية لحماية، وتشجيع السلع والصناعات المحلية من السلع المنافسة المستوردة.

● تغطية نشرة إحصاءات الواردات 2019م:

تغطي إحصاءات الواردات بيانات جميع السلع الواردة إلى المملكة من خلال المنافذ الجمركية خلال العام الميلادي والتي تم استيرادها لتغطية كافة الاحتياجات المحلية، وأجريت عليها كافة الإجراءات المتبعة، وبذلك فإن هذه الإحصاءات لا تشمل بيانات بعض المواد مثل البضائع الموجودة بالترانزيت، وأوراق البنكوت وخلافه.



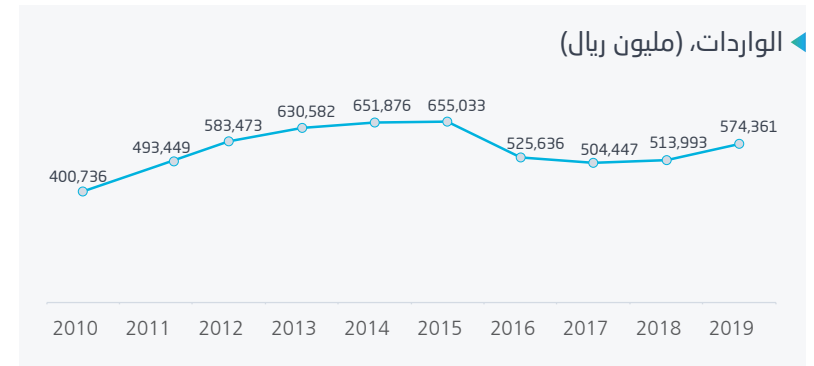
- رصد التغيرات في حركة الصادرات بين المملكة العربية السعودية وأهم الدول.
- التعرف على أهم السلع المصدرة إلى كل دولة.
- بناء المؤشرات الاقتصادية المهمة لمكونات الحسابات القومية وميزان المدفوعات.
- المساهمة في رسم السياسة التجارية لحماية وتشجيع السلع والصناعات المحلية من السلع المنافسة المستوردة.

• تغطية نشرة إحصاءات الصادرات 2019م:

تغطي إحصاءات الصادرات بيانات جميع السلع المصدرة (البتروولية وغير البتروولية) من خلال جميع المنافذ الجمركية بالمملكة خلال العام الميلادي.

• المستفيدون من نشرة إحصاءات الواردات 2019م وأوجه الاستفادة:

تستفيد من نشرة إحصاءات الواردات كافة القطاعات الحكومية ذات العلاقة بالعمل التنموي في المملكة العربية السعودية، وتعد كل من وزارة الاقتصاد والتخطيط، والبنك المركزي السعودي، وإدارة إحصاءات الحسابات القومية بالهيئة العامة للإحصاء أهم المستفيدين منها إضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية والباحثين والمخططين والمهتمين بإحصاءات الواردات، حيث تُعدُّ بيانات ومؤشرات إحصاءات الواردات من أهم المنتجات الإحصائية الرئيسية التي تساهم في رسم السياسة التجارية لحماية وتشجيع السلع والصناعات المحلية من السلع المنافسة المستوردة، والتعرف على مقدار الفائض أو العجز في الميزان التجاري بين المملكة والدول الأخرى، وبناء المؤشرات الاقتصادية المهمة لمكونات الحسابات القومية وميزان المدفوعات، مما يساهم في دعم اتخاذ القرارات الخاصة بهذا المجال.

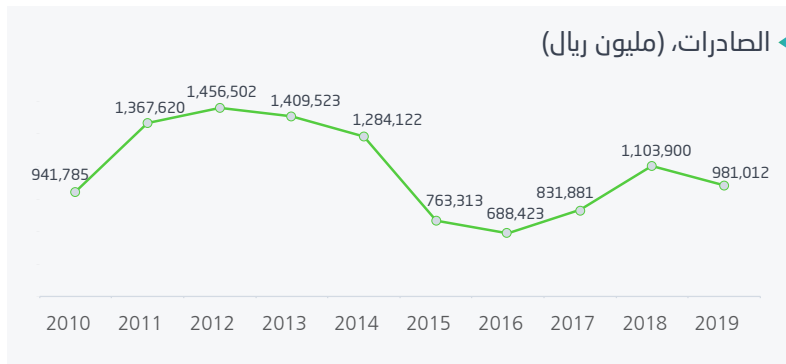


• نشرة إحصاءات الصادرات 2019م:

- دورية تنفيذ نشرة إحصاءات الصادرات 2019م: سنوية.
- مصدر بيانات نشرة إحصاءات الصادرات 2019م:
 1. البيانات المستوفاة من وزارة الطاقة: تعد مصدرًا رئيسًا للصادرات البتروولية.
 2. البيانات المستوفاة من الهيئة العامة للجمارك: تعد مصدرًا رئيسًا للصادرات والواردات السلعية غير البتروولية.
- أهداف نشرة إحصاءات الصادرات 2019م:
 - دعم متخذي القرار، ورسمي السياسات، والباحثين والمهتمين بإحصاءات ومؤشرات محدثة وذات شمولية تتعلق بالصادرات.



المهمّة لمكونات الحسابات القومية وميزان المدفوعات، مما يساهم في دعم اتخاذ القرارات الخاصة بهذا المجال.



المستفيدون من نشرة إحصاءات الصادرات 2019م وأوجه الاستفادة:

تستفيد من نشرة إحصاءات الصادرات كافة القطاعات المهمة بمجال الصادرات، وتعد كل من وزارة الاقتصاد والتخطيط، والبنك المركزي السعودي، وإدارة إحصاءات الحسابات القومية بالهيئة العامة للإحصاء أهم المستفيدين منها إضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية والباحثين والمخططين والمهتمين بالصادرات حيث تُعدُّ بيانات ومؤشرات الصادرات من أهم المنتجات الإحصائية الرئيسية التي تساهم في رسم السياسة التجارية لحماية وتشجيع السلع والصناعات المحلية من السلع المنافسة المستوردة، والتعرف على مقدار الفائض أو العجز في الميزان التجاري بين المملكة والدول الأخرى، وبناء المؤشرات الاقتصادية

● تقارير الصادرات غير البترولية والواردات السلعية للمملكة العربية السعودية 2020م

● دورية تنفيذ تقارير الصادرات غير البترولية والواردات السلعية للمملكة العربية السعودية 2020م:

شهري / ربعي / سنوي.

● مصدر بيانات تقارير الصادرات غير البترولية والواردات السلعية للمملكة العربية السعودية 2020م:

السجلات الإدارية.

● أهداف تقارير الصادرات غير البترولية والواردات السلعية للمملكة العربية السعودية 2020م:

- توفير بيانات وجداول ومؤشرات عن إحصاءات صادرات وواردات المملكة السلعية للاستفادة منها في الدراسات والبحوث الاقتصادية.
- رسم السياسة التجارية لحماية وتشجيع السلع والصناعات المحلية من السلع المنافسة المستوردة.
- بناء المؤشرات الاقتصادية المهمة لمكونات الحسابات القومية وميزان المدفوعات.

● التغطية المكانية لتقارير الصادرات غير البترولية والواردات السلعية للمملكة العربية السعودية 2020م:

تغطي إحصاءات الصادرات والواردات السلعية جميع السلع المستوردة والمصدرة (الصادرات البترولية وغير البترولية والواردات السلعية) من خلال جميع المنافذ الجمركية بالمملكة.

● التغطية الزمانية لتقارير الصادرات غير البترولية والواردات السلعية للمملكة العربية السعودية 2020م:

تُسند بيانات السجلات الإدارية في إحصاءات الصادرات والواردات السلعية (الشهرية) إلى الفترة «من بداية الشهر الميلادي إلى نهايته».

● المستفيدون من تقارير الصادرات غير البترولية والواردات السلعية للمملكة العربية السعودية 2020م وأوجه الاستفادة:

يستفيد من تقرير الصادرات والواردات السلعية للمملكة العربية السعودية كافة القطاعات الحكومية ذات العلاقة بالعمل التنموي

● نشرة التبادل التجاري 2019م:

● دورية تنفيذ نشرة التبادل التجاري 2019م:

سنوي.

● مصدر بيانات نشرة التبادل التجاري 2019م:

- البيانات المستوفاة من وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية: تعدُّ المصدر الرئيس للصادرات البترولية.
- البيانات المستوفاة من الهيئة العامة للجمارك: تعدُّ مصدر الصادرات والواردات السلعية غير البترولية.

● أهداف نشرة التبادل التجاري 2019م:

1. توفير بيانات وجداول عن حركة الصادرات والواردات بين المملكة العربية السعودية وأهم الدول.
2. رسم السياسة التجارية مع الدول الأخرى ومعرفة حجم العلاقات التجارية معها.
3. التعرف على مقدار الفائض أو العجز في الميزان التجاري بين المملكة والدول الأخرى.
4. التعرف على أهم السلع المستوردة والمصدرة من وإلى كل دولة.

● تغطية نشرة التبادل التجاري 2019م:

تغطي إحصاءات التبادل التجاري جميع السلع المستوردة والمصدرة لأهم (100) دولة من الشركاء الرئيسيين للمملكة من خلال جميع المنافذ الجمركية بالمملكة بالعام الميلادي.

● المستفيدون من نشرة التبادل التجاري 2019م وأوجه الاستفادة:

تستفيد من نشرة إحصاءات التبادل التجاري كافة القطاعات المهمة بمجال التبادل التجاري في المملكة العربية السعودية، وتعد وزارة الاقتصاد والتخطيط، والبنك المركزي السعودي أهم المستفيدين منها إضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية والباحثين والمخططين المهتمين بالتبادل التجاري، حيث تُعدُّ بيانات ومؤشرات التبادل التجاري من أهم المنتجات الإحصائية للتعرف على مقدار الفائض أو العجز في الميزان التجاري بين المملكة والدول الأخرى، وبناء المؤشرات الاقتصادية المهمة لمكونات الحسابات القومية وميزان المدفوعات، مما يساهم في دعم اتخاذ القرارات الخاصة بهذا المجال.



تغطي نشرة الرقم القياسي لأسعار المستهلك ستة عشر مدينة هي: (الرياض، ومكة المكرمة، وجدة، والطائف، والمدينة المنورة، والقصيم، والدمام، والهفوف، وأبها، وتبوك، وحائل، وعرعر، وجيزان، ونجران، والباحة، والجوف) وتم تكوين سلة برنامج الرقم القياسي لأسعار المستهلك بناءً على نتائج مسح دخل وإنفاق الأسرة الذي أجرته الهيئة خلال عام 2018م، وقد تم اختيار البنود التي أظهرت أهمية نسبية مساوية أو أكبر لـ (0.02). وبلغ إجمالي بنود السلة (490) بندًا.

● الرقم القياسي لأسعار الجملة (WPI):

يعرف الرقم القياسي لأسعار الجملة بأنه « أداة إحصائية لقياس نسبة التغير في أسعار السلع المحلية والمستوردة في الأسواق الأولية (أسواق الجملة) ما بين فترتين زمنييتين مختلفتين». الرقم القياسي لأسعار الجملة يتم إعداده على أساس المملكة ككل، ويتم جمع أسعار السلع والخدمات الداخلة في حسابه من ثلاث مدن هي: الرياض وجدة والدمام.



في المملكة العربية السعودية، وتعد وزارة الاقتصاد والتخطيط، والبنك المركزي السعودي، وإدارة إحصاءات الحسابات القومية بالهيئة العامة للإحصاء أهم المستفيدين منها إضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية والباحثين والمخططين المهتمين بالصادرات والواردات السلعية حيث تُعدُّ بيانات ومؤشرات الصادرات والواردات السلعية من أهم المُنتجات الإحصائية الرئيسية التي تساهم في رسم السياسة التجارية لحماية وتشجيع السلع والصناعات المحلية من السلع المنافسة المستوردة، والتعرف على مقدار الفائض أو العجز في الميزان التجاري بين المملكة والدول الأخرى، وبناء المؤشرات الاقتصادية المهمة لمكونات الحسابات القومية وميزان المدفوعات، مما يساهم في دعم اتخاذ القرارات الخاصة بهذا المجال.

● إدارة إحصاءات الأسعار:

● أبرز أعمال إدارة إحصاءات الأسعار خلال عام 2020م:

1. رصد ومتابعة تحركات أسعار السلع والخدمات في المملكة من خلال برامج تُعد لهذا الغرض.
2. إعداد النشرات والتقارير الإحصائية للمسوح الشهرية الخاصة بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك، والأرقام القياسية لأسعار الجملة، والرقم القياسي للعقارات، بالإضافة إلى احتساب متوسطات الأسعار لأهم السلع والمشاركة في برنامج المقارنات الدولية تحت إشراف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).
3. التعاون والتكامل مع الإدارات ذات العلاقة دخل الهيئة وخارجها.
4. تلبية طلبات إدارة دعم العملاء لجميع المستفيدين.

● الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI):

- هو مقياس إحصائي للتغيرات في أسعار سلة سوق ثابتة من السلع والخدمات، ويهدف إلى:
- قياس العبء الذي يتحمله المستهلك وتطور هذا العبء من فترة لأخرى.
 - الوفاء بالمتطلبات الدولية والإقليمية والمحلية في هذا الجانب.
 - قياس التضخم أو الانكماش.
 - قياس مدى التغير في الأجور الحقيقية.

ويغطي برنامج متوسطات أسعار السلع والخدمات ست عشر مدينة في المملكة (الرياض، ومكة المكرمة، وجدة، والطائف، والمدينة المنورة، والقصيم، والدمام، والهفوف، وأبها، وتبوك، وحائل، وعرعر، وجيزان، ونجران، والباحة، والجوف).

● المقارنات الدولية (ICP):

تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بتوحيد أنشطة إحصاءات الأسعار والحسابات القومية في منطقة غربي آسيا وتطوير المقارنات الإقليمية في مجال إحصاءات الأسعار في منطقة غربي آسيا، لتعزيز استخدام مائلات القوة الشرائية، ورفع الوعي حول أهميتها، وانعكاس هكذا أنشطة على بناء القدرات الإحصائية الوطنية، وعلى تطوير العمل الإحصائي في الدول المشاركة، وتوحيد أنشطة إحصاءات الأسعار والحسابات القومية في منطقة غربي آسيا. ويعمل برنامج المقارنات الدولية على مساعدة صناع السياسات والاقتصاديين والباحثين في وجود حكم أفضل من جيد للمقارنة مع بلدان أخرى، سواء كان ذلك على المستوى الإقليمي أو العالمي للاختلافات في مستوى الأسعار والسماح لمقارنة حقيقية لمؤشرات الاقتصاد الكلي وتكاليف المعيشة في مختلف البلدان، ويهدف إلى:

- تقديم الخبرات لإصدار مؤشر أسعار المستهلك الموحد (HCPI) وهو (مؤشر اقتصادي لمقارنة التضخم بين الدول، ويكون قائماً وصادراً عن منهجية موحدة في كافة الدول التي يمثلها، ويكون الاحتساب بطريقة واحدة).
- يعطي متخذي القرار والمستثمرين فكرة جيدة لاتخاذ القرارات.
- يؤمّن حجر الأساس لعملة موحدة لمجموعة من الدول.
- يدعم عملية القوة الشرائية المماثلة.

● الرقم القياسي لأسعار العقار (REPI):

هو أداة لقياس التغير النسبي في أسعار العقارات بين فترتين زمنييتين، ويهدف إلى:

- سد ثغرة البيانات بالقطاع العقاري.
- الوفاء بالمتطلبات الدولية والإقليمية والمحلية في هذا الجانب.
- إيجاد مؤشرات إحصائية عقارية متطورة تقيس أداء السوق العقاري في المملكة.

ويغطي الرقم القياسي لأسعار العقارات جميع المناطق الإدارية بالمملكة، وتعتمد نشرة الرقم القياسي لأسعار العقارات على بيانات الصفقات العقارية المتوفرة والمسجلة في وزارة العدل بصفتها المرجع والمصدر الرسمي الوحيد للبيانات.

تقوم وزارة العدل بتزويد الهيئة العامة للإحصاء بالبيانات التفصيلية للمدن الممثلة لكافة المناطق الإدارية بشكل شهري وفقاً لعدد من المتغيرات والتي تحقق أهداف عملية احتساب الأرقام القياسية للعقارات السكنية والتجارية والزراعية، وهذه المتغيرات هي:

- قيمة البيع.
 - المساحة.
- ثم تقوم الهيئة بحساب متوسط سعر المتر المربع للعقار على مستوى الحي.

● متوسطات أسعار السلع والخدمات (APGS):

هو مؤشر يقيس تحركات أسعار السلع والخدمات في الأسواق وفق منهجية إحصائية تتبع ضوابط وقيود خاصة تتسم بالشمولية والمرونة والجودة التي تعكس واقع الأسعار والعوامل المؤثرة على الأسعار في الأسواق، ويهدف إلى:

- قياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات التي يشتريها المستهلك بين فترة وأخرى.
- دعم اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية المناسبة من قبل الجهات الرسمية وغيرها.
- يمكن الاعتماد عليها في التحليلات الاقتصادية والإحصائية الخاصة بتحركات الأسعار والتنبؤات المستقبلية له خلال فترات زمنية مختلفة.



رابعًا: الإحصاءات الاجتماعية:

• إحصاءات القوى العاملة:

نشرة سوق العمل إحصاءات تحتوي على بيانات من المسوح للقوى العاملة التي تجريها الهيئة العامة للإحصاء عن القوى العاملة، ومن إحصاءات السجلات الإدارية لدى الجهات المعنية بسوق العمل (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وصندوق تنمية الموارد البشرية، ومركز المعلومات الوطني) تتضمن إحصاءات المشتغلين حسب العديد من المتغيرات بالإضافة إلى بعض المؤشرات الرئيسية للقوى العاملة المستخلصة من تقديرات مسح القوى العاملة كمعدل البطالة ومعدل المشاركة في القوى العاملة، ومعدل التشغيل، وغيرها من المؤشرات الرئيسية للقوى العاملة، وذلك حسب عدد من المتغيرات الأساسية مثل: (الجنسية، والجنس، والمنطقة الإدارية، والفئات العمرية، والمستوى التعليمي).

• الأهداف:

- حساب معدلات التشغيل والبطالة، والمشاركة في قوة العمل من تقديرات مسح القوى العاملة.
- توفير إحصاءات عن المشتغلين من السجلات الإدارية حسب عدد من المتغيرات.
- توفير إحصاءات تقديرية عن المتعطلين وقوة العمل حسب عدد من المتغيرات.
- توفير إحصاءات تقديرية عن أسلوب البحث عن عمل للمتعطلين وفترة التعطل والخبرات السابقة للعمل والتدريب.
- توفير إحصاءات عن تأشيرات العمل.
- توفير إحصاءات عن متوسط الأجور ومتوسط ساعات العمل للمشتغلين.

• نتائج للمشروع:

يبلغ عدد الجداول التي يتم نشرها في كل ربع 36 جدول من بيانات المسح، و29 جدول من بيانات السجلات الإدارية، بمجموع 65 جدول تضم أهم مؤشرات سوق العمل.

مصادر بيانات مؤشرات سوق العمل

م	مصدر البيانات	عدد المؤشرات
1	المسح الميداني للقوى العاملة	36
2	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	15
3	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	4
4	مركز المعلومات الوطني (NIC)	2
5	جداول مشتركة (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية - مركز المعلومات الوطني)	8
	المجموع:	65

• أهم المؤشرات:

المؤشرات من المسح الميداني:

- معدل البطالة للسكان (15) سنة فأكثر حسب الجنسية والجنس.
- معدل المشاركة في القوى العاملة للسكان (15) سنة فأكثر حسب الجنسية والجنس.
- معدل التشغيل للسكان (15) سنة فأكثر حسب الجنسية والجنس.
- متوسط ساعات العمل لإجمالي المشتغلين في العمل الرئيس (15) سنة فأكثر.
- متوسط الأجر الشهري للمشتغلين مقابل أجر في العمل الرئيس (15) سنة فأكثر.
- متوسط الأجر الشهري للمشتغلين السعوديين مقابل أجر في العمل الرئيس (15) سنة فأكثر.

المؤشرات من السجلات الإدارية:

- إجمالي المشتغلين حسب الجنسية والجنس.
- إجمالي تأشيرات العمل الصادرة.
- التأشيرات الصادرة للقطاع الحكومي.
- التأشيرات الصادرة لقطاع الأفراد.
- التأشيرات الصادرة للقطاع الخاص.

- تساعد الأجهزة المعنية في تحديد القوى العاملة والمرافق اللازمة لخدمة المعتمريين والمحافظة على أمنهم وراحتهم.
- توفير البيانات الإحصائية للباحثين والدارسين والمستفيدين المهتمين في هذا المجال.

• أمثلة على المؤشرات المنشورة:

- إجمالي عدد المعتمريين من واقع نتائج مسح العمرة لمعتمري الداخل والخارج.
- التوزيع النسبي لمعتمري الداخل حسب الفئات العمرية والجنس والجنسية والأشهر، ومدد الإقامة، وتكاليف الإنفاق، وتحمل التكاليف، ووسيلة النقل المستخدمة للوصول إلى مكة المكرمة.
- إجمالي معتمري الخارج حسب بيانات السجلات لوزارة الحج والعمرة.
- التوزيع النسبي لمعتمري الخارج حسب الفئات العمرية والأشهر والجنس ومنافذ الدخول.

• نشرة إحصاءات الزواج والطلاق:

إحصاءات الزواج والطلاق هي من الإحصاءات الحيوية التي تستخدم كعنصر مهم عند اتخاذ القرارات ووضع السياسات والبرامج الهادفة إلى تحسين الوضع الأسري، كما تسلط هذه الإحصاءات الضوء على مؤشرات تكشف بعض الجوانب المحيطة بظاهرتي الزواج والطلاق التي تحظى باهتمام كبير في مجال الدراسات السكانية والاجتماعية.

• الأهداف:

- دعم متخذي القرار، وراسمي السياسات، والباحثين والمهتمين بإحصاءات محدثة وذات شمولية تتعلق بالزواج والطلاق.
- إيجاد قاعدة بيانات يمكن استخدامها كأساس موثوق به في تزويد المهتمين والمختصين بمجال إحصاءات الزواج والطلاق (محلياً، وإقليمياً، ودولياً).
- توفير البيانات الإحصائية للباحثين والدارسين والمستفيدين المهتمين في هذا المجال.

• مؤشرات أهداف التنمية المستدامة:

تقرير الوضع الراهن السنوي يستعرض التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة ويقيس سبعة عشر هدفاً متنوعة ما بين اجتماعية، صحية، بيئية، اقتصادية، والمساواة بين الجنسين، والسلام والعدل.

• الأهداف:

- قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة حسب المنهجيات الدولية وقابلة للمقارنة.
- تحقيق المتطلبات الوطنية والإقليمية والدولية في قياس هذه المؤشرات التي تعكس التقدم المحرز.
- توفير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للباحثين والدارسين والمستفيدين المهتمين في هذا المجال.

• أمثلة على المؤشرات المنشورة:

- نسبة الأشخاص المشمولين بنظام الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية.
- نسبة الخسائر الاقتصادية المباشرة نتيجة الكوارث كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية مثل التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية.
- معدلات الوفيات.
- معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد.
- معدل البطالة حسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة.

• نشرة العمرة:

تعد العمرة من أهم عوامل التنمية الاقتصادية الحقيقية والشاملة للمملكة العربية السعودية. فالعمرة أصبحت من أهم عناصر التدفق الشامل للموارد المالية الخاصة بما يعود به من فوائد المشاركة مع الثقافات العالمية، ومشاركتها الفاعلة في تحريك النشاط الاقتصادي وأحد محاور رؤية المملكة (2030).

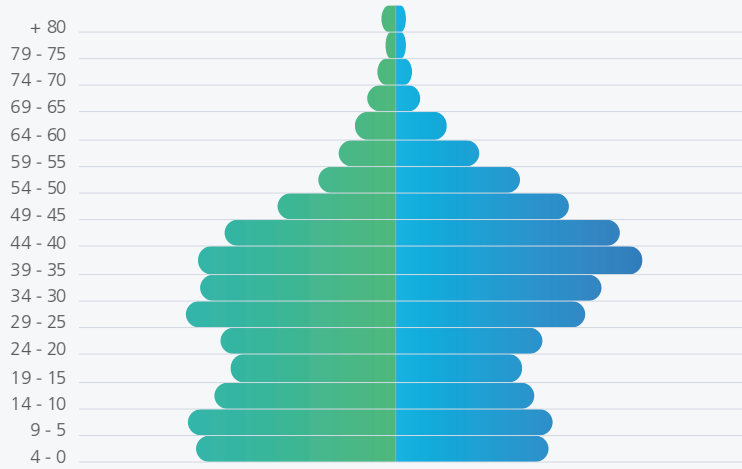
• الأهداف:

- توفير إحصاءات عن المعتمريين من داخل المملكة وخارج المملكة تساهم في تحقيق رؤية المملكة 2030.



• أهم نتائج الإسقاطات السكانية:

◀ الهرم السكاني لإجمالي السكان 2020



◀ الهرم السكاني للسكان السعوديين 2020



• أهم المؤشرات:

- معدل الزواج الخام للسكان.
- معدل الزواج الخام للسكان السعوديين.
- معدل الزواج العام للسكان.
- معدل الزواج العام للسكان السعوديين.
- معدل الطلاق الخام للسكان.
- معدل الطلاق الخام للسكان السعوديين.
- معدل الطلاق العام للسكان.
- معدل الطلاق العام للسكان السعوديين.

• الإسقاطات السكانية:

الإسقاطات السكانية هي تقديرات مستقبلية للسكان من حيث الحجم وتوزيعهم حسب العمر والجنس، والتي تعد بدورها نقطة البداية للإسقاطات القطاعية الأخرى، وتزايد أهمية توفير البيانات المستقبلية عن السكان، مع تزايد الطلب عليها من قبل صناع القرار وواضعي السياسات السكانية، وتعرف الإسقاطات السكانية بأنها تقديرات مستقبلية لحجم السكان الإجمالي وتوزيعهم العمري والنوعي بالاعتماد على نتائج تعداد السكان والمساكن، وعلى افتراضات معينة لمستقبل اتجاه معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة.

• الأهداف:

- لرسم السياسات والخطط المستقبلية للجهات المستفيدة مثل وزارة الاقتصاد والتخطيط ... إلخ.
- استخدام هذه البيانات لأغراض المقارنة المحلية والإقليمية والدولية.
- إيجاد قاعدة بيانات يمكن استخدامها كأساس موثوق به في تزويد المهتمين والمختصين بمجال الإسقاطات السكانية (محلياً، وإقليمياً، ودولياً).

• مصادر بيانات الإسقاطات السكانية:

تعتمد الإسقاطات والتقديرات السكانية بيانات التعداد العام للسكان والمساكن المسوح الديموغرافية.

● مقارنة النتائج بين آخر سنتين:

التركيبة السكانية للمملكة العربية السعودية (بيانات تقديرية لعامي 2019 - 2020م)

النوع	عام 2019م	عام 2020م
إجمالي عدد السكان.	34,218,169	35,013,414
عدد السكان السعوديين.	21,103,198	21,430,128
عدد السكان السعوديين للفئة العمرية (15 - 34).	7,745,702	7,865,250
نسبة السكان السعوديين للفئة العمرية (15 - 34) إلى جملة السكان السعوديين في سن العمل (15 سنة فأكثر).	52.67	52.66
معدل النمو.	2.38	2.30
نسبة الإعالة لجملة السكان.	38.37	38.20
نسبة الإعالة للسكان السعوديين.	52.71	52.70

● إحصاءات التعليم والصحة:

تعد المؤشرات التعليمية والصحية من أهم المقاييس الإحصائية المستخدمة في الإحصاءات الاجتماعية عند قياس الجانب الكمي لخصائص السكان التعليمية والصحية، وتبرز أهميتها في دعم وتمكين صانعي السياسات ومتخذي القرار في المملكة لمتابعة وتحسين مخرجات النظامين الصحي والتعليمي واستدامة وضمان كفاءة عملهما، ورصد أوجه التطور بشكل منظم وفعال، كما أن توفير مؤشرات وطنية تتبع المعايير الدولية تمكّن صانعي السياسات محلياً ودولياً من المقارنة بين الدول والاستفادة من تجاربها الناجحة، ومن جهة أخرى توفير هذه المؤشرات يمكن أن يدعم المستثمرين لدراسة جدوى استثماراتهم في القطاعين التعليمي والصحي بالمملكة، من هذا المنطلق تبنت إدارة إحصاءات التعليم والصحة إطلاق مشروعين لحصر المؤشرات التعليمية والصحية المطلوبة محلياً ودولياً بشكل دوري، للمساهمة في تقديم معلومات موثوقة عن الصحة والتعليم في المملكة من واقع تلك المؤشرات.

● الأهداف:

- إنتاج إحصاءات أساسية تلبي احتياجات المستفيدين على المستويين الوطني والدولي في مجالي التعليم والصحة.
- مشاركة المؤشرات والإحصاءات التعليمية والصحية القابلة للمقارنة التي يمكن الوصول إليها واستخدامها بسهولة من قبل العديد من المستفيدين على الصعيدين الوطني والدولي لدعم السياسات/ صنع القرار والشراكة بين القطاعين العام والخاص أيضًا.
- تعزيز التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين بالقطاعين التعليمي والصحي في المملكة والمنظمات الدولية.
- الالتزام بالمعايير والتصنيفات الدولية في مجال الإحصاءات التعليمية والصحية.

● النتائج الأولية:

بلغ إجمالي عدد المؤشرات الصحية 263 مؤشراً، وتم تصنيف 137 مؤشر ضمن المؤشرات المنتجة من السجلات الإدارية وفي المقابل صنف 126 مؤشر ضمن نطاق المسوح الإحصائية كمصدر أساسي لتلك المؤشرات، كما جرى التنسيق مع بعض الإدارات المعنية في الهيئة للتأكد من توفر معايير حساب بعض المؤشرات ذات العلاقة بالصحة والتي تجمع عن طريق مسوح أخرى لمنع الازدواجية، وعلى صعيد المؤشرات التعليمية تم الانتهاء من بناء القائمة الخاصة بالمؤشرات والعمل جاري الآن على استكمال المرحلة (3.3).

● ثقة المستهلك:

مؤشر ثقة المستهلك هو مؤشر يقيس مدى التغيرات في مستوى التفاؤل أو التشاؤم لدى المستهلكين نحو الاقتصاد خلال المستقبل القريب، من خلال استفتاء اقتصادي عن آراء ووجهات نظر وأحوال المستهلكين المزاجية التي تهتم بالأوضاع الحالية بالإضافة إلى توقعاتهم للأحوال الاقتصادية القادمة.

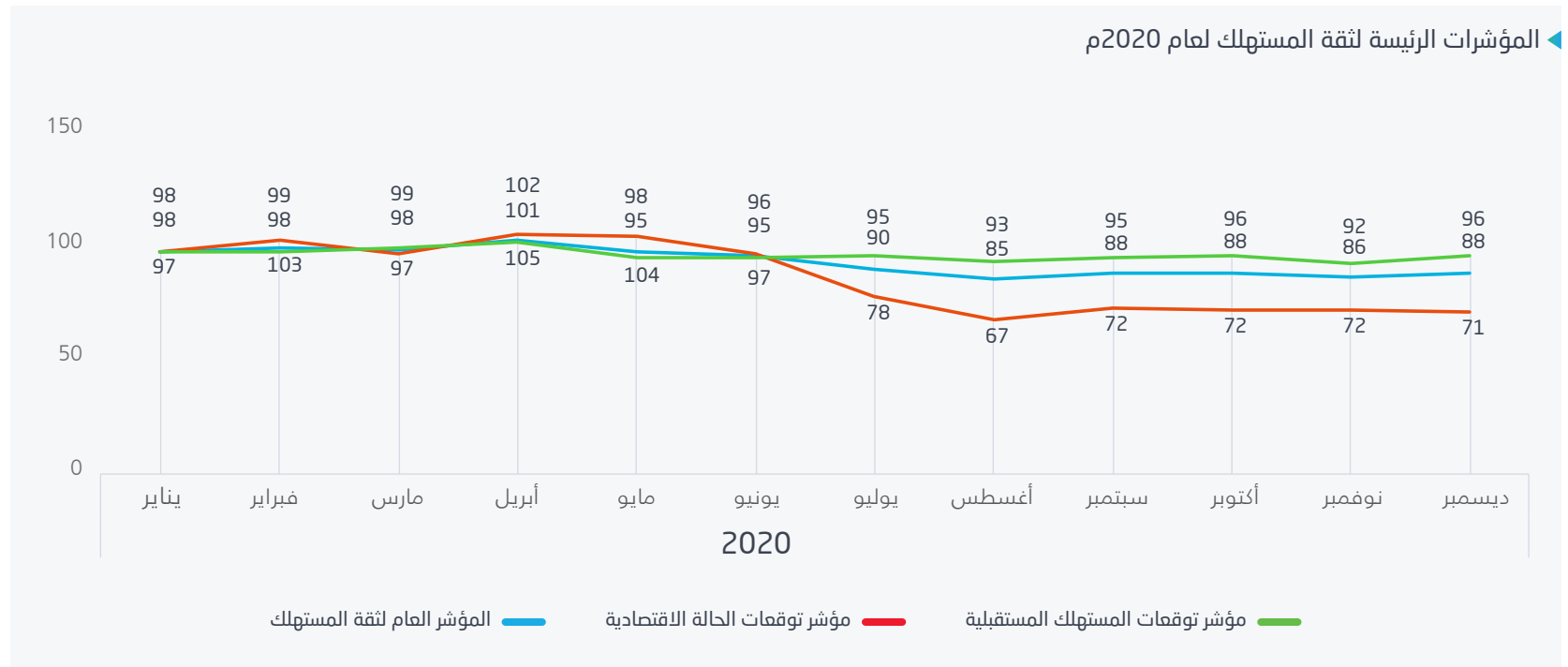
● كيفية الاستفادة من المنتج الإحصائي:

يمكن الاستفادة من مؤشر ثقة المستهلك في قياس مدى التغيرات في مستوى التفاؤل أو التشاؤم لدى المستهلكين نحو الاقتصاد خلال المستقبل القريب، من خلال استفتاء اقتصادي



عن آراء ووجهات النظر، وأحوال المستهلكين المزاجية التي تهتم بالأوضاع الحالية بالإضافة إلى توقعاتهم للأحوال الاقتصادية القادمة.

• أهم النتائج:



بشكل مباشر أو غير مباشر في وضع الخطط المستقبلية للأعمال والمهام المناطة بها، وتوزيع المرافق الخدمية في المملكة.

● الجهات المستفيدة من المنتج الإحصائي:

- وزارة الداخلية.
- وزارة التعليم.
- وزارة الصحة.
- وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.
- وزارة العدل.
- وزارة المالية.
- وزارة البيئة والمياه والزراعة.
- وزارة التجارة والاستثمار.
- وزارة الثقافة والإعلام.
- وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
- وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد.
- وزارة النقل.
- وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان.
- رئاسة هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- وزارة الرياضة.
- الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية.
- المؤسسة العامة للتقاعد.
- مؤسسة البريد السعودي.
- المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.
- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- البنك المركزي السعودي.
- بنك التنمية الاجتماعية.
- صندوق التنمية الزراعية.
- صندوق التنمية العقارية.
- صندوق التنمية الصناعية.
- الهيئة العامة للطيران المدني.
- الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني.

● وصف مهام الإدارة العامة للإحصاءات الجغرافية:

تقوم بدور إدارة أنظمة المعلومات الجغرافية في الهيئة، وتعمل على توفير جميع ما يخص الإدارات الإحصائية من معلومة جغرافية من حيث الخرائط الاسترشادية، أو قواعد البيانات

خامساً: الإحصاءات الجغرافية:

● نشرة إحصاءات الخدمات 2019م:

● التعريف:

نشرة إحصاءات الخدمات 2019م عبارة عن حصر لجميع الخدمات المتوفرة بالمملكة العربية السعودية حصراً شاملاً وموزعة حسب المناطق والمحافظات، وتشمل مختلف الخدمات من تعليمية وإدارية واجتماعية وزراعية ومالية وعامة.

● أسلوب جمع البيانات:

تتم أولى خطوات إعداد نشرة إحصاءات الخدمات من خلال الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالخدمات من مصادرها الأساسية، وتشمل الإحداثيات، والعنوان الوطني لتلك المنشآت، من واقع السجلات الإدارية للجهات الحكومية والخاصة المختلفة، ومن ثم يتم تجميع وحفظ هذه البيانات والمعلومات آلياً في قاعدة بيانات متكاملة، لمعالجتها ورصد وتسجيل الملحوظات عليها وتصنيفها حسب التبعية الإدارية.

● كيفية معالجة البيانات والتصنيف المستخدمة:

تقوم إدارة البيانات الإحصائية الجغرافية بمراجعة البيانات ومعالجتها وترتيبها حسب تصنيفها المكاني، وذلك باستخدام الإحداثيات والعناوين الوطنية، ويستند في توزيع وتصنيف البيانات والمعلومات داخل النشرة على التقسيم الإداري للمملكة الصادر عن وزارة الداخلية حسب نظام المناطق الصادر بالأمر السامي الكريم رقم أ/ 92/ وتاريخ 27/ 8/ 1412هـ.

● كيفية الاستفادة من المنتج الإحصائي:

تكمن أهمية إصدار نشرة إحصاءات الخدمات 2019م في إيجاد مرجع يحتوي على بيانات ومعلومات موحّدة وموثقة توثيقاً رسمياً، وعلى درجة عالية من الدقة عن جميع الخدمات المتوفرة في المملكة، بحيث تكون هذه البيانات مرجعاً موحّداً لكافة الوزارات والأجهزة والمؤسسات الحكومية وغيرها، كما يُعد وثيقة رسمية يعتمد عليها متخذ القرار في القطاعات المختلفة في مجال التخطيط وتوزيع الخدمات، حيث إن عدداً من الجهات الحكومية تتخذ من النشرة دعامة رئيسة وركيزة مهمة تعتمد عليه سواء



● الأعمال التي قامت بها الإدارة العامة للإحصاءات الجغرافية خلال عام 2020م:

1. الإشراف والمتابعة المكتبية والميدانية لتحديث خريطة العنوان الوطني الخاصة بمؤسسة البريد السعودي من جانب الهيئة العامة للإحصاء، وتزويد مؤسسة البريد بتلك التحديثات.
2. الإشراف والمتابعة لإجراءات ربط قواعد بيانات العنوان الوطني بقواعد بيانات دليل المسميات السكاني، وتزويد إدارة تطوير التطبيقات بتلك البيانات.
3. المساهمة في متابعة الخرائط الإحصائية الرقمية للبحوث توضح مناطق العمل الإحصائية الميدانية لكافة مسوح الهيئة خلال 2020م وعمل التحديثات اللازمة لها.
4. تحديث خرائط حدود المناطق والمحافظات الرقمية الإحصائية.
5. تزويد الجهات الحكومية والباحثين بالبيانات الجغرافية المكانية الرقمية عند طلبها.
6. توفير وتطوير خريطة أساس رقمية موحدة شاملة تغطي جميع مدن وقرى المملكة لتكون أساس للإطار الجغرافي لتعداد 2020م.
7. تقسيم مناطق القوى العاملة في تعداد 2020 باستخدام قواعد بيانات العنوان الوطني للمشرفين ونواب المشرفين ومساعد المشرفين والمفتشين والمراقبين.
8. الإشراف على (ومتابعة) إجراءات ربط قواعد بيانات العنوان الوطني بقواعد بيانات الاحياء في المدن.
9. مراجعة البيانات السجلية الواردة من مختلف الجهات لتضمينها في نشرة إحصاءات الخدمات.
10. معالجة إحدائيات البيانات الواردة من الجهات المختلفة والخاصة بنشرة إحصاءات الخدمات.
11. إصدار نشرة إحصاءات الخدمات 2019م.
12. المشاركة في عضوية بوابة الرياض الجيومعلوماتية في الهيئة العليا لتطوير منطقة الرياض.
13. المشاركة من ضمن فريق العمل لتكامل المعلومات الجغرافية الإحصائية بالمركز الإحصائي الخليجي.
14. العضوية في لجنة إطلاق مركز البيانات الجيومكانية.
15. المشاركة في عضوية اللجنة العربية لخبراء الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية.



الجغرافية لجميع عينات البحوث أو التعدادات، وكذلك توزيع مجموعات العمل حسب المواقع الجغرافية والفئات الإشرافية في التعدادات، ومتابعة ما يخص الأعمال الميدانية من بيانات جغرافية من مواقع وإحدائيات، والعمل على تطوير الخرائط الرقمية المستخدمة في الهيئة مع الجهات الأخرى المنتجة لتلك الخرائط في الدولة، كما تعمل على إنتاج النشرات الخاصة بتوزيع الخدمات الحكومية والخاصة المختلفة على مستوى المكوّن الجغرافي للمملكة.

سادساً إحصاءات التعداد:

● إحصاءات التعداد العام للسكان والمساكن:

● التعريف:

تعداد السكان هو العملية الكلية لجمع، وتجهيز، ونشر، وتحليل البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بالسكان وتوزيعهم على المناطق الجغرافية المختلفة في زمن معين، أي أن يعد كل فرد من الأفراد الموجودين على قيد الحياة داخل حدود بلد معين في لحظة، وتاريخ معين وأن تسجل خصائصه الاجتماعية، والاقتصادية في تاريخ إسنادها الزمني المحدد لكل منها منفصلة عن خصائص غيره من أفراد الأسرة.

● المنهجية:

التزمت المملكة العربية السعودية بإجراء التعدادات السكانية في أوقات محدده وفقاً لالتزاماتها الدولية والإقليمية ونظراً لما للتعدادات السكانية من أهمية كونها المصدر الأساسي للمعلومات السكانية، ولما لهذه المعلومات من أهمية كبرى في التخطيط للتنمية وتقويم مدى نجاح الخطط في تحقيق أهدافها وتوفير المعلومات الديموغرافية لاستخدامها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية. وقد التزمت المملكة في الآونة الأخيرة بتنفيذ التعداد كل عشر سنوات باستخدام أسلوب التعداد الفعلي في تنفيذ تعدادات السكان بالمملكة لما يتميز به من بساطة وعدم تعقيد مع وجود بعض الاستثناءات المذكورة في نطاق التعداد، حيث يتم حصر الأشخاص حسب أماكن تواجدهم ليلة التعداد (الليلة التي تقع لحظة الإسناد الزمني في منتصفها) سواء كان الفرد مقيماً بصفة معتادة في هذا المكان أم صادف وجوده فيه ليلة التعداد عن طريق المقابلة المباشرة وباستخدام استمارة التعداد.

● كيفية الاستفادة من نتائج التعداد:

● توفير بيانات عن التركيب الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي للسكان السعوديين وغير السعوديين على مستوى المملكة، وأيضاً على مستوى مختلف المناطق الإدارية، واستخراج العديد من المؤشرات والمقاييس الديموغرافية.

- توفير بيانات عن الإعاقة في المملكة من حيث مستوياتها وأنواعها وأسبابها والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمعاقين وتوزيعهم الجغرافي.
- توفير البيانات والمؤشرات اللازمة لإعداد وتقييم التقديرات والإسقاطات السكانية على مستوى المملكة.
- إيجاد قاعدة معلومات سكانية بهدف توفير متطلبات الدولة واحتياجات المخططين والباحثين من البيانات الأساسية عن الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها خطط التنمية.
- توفير البيانات والمؤشرات السكانية دورياً لقياس التغير الحادث في الخصائص السكانية مع مرور الزمن، وإجراء المقارنات المحلية والإقليمية والدولية.
- تلبية الطلبات الواردة للإدارة من الجهات الحكومية والخاصة والمنظمات الدولية والإقليمية.

● ترقيم المباني والوحدات العقارية وحصر الأسر:

- تم الانتهاء من مرحلة ترقيم المباني والوحدات العقارية وحصر الأسر والتي من أهم أهدافها:
1. توفير إطار عن المباني والوحدات العقارية لاستخدامه في إجراء المسوح المتخصصة.
 2. توفير إطار عن الأسر وعدد أفرادها.
 3. توزيع منطقة عمل المراقب إلى مناطق عمل باحثين ميدانيين.
 4. تحديد حجم القوى العاملة اللازمة لعد السكان.

● تعليق أعمال التعداد العام للسكان والمساكن:

نظراً لجائحة كورونا فقد تم إيقاف جميع فعاليات التعداد حسب الأمر رقم (44967) في 1441/7/22هـ القاضي بالموافقة على ما رأيته اللجنة الدائمة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بمحضرها رقم (10/41/1م) في 1441/4/20هـ من تعليق الأعمال الميدانية لمشروع التعداد العام للسكان والمساكن لعام 1441هـ/2020م حتى إشعار آخر.



● إحصاءات الحج:

● التعريف:

تعد عملية إحصاءات الحج من المسوح الأساسية التي تقوم بها الهيئة العامة للإحصاء والتي تساعد في دراسة تدفق أعداد الحجاج من خارج المملكة ومن الداخل وطريقة القدوم التي يتم استخدامها وتعطي تصوراً دقيقاً لعدد الحجاج لكل موسم.

● الأهداف:

1. استكمال جميع برامج الخطط المستقبلية لغرض تأمين الخدمات اللازمة لضيوف بيت الله الحرام سواء خدمات اجتماعية أو صحية أو أمنية أو غذائية أو مواصلات وذلك باستخدام سلسلة زمنية لبيانات دقيقة عن أعداد الحجاج.
2. تقدير القوى العاملة اللازمة لخدمة الحجيج والمحافظة على أمنهم وراحتهم خلال موسم الحج من كل عام.
3. استخدام بيانات وأعداد الحجاج من قبل الأجهزة المعنية بدراسة التجهيزات والمرافق الأساسية في مدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة وأخذها في الاعتبار عند إعداد الخطط اللازمة لذلك.
4. توفير المعلومات والبيانات الدقيقة عن إحصاءات الحج للباحثين والدارسين والمستفيدين المهتمين بهذا المجال.
5. استخدام بيانات أعداد الحجاج في تقييم النشاطات والفعاليات التي تقوم بها الجهات المعنية بخدمة الحجيج.
6. التعرف على الطرق المستخدمة في القدوم لحجاج الخارج والداخل.

● عدم مشاركة الهيئة العامة للإحصاء في حج عام 1441هـ:

إشارة للأمر الملكي رقم (57006) وتاريخ 19/10/1441هـ القاضي بإقامة حج عام 1441هـ بأعداد رمزية محدودة تشمل المواطنين والمقيمين من داخل المملكة ضمن الإجراءات الاحترازية التي أقرتها حكومة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، لم تشارك الهيئة العامة للإحصاء في حج عام 1441هـ!!

● الكتاب الإحصائي السنوي:

تم إصدار الكتاب الإحصائي السنوي، العدد الخامس والخمسين 1440هـ - 1441هـ (2019م) وهو كتاب يحتوي على نطاق عريض من البيانات والمعلومات الإحصائية التي تمثل الأنشطة والخدمات التي تقدمها الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى نتائج بعض المسوح الميدانية والدراسات التي تُجرىها الهيئة في عدة مجالات.

● وصف محتويات الكتاب الإحصائي السنوي:

يتضمن الكتاب الإحصائي السنوي، بيانات ومعلومات إحصائية شاملة لمختلف أنشطة الأجهزة الحكومية وغير الحكومية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ويحتوي الكتاب الإحصائي على:

1. معلومات عامة عن المملكة، تشمل الموقع والمساحة والملاح الجغرافية والمناخ والتقسيم الإداري وغيرها.
2. عشرون فصلاً، وهي كالتالي:

● السكان والخصائص الحيوية:

يتضمن هذا الفصل جملة من الجداول الإحصائية التي تصف حجم السكان داخل المحافظات، ويتم إعداد بيانات هذا الفصل عن طريق عمل تقديرات أولية، وذلك باستخدام معدلات النمو والإسقاطات السكانية، مستندة في ذلك إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن.

● المساكن والعقار:

يتضمن هذا الفصل بيانات عن عدد المساكن المشغولة بأسر سعودية حسب المنطقة الإدارية ونوع المسكن ونوع الحيازة، كما يحتوي على رخص البناء والهدم، وعلى رخص البناء الممنوحة من قبل البلديات، ومشاريع الإسكان والمنتجات السكنية حسب المنطقة الإدارية.

● الصحة:

يتضمن هذا الفصل جملة من الجداول الإحصائية التي تشتمل على بيانات ومعلومات إحصائية عامة تبين الخدمات الصحية المقدمة بالمملكة، من خلال إحصاءات شاملة لجميع مراكز

● الخدمات والتنمية الاجتماعية:

يحتوي الفصل على مجموعة من الجداول التي تُعنى بالخدمات والتنمية الاجتماعية حيث تستعرض عدد مراكز التنمية الاجتماعية ومراكز الخدمة الاجتماعية وعدد المستفيدين منها، أيضاً برنامج كفالة الإيتام يعرض عدد الأسر الكافلة للإيتام وعدد الإيتام خلال العام، كذلك التنمية الاجتماعية والدعم المالي للأسر ويتم عرض إجمالي مبالغ معاشات الضمان الاجتماعي وعدد حالات المستفيدين حسب المنطقة خلال العام.

● المال والتأمين والأسعار:

يشتمل هذا الفصل على أنشطة مؤسسة النقد والتأمين والسوق المالية والأسعار وتبرز أهمية هذا الفصل في إعداد المؤشرات الاقتصادية بالإضافة إلى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وقد استخدم التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية الصادر عن الأمم المتحدة.

● الخدمات الإدارية:

يحتوي الفصل على مجموعة من الجداول الإحصائية والرسومات البيانية والتي تختص بالخدمات الإدارية بالمملكة، ويتضمن بيانات عن عدد الزيارات التفتيشية، وعدد المفتشين الخاصة بوزارة العمل والتنمية، كذلك يعرض الفصل بيانات القضايا المرفوعة أمام محاكم الاستئناف موضحاً بها عدد القضايا الحقوقية، وقضايا الأحوال الشخصية، وقضايا حقوقية وقضايا أخرى، وأيضاً يعرض بيانات القضايا المنظورة أمام المحاكم بالمملكة، ويعرض بيانات أنشطة كتابات العدل حسب المناطق خلال العام.

● سوق العمل والحماية الاجتماعية:

يحتوي هذا الفصل أهم مؤشرات وأرقام سوق العمل في المملكة في القطاع الحكومي والخاص مثل عدد المشتغلين والباحثين عن العمل ومعدلات البطالة، كذلك يضم مؤشرات التقاعد وبرامج الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى إحصائيات أخرى.

● الصناعة:

تتضمن بيانات هذا الفصل الصناعات الاستخراجية والتحويلية، والمشاريع المنتجة في المملكة، والمعادن المستخرجة والصادرات الصناعية، وإنتاج شركة الجبس الأهلية، وشركات الأسمنت

الرعاية الصحية والمستوصفات والمستشفيات في القطاعين الحكومي والخاص، بالإضافة إلى الخدمات الصحية المقدمة لضيوف الرحمن.

● التعليم والتدريب:

يشتمل هذا الفصل على جملة من الجداول التي تلقي الضوء على أنشطة التعليم والتدريب في المملكة (التعليم العام، التعليم العالي، التدريب التقني والمهني) بشقيه الحكومي والأهلي.

● الزراعة والمياه والبيئة:

ويتضمن هذا الفصل بيانات إجمالية إحصائية زراعية عن تقديرات المساحة والإنتاج للحبوب والخضروات والفواكه والأعلاف وأعداد الحيوانات والدواجن وكمية العسل المنتج بالمناحل وإنتاج الأسماك والربيان، وجدول خاص بمبيعات المؤسسة العامة للحبوب وكذلك بيانات المياه تشمل كمية المياه المستهلكة للمدن الرئيسية، وكمية المياه المنتجة من محطات التحلية وبيانات عن الأحوال الجوية حسب الأشهر الشمسية، وتشمل معلومات عن العناصر المناخية مثل الحرارة، الرطوبة، وهطول الأمطار، وظاهرة الغبار، وهي مستمدة من القراءات المتحصلة من شبكة محطات الأرصاد الجوية في مختلف أنحاء المملكة.

● الثقافة والإعلام:

يتضمن هذا الفصل جداول تخص المسارح والعروض في المملكة والتوزيع النسبي لأنواع الكتب ودور النشر والكتب المنشورة والمجلات وعدد الصحف الإلكترونية والورقية اليومية والمكتبات العامة والخاصة، وأعداد الزوار، وعدد الأندية الأدبية في المملكة.

● التجارة الخارجية:

يتضمن هذا الفصل جداول عن التجارة في المملكة، وتبين الجداول القيم والكميات لأهم البضائع المصدرة والمستوردة كما تبين أوزان وكميات هذه الصادرات والواردات حسب الأقسام والفصول ومجموعات الدول، ويستخدم تصنيف النظام المنسق الدولي (H.S) في تصنيف السلع، وكذلك تصنيف الدليل التجاري الدولي، وتم احتساب قيمة السلع المستوردة على أساس القيمة (C.I.F). وقيم الصادرات على أساس القيمة (F.O.B).



● الطاقة:

يستعرض هذا الفصل إنتاج واستهلاك الغاز والزيوت الخام والمشتقات البترولية، وبيانات عن أعداد المشتركين في الكهرباء، وعدد محطات النقل والمحولات الكهربائية، وكذلك بيانات تتعلق بالاستهلاك السنوي من الغاز المسال ومعدل الاستهلاك اليومي من اسطوانات الغاز.

● المنشآت الاقتصادية:

يتضمن هذا الفصل بيانات عن السجلات التجارية القائمة والسجلات التجارية المشطوبة، بالإضافة إلى رخص المنشآت التجارية الصادرة من البلدية، وكذلك نشاط المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وأيضاً تلقي الضوء عن تطور أعداد المؤسسات الاقتصادية المشتركة في القطاع الحكومي والخاص حسب المناطق والجنسية والنشاط الاقتصادي، وملكية رأس المال، وفئات المشتركين، والكيان القانوني.

● بيانات الميزانية:

يتضمن هذا الفصل بيانات توضح الدين العام، كذلك الإيرادات والمصروفات الفعلية لميزانية الدولة حتى نهاية الربع الرابع من السنة المالية، بالإضافة إلى تقديرات لميزانية العام القادم.

● مصادر الكتاب الإحصائي:

يعتمد إصدار الكتاب الإحصائي السنوي على مصدرين رئيسين لتوفير البيانات:

المصدر الأول:

أهم نتائج ما تقوم به الهيئة العامة للإحصاء من الأبحاث والدراسات الإحصائية في المجالات السكانية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

المصدر الثاني:

بيانات من السجلات الإدارية في إدارات الإحصاء في واحد وخمسين (51) مؤسسة وجهة، سواء من القطاع الحكومي أو من القطاع الخاص، وهي موضحة في الجدول التالي:

والمصانع المرخصة، وعدد المواقع المكتشفة للمعادن، وبيانات إنتاج الذهب والفضة والنحاس والزنك والرصاص، وبيانات عن رخص محاجر مواد البناء وبيانات الخامات المعدنية المستغلة.

● الناتج المحلي وإنفاق الأسرة:

يحتوي هذا الفصل على إحصائيات مفصلة عن المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تراقب بدقة أهم التطورات الاقتصادية، ويشمل إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية والثابتة، ومعدلات النمو السنوية، ومساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، وغيرها من البيانات المتعلقة باقتصاد المملكة العربية السعودية.

● النقل والمواصلات:

يستعرض هذا الفصل أهم مؤشرات قطاع النقل والمواصلات في المملكة مثل حركة الطيران في مطارات المملكة الدولية والداخلية ونشاط الموانئ البحرية ومؤشرات أخرى.

● التقنية والاتصالات:

يحتوي هذا الفصل أهم مؤشرات وبيانات قطاع الاتصالات والتقنية بالدولة، ومؤشرات تقيس خدمات الاتصالات الثابتة والمتنقلة كذلك نسبة انتشار الإنترنت والنطاق العريض بالمملكة، والصرف، وإيرادات خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، بالإضافة إلى مؤشرات وإحصائيات قطاع البريد السعودي.

● الشؤون الإسلامية والحج والعمرة:

يتناول هذا الفصل مجموعة من المؤشرات المختلفة الخاصة بأعداد المساجد، والمسلمين الجدد، وطباعة المصحف الشريف وأعداد الجمعيات الخيرية، وأعداد المسلمين الجدد، كما يتناول مجموعة من الجداول الخاصة بالحج والعمرة حسب المناطق الإدارية.

● السياحة والترفيه والرياضة:

تتضمن بيانات هذا الفصل مجموعة من المؤشرات المختلفة الخاصة بالسياحة والرياضة والترفيه، وتشمل إحصاءات السياح والرحلات السياحية وعدد الفنادق وإشغالها، وكذلك الأنشطة الترفيهية وعدد الأندية الرياضية وعدد اللاعبين والمدربين في الاتحادات الرياضية.

نوع الجهة	مصادر بيانات الكتاب الإحصائي من خارج الهيئة	م	نوع الجهة	مصادر بيانات الكتاب الإحصائي من خارج الهيئة	م
حكومي	وزارة الصحة	27	حكومي	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني	1
حكومي	بنك التنمية الاجتماعية	28	حكومي	معهد الإدارة العامة	2
حكومي	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	29	حكومي	وزارة التعليم	3
حكومي	صندوق التنمية العقارية	30	حكومي	المؤسسة العامة للحبوب	4
حكومي	صندوق الاستثمارات العامة	31	حكومي	صندوق التنمية الزراعية	5
حكومي	صندوق التنمية الصناعية السعودي	32	حكومي	الجمارك السعودية	6
حكومي	البنك المركزي السعودي	33	حكومي	وزارة التجارة والاستثمار	7
حكومي	وزارة المالية	34	حكومي	وزارة البيئة والمياه والزراعة	8
حكومي	الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية	35	حكومي	الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)	9
حكومي	الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني	36	حكومي	وزارة الحج والعمرة	10
حكومي	وزارة الرياضة	37	خاص	شركات الإسمنت	11
حكومي	المديرية العامة للجوازات	38	خاص	شركة الجبس الأهلية	12
حكومي	المديرية العامة للدفاع المدني	39	خاص	شركة الغاز والتصنيع الأهلية	13
حكومي	ديوان المظالم	40	حكومي	هيئة المساحة الجيولوجية السعودية	14
حكومي	هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج	41	حكومي	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	15
حكومي	وزارة الإعلام	42	حكومي	المؤسسة العامة للتقاعد	16
حكومي	وزارة الداخلية - الإدارة العامة للمرور	43	حكومي	الهيئة العامة للموانئ	17
حكومي	وزارة الداخلية - الأمن العام	44	حكومي	مؤسسة البريد السعودي	18
حكومي	وزارة الداخلية - وكالة الوزارة للأحوال المدنية	45	حكومي	وزارة الإسكان	19
حكومي	وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان	46	حكومي	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	20
حكومي	وزارة العدل	47	حكومي	وزارة النقل	21
حكومي	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية	48	حكومي	المؤسسة العامة للخطوط الحديدية	22
حكومي	وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد	49	حكومي	الهيئة العامة للطيران المدني	23
حكومي	وزارة الثقافة	50	حكومي	وزارة الخدمة المدنية	24
حكومي	الهيئة العامة للترفيه	51	حكومي	الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة	25
			حكومي	هيئة الهلال الأحمر السعودي	26



● المنهجيات الإحصائية:

● أولاً: إعداد وتطوير منهجيات المنتجات الإحصائية:

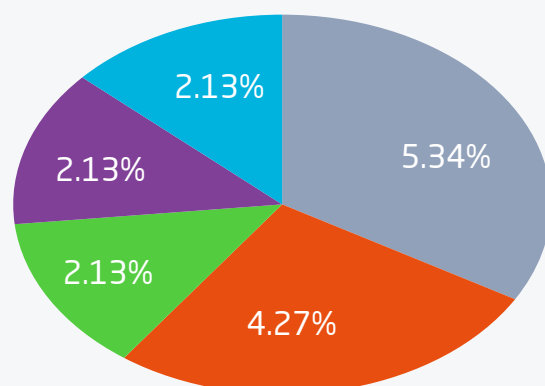
تم إعداد وصياغة وتوثيق منهجيات المنتجات الإحصائية التي نفذتها الهيئة خلال العام 2020، بما يضمن تغطية جميع مراحل العمل الإحصائية (النطاق، التصميم، التنظيم، الجمع، التوزيع، المراجعة، النشر، التقييم، الإدارة) التي تطبقها الهيئة عند تنفيذها لمختلف أعمالها الإحصائية ويحقق ما يلي:

1. أن تعكس المنهجية الواقع بإيضاح مراحل وخطوات العمل التي تتم عند تنفيذ مختلف الأعمال الإحصائية.

2. تحقيق الشفافية بإيضاح البيانات الوصفية، وتوثيقها بناءً على التوصيات والممارسات الدولية.
3. الخروج بمنهجية يمكن من خلالها تلبية رغبات المستفيدين من ذوي الاختصاص.
4. أن تكون المنهجية مفهومة وواضحة للمطلع غير المختص بقدر الإمكان.
5. أن يكون لدينا إطار شبه موحد للمنهجيات لمختلف المنتجات. حيث تم خلال العام 2020 صياغة وتطوير 15 منهجية للمنتجات والأعمال الإحصائية التي نفذتها الهيئة، كما هو موضح في الجدول والرسم البياني التاليين:

منهجيات تم العمل عليها مع أكاديمية الإحصاء	منهجيات لأعمال إحصائية اعتمدت في مصادرها على إحصاءات من واقع المسوح الميدانية والسجلات الإدارية معاً	منهجيات لمنتجات إحصائية تعتمد على مصادر إدارية (سجلات)	منهجيات المسوح الأسرية	منهجيات المسوح الاقتصادية (المنشآت)
منهجية مسح سلوك الادخار	منهجية نشرة سوق العمل	منهجية إحصاءات الخدمات	منهجية مسح ممارسة الرياضة للأسرة	منهجية إحصاءات الأعمال قصيرة المدى
منهجية مسح القوى العاملة في محافظة العلا	منهجية إحصاءات العمرة	منهجية إحصاءات التجارة الخارجية	منهجية مؤشر ثقة المستهلك	منهجية مسح المنشآت السياحية
			منهجية مسح تنمية الشباب	منهجية مسح نشاط التشييد والبناء
			منهجية مسح استخدام الوقت	منهجية الرقم القياسي لأسعار المستهلك
				منهجية مسح الاستثمار الأجنبي

◀ أنواع المنهجيات الإحصائية للمنهجيات التي تم تطويرها خلال العام 2020م

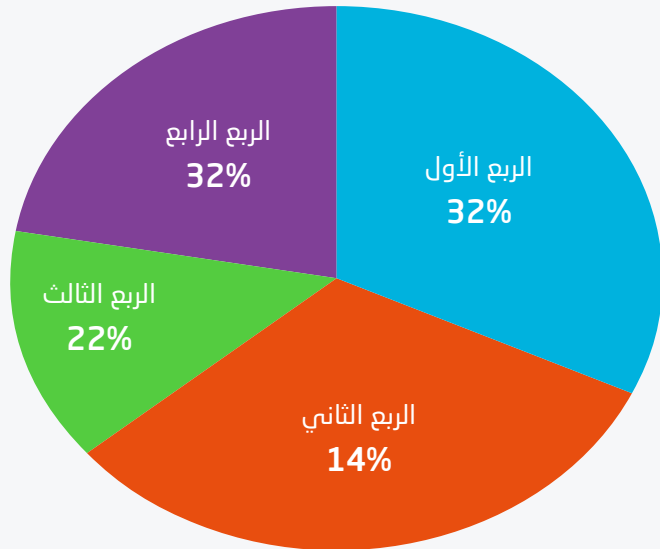


- منهجيات المسوح الاقتصادية (المنشآت)
- منهجيات المسوح الأسرية
- منهجيات لمنتجات إحصائية تعتمد على مصادر إدارية (سجلات)
- منهجيات لأعمال إحصائية اعتمدت في مصادرها على إحصاءات من واقع المسوح الميدانية والسجلات الإدارية معاً
- منهجيات تم العمل عليها مع أكاديمية الإحصاء

2. المراجعة والتعديل على المواد التدريبية والتحقق من شمولها بالتنسيق مع الإدارات ذات العلاقة.
3. إعداد التقييم الآلي للمشاركين في الأعمال الإحصائية في كافة مناطق المملكة ورصد نتائجهم.
4. تجهيز ملف فني متكامل عن البرنامج التدريبي.
5. حيث تم خلال عام 2020م تنفيذ (14) برنامجاً تدريبياً لتأهيل المرشحين للمشاركة في تنفيذ المسوح الإحصائية لـ (28) مسحاً موضحة في الجدول والرسم البياني التاليين:

نوع المسح	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
المسوح الاقتصادية	5	3	3	7
المسوح الأسرية	4	1	3	2
المجموع	9	4	6	9
	28			

المسوح الإحصائية المنفذ لها برامج تدريبية في العام 2020م



● ثانيًا: إعداد الأدلة الإحصائية الإرشادية والتوجيهية:

قام فريق العمل بإدارة دعم المنهجيات الإحصائية بإعداد:

1. دليل قياس الجودة الإحصائية في المسوح.
 2. دليل قياس الجودة الإحصائية في البيانات الإدارية.
- واللذان يقومان على مبدأ ضمان جودة المدخلات/ وسلامة البيانات الإحصائية، والتقييم، والمراجعة لنتائج ومؤشرات الأداء الرئيسية والفرعية، لإنتاج الرقم الإحصائي، والتحسن المستمر وفقاً للتغذية الراجعة والمقارنة المرجعية، تحقيقاً لأهداف البحوث والدراسات الإحصائية، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل لضبط الجودة لكل مرحلة من مراحل العمل الإحصائي.

● حيث يهدف الدليلان إلى:

1. تطبيق معايير الجودة على العمل الإحصائي في الهيئة بما يتوافق مع الممارسات الدولية.
2. تطوير أدوات قياس كمية لقياس درجة تطبيق الجودة في الهيئة.
3. أداة المساعدة (الإدارات / الوحدات) الإحصائية في الجهات الحكومية لتطبيق وقياس وتحسين جودة أعمالها وبياناتها الإحصائية.
4. أداة لمساعدة (مصار البيانات الإدارية) من الجهات الحكومية لتطبيق وقياس وتحسين جودتها الإدارية ذات الاستخدامات الإحصائية لضمان تحقيق ما يلي:
 - سلامة طرق ونظم جمع البيانات.
 - استمرارية تدفق البيانات الإدارية للجهة المستفيدة من تلك البيانات.
 - شمولية البيانات الإدارية اللازمة لإنتاج الإحصاءات.
5. الفحص المستمر لتحسينات الجودة المحتملة وقياس درجة التحسين.

● ثالثًا: الإعداد للبرامج التدريبية لتنفيذ الأعمال الإحصائية الميدانية:

قام فريق العمل بإدارة دعم المنهجيات الإحصائية بالإعداد والتجهيز لتنفيذ البرامج التدريبية اللازمة للأعمال الإحصائية الميدانية التي نفذتها الهيئة خلال العام 2020م من خلال القيام بعدد من الإجراءات، ومنها:

1. إعداد جداول البرامج التدريبية الموجهة للفئات العاملة والمشاركة في تنفيذ المسوح الإحصائية.



• التصنيفات والمعايير الإحصائية:

• مقدمة التصنيفات والمعايير الإحصائية:

تكمُن أهمية الإدارة في ضمان تبني التصنيفات والمعايير الإحصائية ذات الصلة وتطبيقها في الهيئة، والقطاع الإحصائي، وتحديد المعايير الدولية المناسبة فيما يتعلق بالإحصاءات من وحدات ومفاهيم وتعريفات وتساؤلات وتصنيفات وخلافه، مما يعزز الإحصاءات السكانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية ويحدد مدى قابليتها للتطبيق، والقيام بإعداد الأدلة والتصانيف الإحصائية الوطنية وفقاً للمعايير الدولية واستخدامها وتحديثها وتطويرها متى دعت الحاجة إلى ذلك.

• أهمية استخدام التصانيف الإحصائية:

- تكمُن أهمية استخدام التصانيف الإحصائية في النقاط التالية:
- توفير لغة مشتركة لقراءة البيانات وتحليلها.
- إمكانية المقارنة بين البيانات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
- دعم مشروع الربط الآلي بين مختلف الجهات.
- دفع عجلة الحكومة الالكترونية.

• مشروع التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية ومخرجاته:

التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية هو تصنيف وطني رسمي ومعتمد، وقد صدر الأمر السامي رقم 44302 وتاريخ 1438/9/25 هـ مؤكّداً على قيام الوزارات والجهات الحكومية ذات العلاقة بالأنشطة الاقتصادية باعتماد التصنيف الذي تستخدمه الهيئة العامة للإحصاء في تصنيف الأنشطة الاقتصادية في المملكة تصنيفاً مُعتمداً وحيذاً للأنشطة الاقتصادية، والعمل على تطبيقه قبل 1/1/2018م، ويعتمد هذا التصنيف في مكوناته على التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية التتقيح الرابع (ISIC4) الصادر من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، والغرض الرئيس لهذا التصنيف هو توفير مجموعة من أقسام ومجموعات وفروع وفئات الأنشطة التي يمكن استخدامها لجمع ونشر الإحصاءات حسب الأنشطة.

ويعرف تصنيف الأنشطة الاقتصادية بأنه الطريقة التي يمكن من خلالها تجميع وحدات العد وفقاً لترتيب مسلسل ومحدد

حسب مجموعات متجانسة بهدف إيجاد إطار عام للمقارنة بين البيانات الإحصائية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، حيث تقسم بيانات النشاط الاقتصادي وفق الدليل المعد لذلك إلى مراتب محددة بطريقة تتماثل فيها خصائص الأنشطة الاقتصادية المصنفة في مرتبة واحدة، ويكون هذا التماثل في نوع السلع والخدمات المنتجة وأوجه استخدامها والخدمات المرتبطة بها والمدخلات الوسيطة والتكنولوجيا المستخدمة وطرق التمويل.

وقد قامت الهيئة بالخطوات التالية للتوعية والتعريف بالتصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية حتى نهاية 2020م:

• إعداد دليل إرشادي:

تم إعداد دليل إرشادي لتطبيق التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المبني على التصنيف الدولي (ISIC4)، بهدف تنظيم عملية التطبيق وطريقة استخدام بوابة التصنيفات والمعايير الإحصائية.

• ورشة عمل رئيسية:

تم عقد ورشة عمل رئيسية للتعريف والتوعية بالتصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية بتاريخ 2017/10/10م حضرها (36) جهة حكومية، بمشاركة (115) مختصاً، وتمت الاستعانة بخبير من مركز الإحصاء الخليجي وتقديم ورقة عمل عن التجارب الدولية، وكذلك تم استعراض تجربة وزارة الشؤون البلدية والقروية في التطبيق.

• ورش عمل قطاعية:

تم عقد عدد (11) ورش عمل قطاعية للتعريف والتوعية بالتصنيف الوطني للجهات ذوات العلاقة بالأنشطة الاقتصادية والتي تشترك في منظومة واحدة مثل (منظومة العمل، الصناعة، التجارة...) شارك فيها (60) جهة حكومية، (235) مشارك من المختصين، وتمت خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2017م.

• لقاءات ثنائية:

تم عقد أكثر (100) لقاء ثنائي مع بعض الجهات بناء على طلب هذه الجهات سواء حضورياً أو افتراضياً فيما يخص التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية، وذلك لطلب استفسار أو حصر أنشطة أو إضافات وتعديلات أو غير ذلك.

ويهدف التصنيف إلى توفير مجموعة من البيانات الإحصائية حسب أوجه النشاط الاقتصادي للإنتاج والعمالة والأجور والأصول الرأسمالية المادية والأرباح والخسائر والميزانيات، إضافة إلى توفير إطار شامل للأنشطة الاقتصادية، ويتكون التصنيف من الأبواب والأقسام والمجموعات والفئات على مستوى الحد الرابع بالإضافة إلى الفروع والنشاط الاقتصادي ووصفه على مستوى الحد السادس.

• دليل التعريفات والمفاهيم والمصطلحات الإحصائية تعميمه على مكونات القطاع الإحصائي:

تعد الإحصاءات أحد أهم العناصر الأساسية لعملية التخطيط ودعم اتخاذ القرارات لكافة قطاعات الدولة، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية هذا الدليل الذي يوحّد المصطلحات والمفاهيم الإحصائية والاقتصادية التي تستخدم على مستوى المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية وبيوت الخبرة، كونه يعد مرجعًا عامًا وشاملًا للتعريفات والمفاهيم والمصطلحات ويستفيد منه الباحثون والمهتمون والأكاديميون ومنتخذي القرار.

وقد اعتمد هذا الدليل على الدليل الموّحد للتعريفات والمفاهيم والمصطلحات الإحصائية لدول مجلس التعاون الخليجية حيث قامت الهيئة بتحديث المفاهيم وإضافة المفاهيم الجديدة ويحتوي الدليل على ما يقارب (1300) مصطلح، وتأمل الهيئة بأن يساهم في تعزيز الشفافية في العمل الإحصائي وزيادة الوعي الإحصائي لجميع الفئات المستخدمة للبيانات والمعلومات والمؤشرات الإحصائية، وسوف يتم تطويره وتحديثه من قبل الهيئة متى ما تطلبت الحاجة لذلك، حيث إن إحدى مهام الهيئة «إعداد الأدلة والتصنيفات الإحصائية الوطنية وفقاً للمعايير الدولية، واستخدامها والعمل على تحديثها وتطويرها متى ما دعت الحاجة إلى ذلك.

وقد تم نشره على موقع الهيئة باللغتين العربية والإنجليزية والتعريف به في وسائل التواصل الاجتماعي، وتعميمه على القطاع الإحصائي.

• تطوير نظام إلكتروني:

تم تطوير نظام إلكتروني متكامل يتم من خلاله استعراض التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية، وإمكانية إضافة وتعديل الأنشطة بناء على طلب الجهات وتزويدهم بخدمة WEB SERVICE.

• محرك بحث فوري:

لكي تتمكن الجهات الاطلاع على التصنيف بشكل مباشر، وتم توفير محرك بحث على الموقع الرسمي للهيئة العامة للإحصاء. تم إطلاق خدمة التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية عبر قناة التكامل الحكومية (GSP) على نظام التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر)، وتوفير ثماني خدمات مقدمة للتصنيف الوطني.

• تم تنفيذ (1054) إجراء على التصنيف وفق التالي:

- بلغت إجمالي عدد الإضافات (647) نشاط في التصنيف بزيادة قدرها (22%) منذ بداية تطبيق التصنيف في الجهات الحكومية وكان عدد الأنشطة آنذاك في منتصف في عام 2017 (2923)، وبلغت في نهاية عام 2020م (3570).
- بلغ إجمالي عدد التعديلات على مسمى النشاط في التصنيف (407) حتى نهاية عام 2020م.

• إضافة إلى القيام بالآتي:

1. معدل متوسط طلبات الجهات الحكومية واستفسارات العملاء 15-25 طلب أسبوعياً.
2. خلال عام 2020 م، استقبلت الهيئة أكثر من 250 عميل بشأن الاستفسار عن التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية
3. بلغ عدد الجهات الحكومية التي تم إضافة وتعديل الأنشطة لها 61 جهة.
4. تم إصدار ونشر نسخ جديدة للتصنيف (فبراير، وأغسطس 2019) باللغتين العربية والانجليزية.
5. استمرار تلقي طلبات الإضافة والتعديل والاستفسارات على التصنيف من خلال جميع القنوات الإلكترونية التي تتيحها الهيئة (قناة التكامل الحكومية (GSP)، والخطابات الرسمية، والبريد الموحد للتصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية).



في هذا المجال، وذلك باتباع المعايير العامة للتصنيف المعياري الدولي للمهن 08 - ISCO عند تحديد المهن حسب مستوى المهارة ونوع العمل المؤدى، وإعادة ترتيب المهن بدقة على المجموعات الرئيسية و/أو الوحدات للتصنيف المعياري الدولي للمهن.

5. تم توقيع محضر من قبل أعضاء الفريق الفني في الجهات المحدد في القرار (540) والتوصية برفع التصنيف السعودي الموحد للمهن الموائم مع التصنيف الدولي 2008 إلى الديوان الملكي للعرض على مجلس الوزراء الموقر.

6. صدر قرار مجلس الوزراء رقم (660)، وتاريخ 10 / 24 / 1441 هـ.

القاضي باعتماد التصنيف السعودي الموحد للمهن وتطبيقه من قبل الوزارات والأجهزة الحكومية في أنظمتها الداخلية خلال اثني عشر شهراً من تاريخ القرار، وستتولى اللجنة الفنية الدائمة -المشكلة في الهيئة العامة للإحصاء بالبند (ثالثاً) من قرار مجلس الوزراء رقم (540) وتاريخ 16/9/1440 هـ- بالعمل على تحديث التصنيف بناءً على ما يرد من الوزارات والأجهزة الحكومية من طلبات إضافة أو حذف أو تعديل على التصنيف، والتعاون والتنسيق معها في شأن عملية تطبيق التصنيف في المجال التقني والفني، وإقامة لقاءات عمل للتعريف بالتصنيف السعودي الموحد للمهن، ودعوة أي جهة أخرى ترى أهمية مشاركتها في أي من الموضوعات التي تعمل عليها.

7. تم تشكيل أعضاء اللجنة الفنية الدائمة -المشكلة في الهيئة العامة للإحصاء بالبند (ثالثاً) من قرار مجلس الوزراء رقم (540) وتاريخ 16/9/1440 هـ.

8. عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات للعمل على تحديث التصنيف بناءً على ما يرد من الوزارات والأجهزة الحكومية من طلبات إضافة أو حذف أو تعديل على التصنيف، والتعاون والتنسيق معها في شأن عملية تطبيق التصنيف في المجال التقني والفني، وإقامة لقاءات عمل للتعريف بالتصنيف السعودي الموحد للمهن، ودعوة أي جهة أخرى ترى أهمية مشاركتها في أي من الموضوعات التي تعمل عليها.

9. تم استقبال 28 طلباً، يحتوي على 1623 مهنة، منها 1544 إضافة مهنة، و50 تعديل مهنة و29 حذف مهنة.

10. تعتزم الهيئة إقامة منتدى التصنيف السعودي الموحد للمهن بتاريخ 2021/03/10، للتعريف بالتصنيف والتوعية به.

● التصنيف السعودي الموحد للمهن المعتمد على التصنيف الدولي (ISCO_08):

هو تصنيف سعودي موحد للمهن يعتمد في مكوناته على التصنيف المعياري الدولي للمهن (ISCO_08) يصنف الأشخاص وفقاً لعلاقتهم الفعلية والمحتملة مع الوظائف، وتصنف الوظائف حسب الأعمال المنجزة أو التي سيتم إنجازها، والمعياري الأساسي لتصنيف النظام لمجموعات رئيسية وفرعية هو مستوى المهارات والتخصص المطلوب لتنفيذ الأعمال والمهام المتعلقة بالمهنة، مع وجود مجموعات رئيسية منفصلة لكبار المسؤولين والمدراء وللقوات المسلحة.

وقد مر التصنيف بعدة مراحل أثناء إعداده مراعاة لأن يكون مستوفياً لجميع المهن المستحدثة، في إطار تصنيفي يتفق مع التصنيف الدولي المعياري الموحد للمهن (ISCO_08) كالتالي:

1. كُلفت الهيئة العامة للإحصاء بإعداد دليل سعودي موحد لتصنيف جميع المهن والوظائف في المملكة العربية السعودية بما يغطي جميع الأنشطة الاقتصادية في المملكة بقطاعيها الحكومي والخاص بما يضمن وجود مرجع تصنيفي موحد ومتوائم محلياً ودولياً، يتم استخدامه بشكل متنسق من قبل جميع الجهات المعنية بالتصنيفات المهنية في المملكة العربية السعودية، وذلك كما جاء بقرار مجلس الوزراء رقم (540) بتاريخ 16/9/1440 هـ.

2. تم تشكيل فريق فني في الهيئة العامة للإحصاء شارك فيه ممثلون من الهيئة، ومن وزارة الخدمة المدنية، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وأمانة مجلس الخدمة العسكرية، ومركز المعلومات الوطني، وصندوق تنمية الموارد البشرية، والهيئة السعودية للتخصصات الصحية، ووزارة المالية، وأمانة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

3. تمت مراجعة التصنيفات الحالية المعتمدة في المملكة بما يشمل: التصنيف السعودي للمهن النسخة الصادرة بقرار مجلس الوزراء، والتصنيف المهني المعتمد لدى وزارة العمل، وتصنيف الوظائف الحكومية المعتمد لدى وزارة الخدمة المدنية، والتصنيف المهني المعياري العربي المعتمد لدى صندوق تنمية الموارد البشرية.

4. قام الفريق الفني بإعداد التصنيف السعودي الموحد للمهن بمشاركة الجهات الحكومية ذات العلاقة، وبمساعدة بيت خبرة

• الدليل الوطني للدول والجنسيات المعتمد على الدليل الدولي (ISO 3166 - Country codes):

الدليل الوطني للدول والجنسيات هو دليل دولي معياري موحد شامل الدول والمقاطعات التابعة لها، ويعتمد الدليل على المعيار الدولي (ISO 3166_Country codes) وهو معيار صادر عن المنظمة الدولية للمعايير (ISO) التابعة للأمم المتحدة، ويقوم هذا التصنيف بإعطاء رموز للدول والمقاطعات التابعة لها حيث إن استخدام الرموز والأرقام يوفر الوقت، ويتجنب الأخطاء بدلاً من استخدام اسم الدولة، ومفيدة للأغراض الإحصائية لتوفير لغة يفهمها كل دول العالم، على سبيل المثال جوازات السفر يتم استخدام الرموز فيها لتحديد جنسية المستخدم واختصاراً لاسم الدولة حيث يحتوي الدليل على عدد (248) رمز لدولة وجنسية مختلفة، وقد تم تقسيم الدول والجنسيات إلى مجموعات وفق التالي:

1. الدول حسب المجموعات (دول مجلس التعاون الخليجي، دول الجامعة العربية الأخرى، دول إسلامية عدا العربية، دول آسيوية عدا العربية والإسلامية، دول أفريقية عدا العربية والإسلامية، دول الاتحاد الأوروبي، دول أوروبا عدا الاتحاد الأوروبي، دول أمريكا الشمالية، دول أمريكا الجنوبية، دول الأوقيانوسية، دول أخرى).
2. الجنسيات حسب المجموعات (جنسيات دول مجلس التعاون الخليجي، جنسيات دول الجامعة العربية الأخرى، جنسيات دول إسلامية عدا العربية، جنسيات دول آسيوية عدا العربية والإسلامية، جنسيات دول أفريقية عدا العربية والإسلامية، جنسيات دول الاتحاد الأوروبي، جنسيات دول أوروبا عدا الاتحاد الأوروبي، جنسيات دول أمريكا الشمالية، جنسيات دول أمريكا الجنوبية، جنسيات دول الأوقيانوسية، جنسيات دول أخرى).
3. تم اعتماد الدليل الوطني للدول والجنسيات في الهيئة وقد استخدّم هذا الدليل في المسوح التي تنفذها الهيئة، وفي الربط مع مركز المعلومات الوطني.

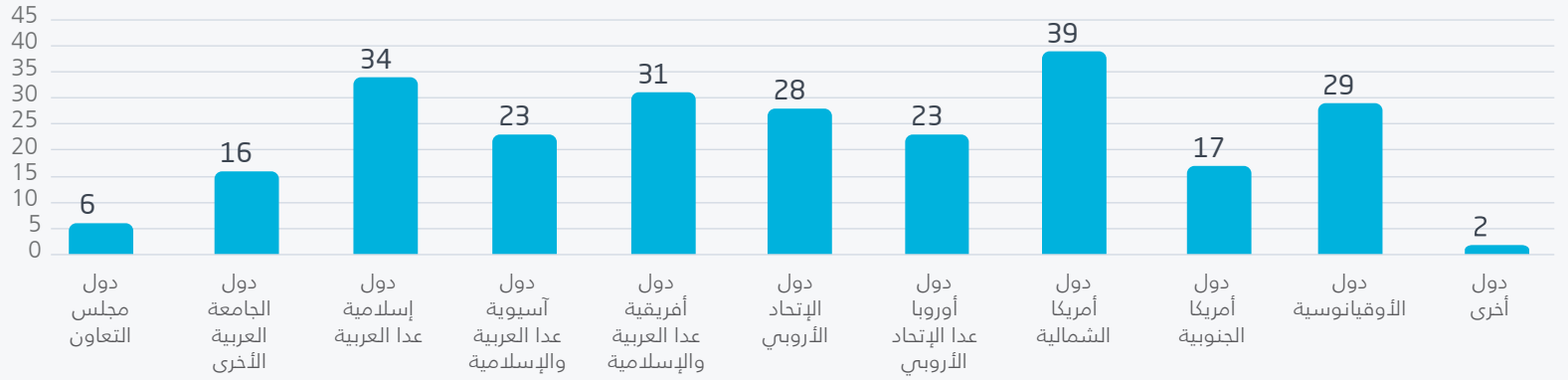
• التصنيف السعودي للمستويات والتخصصات التعليمية المعتمد على التصنيف الدولي (ISCED 11, 13)

هو تصنيف سعودي للمستويات والتخصصات التعليمية يعتمد في مكوناته على التصنيف الدولي للمستويات التعليمية (ISCED_11) والتصنيف الدولي للتخصصات التعليمية (ISCED_13) وقد مر التصنيف بعدة مراحل أثناء إعداده مراعاة لأن يكون مستوفياً لجميع التخصصات في المملكة في إطار تصنيفي يتفق مع التصنيف الدولي (ISCED_11, 13)، وقد قامت الهيئة بإعداده بمشاركة الجهات ذات العلاقة (وزارة التعليم، ووزارة الخدمة المدنية، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، والهيئة السعودية للتخصصات الصحية، والهيئة السعودية للمهندسين، والهيئة السعودية للمحامين، وهيئة تقويم التعليم والتدريب)، والرفع لمجلس الوزراء باعتماده.

1. تم اعتماد التصنيف السعودي للمستويات والتخصصات التعليمية المعتمد على التصنيف الدولي (ISCED 11, 13) المحدث وجداول ربط المطابقة الملحقة به بالصيغة المرفقة بقرار مجلس الوزراء رقم (701) تاريخ 1440/12/26هـ.
2. صدر قرار مجلس الوزراء رقم (75) وتاريخ 1442/1/27هـ القاضي باعتماد التصنيف السعودي للمستويات والتخصصات التعليمية المعتمد على التصنيف الدولي (ISCED 11, 13)، وتطبيقه من قبل الوزارات والأجهزة الحكومية في أنظمتها الداخلية خلال اثني عشر شهراً من تاريخ القرار، ويقتضي القرار تشكيل لجنة فنية دائمة في وزارة التعليم بعضوية ممثلين من: (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والهيئة العامة للإحصاء، وهيئة تقويم التعليم والتدريب، والهيئة السعودية للتخصصات الصحية، والهيئة السعودية للمهندسين، والهيئة السعودية للمحامين، والهيئة السعودية للقانونيين، والهيئة العامة للتدريب التقني والمهني، والأمانة العامة لمجلس الخدمة العسكرية، ومركز المعلومات الوطني).



عدد الدول والجنسيات حسب المجموعات



● الإنجازات الأمنية والتطويرية على جميع الأنظمة المسؤولة عنها إدارة قواعد البيانات:

1. الانتهاء من متطلبات برنامج الالتزام الوطني السيبراني وإغلاق كافة الثغرات على الويب لوجيك وقواعد البيانات.
2. ترقية وحدة التحكم الخاصة بـ «Oracle Enterprise Manager Control» لقواعد البيانات من إصدار 13.3 إلى 13.4 .
3. عمل التحديثات الأمنية الدورية لقواعد البيانات من أوراكل (Oracle Critical Patch Update) بشكل ربع سنوي.
4. تشفير قناة الاتصال بين قاعدة البيانات (server) والطرف الآخر (client)، وبالإضافة إلى قنوات النسخ والتخزين الاحتياطي لقواعد البيانات.
5. تم تفعيل إشعار التنبيهات على البريد الإلكتروني لمتابعة أداء أنظمة قواعد البيانات وأنظمة (الويب لوجيك).

● الشبكات والاتصالات:

1. خلال العام الماضي وبسبب جائحة (كورونا) تم التركيز على تأمين الوصول الآمن لشبكة الهيئة وذلك لجميع منسوبي الهيئة خلال فترة الحظر.
2. التحول لنظام بريد Microsoft 365 بمشاركة إدارة التراخيص وعقود التقنية.
3. تجهيز الشبكة السلكية واللاسلكية في أدوار الهيئة في برج تمكين بسبب انتقال بعض الإدارات.
4. تفعيل التحديثات عبر نظام التحديثات المركزي (SCCM).
5. متابعة متطلبات الهيئة الوطنية للأمن السيبراني وتطبيق التوجيهات حال ورودها لوكالة التقنية وإدارة العمليات الأمنية.
6. التعديل على السياسات المنشأة مسبقاً لتتوافق مع التغييرات في متطلبات الاستخدام والتشريعات الجديدة.

● تطوير تقنية المعلومات والخدمات الإلكترونية:

● تم تطوير الأنظمة التالية:

1. 18 نظام الكتروني (استمارات إلكترونية) لجمع البيانات.
2. نظام جمع البيانات للمسوح الأسرية الهاتفي (تحول جمع البيانات إلى هاتفي بدلا من ميداني بسبب جائحة كورونا).
3. نظام المسوح الاقتصادي (CATI, CAPI, CAWI) والتكامل مع موقع الهيئة. (توجيه سعادة الرئيس).

● أبرز أعمال وكالة تقنية المعلومات في عام 2020م - تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات:

● استمرار بناء وتطوير الأنظمة التشغيلية ومكونات البنية التحتية وتشغيلها:

- تطبيق تكنولوجيا الحوسبة التخيلية على الخوادم Physical الحالية بإضافة 8 نودز.
- البدء في نقل الخوادم القديمة الى البيئة الجديدة DellEmc-vxrai إلى 80 خادم.
- إضافة موارد لنظام النسخ الاحتياطي IBM TSM وتحديث السياسة الخاصة به وبحجم 40 تيرا بايت.
- تطوير المعالج المركزي بإضافة 30 ٪ قدرة معالجة، وبحجم ذاكرة عشوائية 100 ٪.

● تحديث الأنظمة التشغيلية ومكونات البنية التحتية:

- تحديث خوادم المستضافة لقواعد البيانات على مستوى نظام التشغيل الى Suse 12 service pack 5.
- تطوير خطة نقل أنظمة التشغيل الحالية إلى أنظمة RedHat .
- البدء في تحديث نظام التشغيل للمعالج الرئيس Zvm إلى الإصدار 6.7.
- وتصميم الحل التقني للبنية التحتية لتعداد السعودية 2021 بمشاركة جميع الإدارات التقنية ذات العلاقة، والشركة المنفذة لبيئة Cloud.

● الأعمال المتعلقة بمشروع التعداد السكاني 2020م:

1. تم تجهيز وتهيئة البنية التحتية لمشروع التعداد ويشمل عدد 10 قواعد بيانات (17 GASTAT database)، من خوادم الويب لوجيك (GASTAT WebLogic)، عدد 2 خادم مستودع للبيانات (GASTAT Data warehouse).
2. تم إعداد وتجهيز ملف المشاركة الموحد وربطه بجميع خوادم الويب لوجيك.
3. تم إصدار شهادات SSL على جميع أنظمة الويب لوجيك.
4. رفع جميع تحديثات التطبيقات أثناء مشروع التعداد على خوادم الويب لوجيك.
5. متابعة أنظمة التعداد على نظام (Oracle Enterprise manager) لمراقبة أداء قواعد البيانات واستمرارية عملها.



- تم الاشتراك في برنامج Apple Enterprise Developer لنشر التطبيقات الداخلية على البوابة الداخلية للهيئة العامة للإحصاء .

● الخدمات الإلكترونية:

تطوير البوابات الرسمية:

1. البوابة الرسمية للهيئة العامة للإحصاء:
 - أ. إعادة تصميم الواجهة الرئيسية للموقع الرسمي بما يتناسب مع متغيرات العمل الإحصائي.
 - ب. إعادة تصميم المكتبة الإحصائية واستبدالها بصفحة البيانات.
2. البوابة الداخلية: لم يطرأ على البوابة تحسينات جوهرية:
 - أ. تحسين تصميم الصفحة الرئيسية.
 - ب. إعادة ترتيب تبويب الخدمات وأنظمة الإجراءات.

تطوير الخدمات الإلكترونية:

1. الخدمات المقدمة للمستفيدين من خارج الهيئة.
2. الخدمات المقدمة لمنسوبي الهيئة.

أتمتة إجراءات الأعمال:

1. نظام النشر الإحصائي: يهدف النظام إلى إدارة عملية النشر الإحصائية.
2. نظام إدارة اجتماعات مجلس الإدارة: حفظ الوثائق المتعلقة باجتماعات مجلس الإدارة.

تطوير مستودعات وإدارة البيانات:

1. قائمة مستودعات البيانات المطورة للمسوح الاجتماعية.
2. قائمة بمستودعات البيانات المطورة لمسوح الاقتصادية.
3. قائمة بمستودعات البيانات المطورة لمسوح أكاديمية الإحصاء.

النشر الإلكتروني:

1. النشر الإلكتروني ذكاء الأعمال (Business intelligent).
2. النشر الإلكتروني بوابة البيانات (Data Portal).

أدوات التحليل الإحصائي:

دعم مشروع بوابة البيانات من خلال تجهيز نماذج بيانات المسوح التاريخية.

4. نظام الدليل السعودي الموحد للمهن (بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 660 وتاريخ 1441/10/24 لتطبيق التصنيف خلال اثني عشر من صدور القرار).
5. نظام خدمات الموارد البشرية (إدارة النظام، ونظام الإجازات، ونظام صرف).
6. بالإضافة إلى عدد من الأنظمة للإدارات المختلفة للهيئة ومشروع التعداد.

● تم تطوير الخدمات التالية (web services):

1. عدد 7 خدمات للأنشطة الاقتصادية (ISIC4) على قناة التكامل الحكومي.
2. عدد 7 خدمات للاستعلام عن بيانات الأسر والأفراد (خدمات مركز المعلومات).
3. عدد 3 خدمات للاستعلام عن بيانات المنشآت (خدمات مركز المعلومات).
4. خدمة واحدة للاستعلام عن بيانات المنشآت (خدمات وزارة التجارة).
5. عدد 3 خدمات لاستخدام الرسائل النصية SMS لمسوح وأنظمة الهيئة.
6. خدمات البريد الإلكتروني.

● تم العمل على المهام التالية:

1. تجهيز إطار التعداد العام للسكان والمساكن 2020.
2. تجهيز أطر المسوح الاقتصادية.
3. دراسة وتحليل مخططات قواعد البيانات (الجمع، المعالجة، التحليل، النشر) حسب هيكل التطبيقات.

● تطوير تطبيقات على الأجهزة الذكية:

1. تطبيق شركاؤنا في التعداد بنظام (IOS/Android).
 2. تطبيق حاضر بنظام (IOS/Android).
- تم نشر تطبيق شركاؤنا في التعداد على AppStore و Google Play، وتطبيق حاضر تم نشره على Google Play ومتجر iTunes.
1. وتم تحديث التطبيقات التالية للإصدار الأخير وإعادة نشرها على متجر على Google Play
 - أ. تطبيق سلة الأسعار (نشر أسعار السلع حسب الشهر).
 - ب. تطبيق المسوح الميدانية.

4. مشاركة إدارة تراخيص وعقود التقنية بما يتعلق بمشروع التعداد 2020م بما يتعلق بجانب التراخيص.
5. متابعة متطلبات المراجعة الداخلية مع جميع إدارات وكالة تقنية المعلومات وأعمال الإدارة ومخرجات خطط التحول V1&V2.
6. متابعة حصر طلبات جميع الإدارات في الهيئة من برامج ورخص الذي قامت به الهيئة وتقديم دراسة كاملة لمخرجات الحصر.
7. المبادرة بتوفير أدوات العمل التشاركية للعمل عن بعد Microsoft Teams أثناء جائحة كورونا.

● الدعم الفني:

1. إضافة أجهزة الحواسيب في الهيئة على النطاق Domain الخاص بالهيئة.
2. إنشاء نظام لعملية جرد أجهزة الحواسيب وملحقاتها بالتعاون مع إدارة تطوير التطبيقات.
3. إضافة أجهزة الحواسيب وملحقاتها في الهيئة في نظام الجرد وربطها بالموظفين والمتعاقدين.
4. إصدار تعليمات تسهل لموظفي الهيئة إيجاد حلول لأي مشاكل تقنية ذاتياً.
5. تجهيز الأجهزة الجديدة بالبرمجيات اللازمة لتشغيل أنظمة.

● أعمال الدعم الفني في مشروع التعداد:

1. تجهيز نظام لتداول الأجهزة بالتعاون مع إدارة تطوير التطبيقات.
2. التعاون مع إدارة الشبكات والاتصالات وإدارة المرافق والخدمات في تجهيز مركز الاتصال الموحد لمشروع تعداد السعودية 2020م.

عدد المسوح	عدد طلبات الدعم عبر النظام المكتبي	عدد الأجهزة المسلمة لجودة البيانات	عدد أجهزة هاتف وشاشات سيسكو والمسلمة	إجمالي الأجهزة المتداولة خلال فترة المسوح	الأجهزة المحمولة التي تم تجهيزها للموظفين والمتعاقدين والمتدربين
21	157	53	696	3150	626

● ضمان الجودة:

1. اختبار 27 نظامًا منفردًا من قبل الإدارة العامة لتطوير تقنية المعلومات والخدمات الإلكترونية.
2. وضع خطة تطوير لإجراءات العمل في إدارة ضمان الجودة تتوافق مع المعايير العالمية لتوكيد وضمان جودة البرمجيات.
3. مراجعة تطبيق توصيات الهيئة الوطنية للأمن السيبراني مع إدارات تطوير تقنية المعلومات والخدمات الإلكترونية.

● الدعم والتنسيق والتحليل التقني:

1. تقرير ملخص نتائج القياس الثامن للتحول الرقمي للهيئة.
2. عمل وثيقة تحليل لنظام تسجيل المهام التابع لإدارة الموارد البشرية.
3. عمل وثيقة تحليل لنظام مكتب وكيل تقنية المعلومات.
4. تم العمل على وثيقة تحليل لتطوير نظام يخص إجراءات العمل في مكتب وكيل تقنية المعلومات.
5. عمل وثيقة تحليل لنظام تصنيفات ISIC4.
6. عمل وثيقة تحليل للمكتبة الرقمية لإدارة إحصاءات البيئة.
7. عمل وثيقة تحليل لنظام الأعمال الإحصائية لأكاديمية الإحصاء.
8. عمل وثيقة تحليل لتحديث نظام التراخيص التابع لأكاديمية الإحصاء.
9. عمل وثيقة تحليل لنظام تصنيفات المهن (ISCO).
10. بناء وتصميم وثيقة متطلبات العمل (BRD).
11. تم إنشاء قالب رسمي معتمد لوثيقة متطلبات العمل (Business Requirements Document) باللغتين العربية والإنجليزية.
12. بناء وتصميم وثيقة تحليل متطلبات النظام (SRS).
13. تقديم الدعم لإدارة المحتوى والنشر الإلكتروني.
14. متابعة ونشر كل ما ينشر على البوابة الإلكترونية من منتجات إحصائية ومواعيد النشر والأخبار وأيضا حل المشاكل التقنية وعرض الحلول المناسبة.

● تراخيص وعقود التقنية:

1. إعداد خطة الصرف المتوقعة إلى نهاية السنة 2020م.
2. إعداد الميزانية التقديرية لوكالة تقنية المعلومات للعام 2021م.
3. متابعة وإدارة تنفيذ مشروع توفير رخص برامج ورخص لخطة M365 E3 مع الدعم الفني والخدمات الاحترافية وبريد موظفي الهيئة مع الشركة المنفذة للمشروع.



● إطلاق مشروع بحيرة البيانات:

قامت الإدارة العامة للتخطيط والتميز المؤسسي بالتعاون مع بقية الإدارات بالعمل على إطلاق مشروع بحيرة البيانات الذي يُعدُّ مشروعًا فريدًا من نوعه على مستوى المنطقة؛ إذ سيوفر حلولًا نوعية لبناء وعرض البيانات والمؤشرات الإحصائية لخدمة كافة المستفيدين، وقد تم التعاقد مع شركة استشارية لتقديم خدمات البناء الإحصائي والتقني، بحيث يتم استخدام حلول التخزين السحابي للبيانات والمؤشرات، وأيضًا يتم جمع البيانات المستهدفة جمعها من الجهات الحكومية وشركاء المشروع بطريقة آلية ويتم تحديثها بشكل تلقائي كما تم وضع مستهدفات ومراحل عمل لاستيعاب جميع البيانات المتواجدة لدى الجهات الحكومية وشركاء المشروع في المملكة، ومن خلال تلك الأعمال يتم تغطية كافة البيانات لتكون بحيرة البيانات المرجع الرئيس للبيانات على مستوى المملكة، وقد أُطلقت المرحلة الأولى من المشروع.

● مواءمة أعمال الهيئة مع رؤية المملكة (2030):

يُنَاطُ بالإدارة العامة للتخطيط والتميز المؤسسي متابعة ومواءمة وعكس أعمال الهيئة لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030م، ولها دور رائد في هذا المجال بحيث مكّنت بقية الإدارات من رفع كفاءة أعمالها وتقديم مؤشرات وبيانات توابك متطلبات أهداف رؤية المملكة (2030) على الصعيد المحلي والدولي. وتقوم الإدارة العامة للتخطيط والتميز المؤسسي بتمثيل الهيئة العامة للإحصاء في مبادراتها في رؤية (2030) وهي (إيجاد منظومة إحصائية متكاملة على المستوى الوطني) بحيث يتم قياس أعمال الهيئة في مبادراتها الإحصائية، ويتم عكس ذلك للجهات المعنية بمتابعة تنفيذ برامج الرؤية، وبذلك تدعم الإدارة العامة للتخطيط والتميز المؤسسي بقية إدارات الهيئة لتحقيق مستهدفات المبادرة، وقد حققت الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2020 مؤشرات أداء عالية في أعمال مبادراتها، وواكبت بذلك المهام المطلوب منها القيام بها. ولتتمكن الإدارة العامة للتخطيط والتميز المؤسسي من دعم بقية إدارات الهيئة تم إطلاق مشروع لاستقطاب الخبراء والكفاءات المتميزة للمساهمة من خلاله في تحديث أعمال المبادرة، وبناء مؤشرات وبيانات نوعية، وتقديم حلول مبتكرة.

تسليم أجهزة محمولة لضمان استمرار عمل موظفي الهيئة خلال فترة الجائحة ودعمهم بكافة الاحتياجات التقنية لتمكينهم من العمل عن بُعد.

● حوكمة البيانات:

1. تنفيذ مشروع إعداد نموذج حوكمة وتشغيل للمرصد القطاعية.
2. البحث لأفضل الممارسات في حوكمة البيانات في مراكز ومنظمات إحصائية عالمياً.
3. إعداد 5 سياسات منظمة للتعامل مع البيانات ومطابقتها مع سياسات NDMO مكتب البيانات الوطنية.
4. إعداد خريطة الطريق Road map لإدارة حوكمة البيانات والهيكل التشغيلي المقترح للإدارة.
5. المشاركة مع فريق المؤشرات الدولية وإنشاء حوكمة لتبادل البيانات مع الجهات الخارجية.

● أمن المعلومات والأمن السيبراني:

1. إدارة ومراقبة سجلات أصول الهيئة من خلال نظام أمن المعلومات وإدارة الأحداث (SIEM).
2. إدارة ومراقبة حلول الحماية للأجهزة والخوادم والشبكة.
3. تفتيش وتقييم ثغرات الأنظمة.
4. تقديم الدعم الفني من خلال الأنظمة المساندة لإدارة العمليات الأمنية.
5. رصد التهديدات الاستباقية من خلال المركز الإرشادي للأمن السيبراني.

● أعمال الإدارة العامة للتخطيط والتميز المؤسسي خلال عام 2020م:

تعمل الإدارة العامة للتخطيط والتميز المؤسسي على تمكين تحقيق الأهداف في العديد من مهام وأعمال الهيئة على صعيد الاستراتيجية الإحصائية، والجودة والتميز المؤسسي والمشاريع والبرامج. ونظراً إلى الازدياد في استخدام البيانات الإحصائية في شتى المجالات ودعمًا لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030م كان من الضروري أن يتم تطوير أعمال الهيئة بشكل عام، ومن المشاريع التي يتم العمل عليها حالياً:

- إعداد خطط تشغيلية لعمليات جمع البيانات سواء الهاتفية أو الميدانية بالتنسيق مع الإدارات المعنية بالهيئة تناول: (اسم المسح - الدوريّة - أسلوب العمل - مدة جمع البيانات - حجم العينة - وحدة المعاينة النهائية - الإدارة الإحصائية المسؤولة).
- الإعداد والتجهيز لتنفيذ كافة المسوح من خلال ما يلي:
 - إعداد الجداول الزمنية لتنفيذ كافة المسوح الإحصائية الدورية.
 - ترشيح كافة المتعاونين المشاركين بناءً على معايير محددة مسبقاً.
 - الإشراف على تنفيذ البرامج التدريبية لكافة المسوح سواء الميدانية أو الهاتفية.
 - تقييم جميع المشاركين واختيار الأعداد المطلوبة للمشاركة في تنفيذ المسوح سواء كانوا مفتشين أو باحثين ميدانيين.
 - الإشراف على عملية جمع البيانات سواء الميدانية أو الهاتفية.
 - الإشراف على المسوح التجريبية التي تنفذ قبل إجراء المسوح.
 - القيام بأعمال المراجعة وجودة البيانات من خلال غرفة جودة بيانات المسوح الأسرية وغرفة جودة بيانات المسوح الاقتصادية.
 - التنسيق مع إدارة تطوير التطبيقات قبل وأثناء العمل في كل ما يخص العمل، كتنصيب البرامج على الأجهزة، والتأكد من جاهزية النظام المكتبي، وإضافة المشرفين، وإسناد مناطق العمل لهم .. وغير ذلك.
- التنسيق المستمر مع أكاديمية الإحصاء لتنفيذ المسوح التي تُجرى بأسلوب تجاري.
- الإشراف على أعمال جودة البيانات لكافة المسوح الأسرية والاقتصادية والزراعية والبيئية.
- إعداد تقرير عن متطلبات تنفيذ المسوح 2020، كالأجهزة وخطوط الهاتف، ورفعها إلى إدارة الشؤون المالية.
- المشاركة في دراسة كافة عروض المسوح التي تنفذ بشكل تجاري بالتنسيق مع أكاديمية الإحصاء.
- تم إعداد دليل عن مهام الإدارات التابعة للإدارة العامة للعمليات.
- إعداد استراتيجية الإدارة العامة للعمليات.

• أعمال فروع الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2020م:

1. الإشراف المباشر على مسوح الأسعار في مناطق المملكة.
2. تزويد فروع الجهات الحكومية والأهلية والأفراد في مناطق المملكة بالبيانات والمعلومات الإحصائية.

• إعادة تقييم الخطط والأعمال الخاصة بتعداد السعودية:

كُلفت الهيئة العامة للإحصاء من قبل مجلس الوزراء المؤقّر بالقيام بأعمال التعداد العام للسكان والمساكن الذي يُعدُّ مشروعًا وطنيًا يخدم كافة شرائح المجتمع، وقامت الإدارة العامة للتخطيط والتميز المؤسسي بأدوار عديدة في هذا المشروع من خلال وضع عدة أطر ومفاهيم لتنفيذ أعمال التعداد، لكن بسبب جائحة كورونا توقفت أعمال مشروع التعداد، وتم تأجيلها حتى إشعار آخر، عندئذٍ قامت الإدارة العامة للتخطيط والتميز المؤسسي بإعادة تقييم الخطط والأعمال الخاصة بتعداد السعودية، من خلال مراجعة وتقييم حجم الأعمال التي تمت ووضع حلول مبتكرة للمشاكل المتوقعة، وبالطبع جرى توثيق الأعمال السابقة التي تمّت.

• أعمال الإدارة العامة للعمليات خلال عام 2020م:

- الإشراف على تنفيذ وجمع بيانات العديد من المسوح وهي:

م	المسح المنفذ	الربع
1	مؤشر ثقة المستهلك (شهري).	✓ ✓ ✓ ✓
2	المسح الغذائي والتغذوي بالتعاون مع أكاديمية الإحصاء وتم تنفيذه بشكل شهري).	✓ ✓ ✓ ✓
3	مسح القوى العاملة (ربعي).	✓ ✓ ✓ ✓
4	مسح المؤشرات قصيرة المدى.	✓ ✓
5	مسح الإنتاج الصناعي (شهري من شهر 01).	✓ ✓ ✓ ✓
6	مسح تجارة الجملة والتجزئة.	✓ ✓
7	مسح نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للأفراد.	✓
8	إحصاءات العمرة.	✓



أبرز مهام المركز خلال عام 2020م:

● تقارير دعم اتخاذ القرار:

1. تقرير تأثير جائحة كورونا (كوفيد - 19) على قطاع الخاص في المملكة:

حيث تم عمل استبيان إلكتروني تم توزيعه على نطاق واسع من خلال موقع الهيئة وقنوات التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى ذلك، تم دعوة المستجيبين للرد على استبيان الويب الإلكتروني عبر رسائل البريد الإلكتروني والروابط المباشرة بالتعاون مع وزارة التجارة وكان الرد على هذا الاستبيان طوعياً، وعليها تم العمل على تقرير يهدف إلى مساعدة أصحاب القرار في الدولة والقطاع الخاص على بناء استراتيجيات وآليات لتعزيز بقاء واستمرارية هذا القطاع في المملكة.

2. تقرير أثر جائحة كورونا (كوفيد - 19) على سوق العمل:

يقدم هذا التقرير استعراضاً موجزاً لأثر جائحة كورونا على سوق العمل في المملكة من خلال تسليط الضوء على فئة المشتغلين وكذلك المتعطلين والباحثين عن عمل حيث تم إضافة عدة أسئلة متعلقة بهم في مسح القوى العاملة للربع الثاني 2020م تتضمن تأثير الجائحة على مكان ممارسة العمل، وساعات العمل، ومتوسط الأجر الشهري، وكذلك المتعطلين ممن سبق لهم العمل وفقدوا أعمالهم بسبب الجائحة، وأسباب عدم البحث عن عمل بحسب عدة متغيرات منها (الجنس - الجنسية - المناطق - الأنشطة الاقتصادية).

3. دراسة تحليلية عن مدى جدية المتعطلين في البحث عن عمل.

4. دراسة تحليلية للمتعطلين ومعدل المشاركة في القوى العاملة.

● تقارير الأيام العالمية:

تأتي الأيام الدولية بمناسبة سنوية للاحتفال بالإنجازات الإنسانية وتعزيزها حيث إن الأمم المتحدة تبنت هذه الاحتفالات كأداة قوية لنشر الوعي، وتشارك الهيئة العامة للإحصاء من خلال البيانات والمعلومات والمسوح والسجلات الإدارية التي تعمل عليها لإثراء تقارير خاصة بمناسبة الأيام العالمية تحتوي إحصاءات تتعلق بها وتحاكي تفاصيل الإنجازات بالمملكة يتم إبرازها في المناسبات للأيام العالمية.

3. المشاركة في التوعية الإعلامية للتعديد السكاني 2020م، وتجهيز قاعات التدريب للمشاركين في التعديد السكاني 2020م في جميع مناطق المملكة بالتنسيق مع الجهات الحكومية والأهلية (وذلك قبل قرار تعليق أعمال التعديد في شهر مارس 2020م؛ بسبب جائحة كورونا).
4. التدريب التعاوني لطلاب وطالبات الجامعات في بعض الفروع بالتنسيق مع الإدارة العامة للموارد البشرية بالهيئة.
5. التواصل مع المنشآت الاقتصادية في المناطق لحثهم على الاستيفاء الذاتي للمسوح الإحصائية ومتابعتها.
6. مشاركة موظفي الفروع في المراجعة المكتبية للمسوح الإحصائية لرفع جودة البيانات.
7. المشاركة في الفعاليات والمهرجانات التي تقام في مناطق المملكة لنشر الوعي الإحصائي والتعريف بالهيئة ومنتجاتها.
8. مشاركة مدراء الفروع في بعض اللجان المحلية بمناطق المملكة.

● أعمال مركز التحليل الإحصائي ودعم القرار:

● أهمية التحليل الإحصائي والأهداف:

يعد التحليل الإحصائي الركيزة الأساسية لدعم اتخاذ القرار ورسم السياسات في المملكة، وهو ضروري في تخطيط المشاريع وتصميم البرامج ورصد الخلل أو التقدم لدى كافة أنشطة الجهات العامة والخاصة، ولكون الهيئة العامة للإحصاء هي المرجع الرئيس للعمل الإحصائي في المملكة؛ لذا حرصت الهيئة على تنظيم العمل الإحصائي ومنه التحليل الإحصائي في المملكة، وذلك من خلال توفير البيانات والمعلومات والتحليل الإحصائية الشاملة التي تدعم صناعة القرار وتخطيط البرامج اللازمة لتحقيق رؤية 2030، وأيضاً حرصت الهيئة على تنظيم آلية تطبيق وضبط التحليل الإحصائي، لتنظيم عمليات التحليل الإحصائي في المملكة.

● الأهداف العامة للمركز:

1. دعم متخذي القرار.
2. تطوير التحليل الإحصائي بالمملكة.

● تقارير خاصة لدعم متخذي القرار بمقابل مالي عن طريق أكاديمية الإحصاء:

- يقوم مركز التحليل الإحصائي ودعم القرار بدعم أكاديمية الإحصاء في الطلبات الواردة بمقابل مالي فيما يتعلق بالجانب التحليلي للبيانات عن طريق:
- المشاركة في تصميم الاستمارة والتأكد من توافقها مع التحليل المطلوب.
 - بناء المؤشرات المتوافقة مع أهداف الدراسة.
 - بناء جداول النشر بعد تحديد جميع المتغيرات المطلوبة من العميل.
 - تحليل البيانات واستخلاص النتائج.
 - يتم الإشراف على إعداد التقرير النهائي.

ومن ضمن هذه التقارير:

1. مسح سلوك الادخار لدى الأسر والأفراد ومعرفة طرق

تحفيزهم للادخار التابع للبنك المركزي السعودي:

تقدم البنك المركزي السعودي للهيئة العامة للإحصاء بطلب إجراء مسح (سلوك الادخار لدى السعوديين ومعرفة طرق تحفيزهم للادخار)، ويهدف هذا المسح إلى معرفة سلوك الادخار لدى الأفراد وتحديد القنوات المفضلة للادخار والسبب الرئيس لعدم الادخار.

2. حصر الأسر المشمولين بخدمات الهيئة العامة للولاية على

القصر والأفراد المشمولين:

تقدمت الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم للهيئة العامة للإحصاء بطلب إجراء حصر شامل لجميع المستفيدين من خدمات الهيئة، ويهدف هذا الحصر بشكل رئيس إلى جمع بيانات تفصيلية عن المستفيدين من خدمات الهيئة للمجالات الاجتماعية والسكنية والصحية والاقتصادية وغيرها.

3. مسح مؤشر البطالة بمحافظة العلا التابع للهيئة الملكية

لمحافظة العلا:

تقدمت الهيئة الملكية لمحافظة العلا للهيئة العامة للإحصاء بطلب إجراء مسح لقياس معدل البطالة في محافظة العلا بشكل خاص بالإضافة إلى عدد من المتغيرات الأخرى.

1. تقرير المرأة العالمي 2020م:

إيماناً بدور المرأة في المجتمع السعودي ومساهمتها في التنمية تم إعداد تقرير عن بيانات المرأة السعودية، يناقش أبرز المؤشرات والإحصاءات الخاصة بالمرأة السعودية في الفئة العمرية (15 سنة فأكثر) وبعض الإحصاءات فيما يخص المرأة في المملكة بصفة عامة، وقد تم استخدام أحدث نتائج مسوح الهيئة العامة للإحصاء والبيانات السجالية للوصول إلى إحصاءات متنوعة في مختلف المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية، والصحية، والثقافية والترفيهية، وفيما يلي أبرز النتائج:

تمثل نسبة السعوديات نصف المجتمع السعودي بنسبة: (49%).

2. تقرير الشباب العالمي 2020م:

يعرض هذا التقرير بيانات، بأرقام ورسوم بيانية، حول وضع الشباب السعودي للفئة العمرية (15-34 سنة)، وإنجازاتهم المتنامية في المجتمع السعودي، وبروز أدوارهم التي لا غنى عنها في تنمية البلاد بشكل مطرد في جميع جوانب الحياة تقريباً مثل التعليم والاقتصاد والحياة الاجتماعية السعودية وفيما يلي أبرز النتائج:

التوزيع النسبي للسكان السعوديين حسب الفئات العمرية ويمثل الشباب النسبة الأعلى بين السكان





● أكاديمية الإحصاء:

● الطلبات الواردة للأكاديمية الخاصة بالخدمات الاستشارية الإحصائية (المسوح الإحصائية):

1. تم توقيع عقد تنفيذ خدمة بين الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي السعودي لتنفيذ مشروع سلوك الادخار لدى الأسر السعوديين ومعرفة طرق تحفيزهم للادخار. (استلام العقد من المؤسسة في 9 مارس 2020م).
2. تم توقيع عقد تنفيذ خدمة بين الهيئة العامة للإحصاء والهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم لتنفيذ حصر أسر المشمولين بخدمات الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم والأفراد المشمولين بخدمات الهيئة في 3 مايو 2020م.
3. تلقت الأكاديمية عدد (16) طلب لتنفيذ المسوح الإحصائية خلال عام 2020م وعدد (12) استكمال لمشاريع لأعوام سابقة، بإجمالي (28) طلب عملت عليه الأكاديمية خلال عام 2020م، موضح في التالي حصر الطلبات الواردة وحالتها:

4. دراسة واقع تقنية المعلومات والأمن السيبراني في المنشآت:

تم تقديم دراسة بناءً على طلب الهيئة الوطنية للأمن السيبراني لقياس حجم العاملين بالأمن السيبراني وتقنية المعلومات وقياس الاحتياج الحالي والمستقبلي خلال 5 سنوات وقياس حجم التقنيات المستخدمة والخدمة المقدمة بالإضافة للمتغيرات الأخرى المستهدفة بالدراسة.

● دور مركز التحليل الإحصائي ودعم القرار في اختبارات الترخيص المهنية:

يهدف دعم العاملين في مجال البحوث والدراسات والتحليل الإحصائي في القطاعين العام والخاص بحيث تقوم الهيئة العامة للإحصاء عن طريق مركز التحليل الإحصائي ودعم القرار بالتعاون مع المركز الوطني للقياس والتقويم بالتجهيز لاختبارات علمية لقياس المهارات المطلوبة والتعرف على المعلومات والعلوم والممارسات الضرورية والكفايات المهنية التي تمكن القائمين على العمل الإحصائي من أداء وظيفتهم بقدرة وكفاءة عالية ومناسبة لطبيعة العمل الإحصائي.

● المبادرات لمركز التحليل الإحصائي ودعم القرار:

1. «دعم» الإدارة العامة لإحصاءات الصناعة والأعمال في تطوير مسح التوظيف والأجور:

(تم العمل على تطوير الاستمارة بمسمى «مسح الوظائف الشاغرة» والتي تتفق مع أحدث الممارسات العالمية وتم الأخذ بالاعتبار التكاملي بين مسح الوظائف الشاغرة ومسح القوى العاملة بحيث تكون مخرجاتها تغطي الاحتياج في بيانات العرض والطلب في سوق العمل وكذلك لتوفير بيانات تفصيلية للوظائف الشاغرة والمستقبلية لمتخذي القرار).

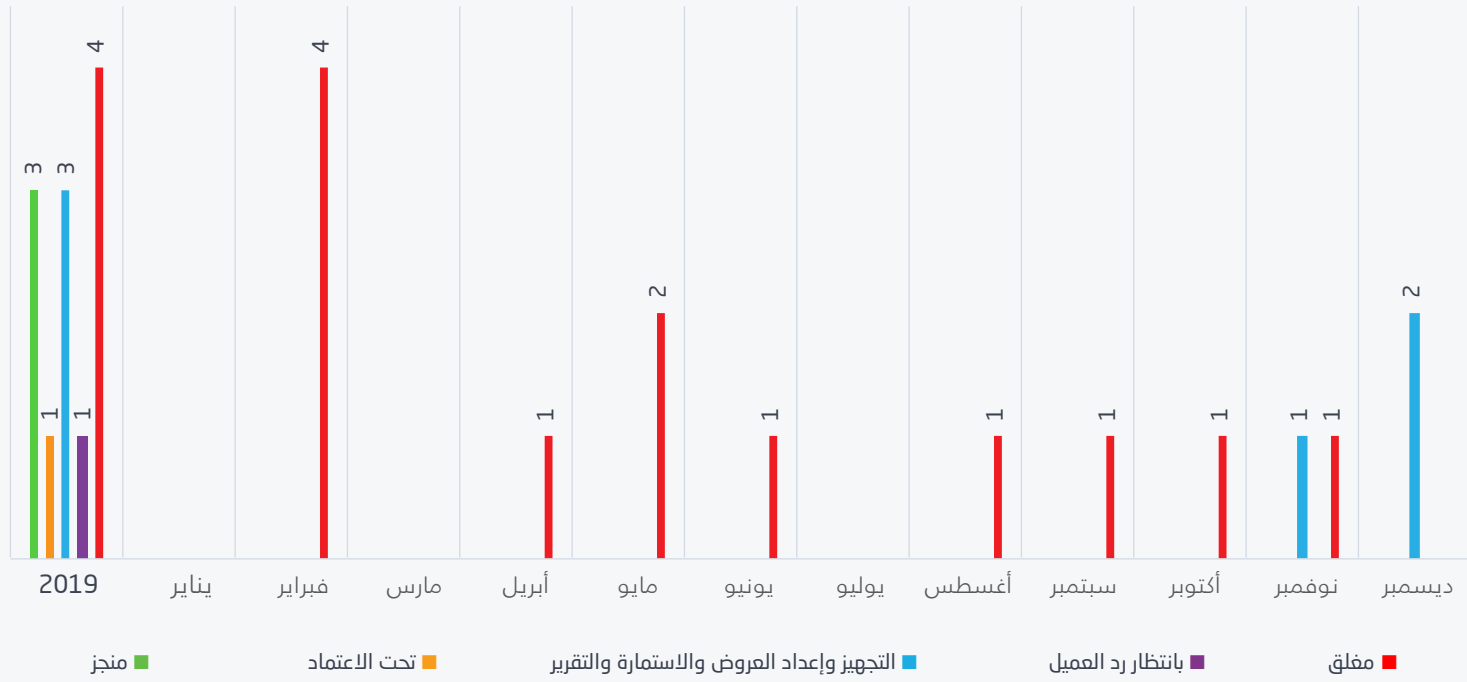
2. «دعم» المرصد الوطني للمرأة في توفير مؤشرات تخص المرأة في عدد من المحاور، وهي (التنظيمي - الاقتصادي - التعليمي - الصحي).

3. المشاركة في فريق حقوق الانسان وتوفير المؤشرات اللازمة لتقرير المملكة الجامع لتقريرها العاشر والحادي عشر الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

4. التعاون مع هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في إضافة أسئلة في المسوح والتعداد عن الإعاقة وأنواعها.



مشاريع مسار المسوح





منجز	تحت الاعتماد	مرحلة اعداد التقرير	مرحلة اعداد الاستمارة	التجهيز/اعداد العروض	بانتظار العميل	مغلق بسبب التأجيل / الاعتذار/ الرفض
3	2	1	1	4	1	16

م	اسم الجهة /الطلب	تاريخ تقديم الطلب
1	متابعة الطلب مقدم من قبل الهيئة الملكية لمحافظة العلا لتنفيذ مسح قياس المؤشرات الاستراتيجية	19 مايو 2019م (ميداني)
2	متابعة الطلب مقدم من قبل البنك المركزي السعودي لتنفيذ مسح سلوك الادخار لدى الأسر والأفراد السعوديين ومعرفة طرق تحفيزهم للادخار	23 مايو 2019م (هاتفية)
3	متابعة الطلب مقدم من الهيئة الوطنية للأمن السيبراني لدراسة واقع تقنية المعلومات والأمن السيبراني في المنشآت	8 سبتمبر 2019م (ميداني)
4	متابعة الطلب مقدم من قبل وزارة الإسكان لتنفيذ مسح دراسة نسبة الأسر السعودية التي تسكن في مساكن مملوكة ونسبة الشاغر منه	23 مايو 2018م (ميداني)
5	متابعة الطلب مقدم من قبل هيئة الغذاء والدواء لتنفيذ مسح الغذائي والتغذوي السعودي (مشروع ماذا نأكل في السعودية)	7 فبراير 2019م (هاتفية)
6	متابعة الطلب مقدم من قبل الهيئة العامة للولاية على أموال القصر ومن في حكمهم لتنفيذ حصر أسر المشمولين بخدمات الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم والافراد المشمولين بخدمات الهيئة	16 مايو 2019م (ميداني)
7	متابعة الطلب مقدم من قبل مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث لدراسة الأطفال المصابين بطيف التوحد	29 سبتمبر 2019م (هاتفية)
8	متابعة الطلب مقدم من قبل مركز التميز للتوحد (وزارة العمل والتنمية الاجتماعية) لتنفيذ مسح نسبة شيوع التوحد والإعاقة	29 أكتوبر 2019م (ميداني)
9	متابعة الطلب مقدم من قبل الجمعية السعودية لاضطراب فرط الحركة وتشتت الانتباه (جمعية إشراق) لقياس نسبة شيوع اضطراب فرط الحركة وتشتت الانتباه	12 نوفمبر 2019م (ميداني)
10	متابعة الطلب مقدم من قبل مركز برنامج جودة الحياة) لقياس مؤشرات الإنفاق (مؤشر إنفاق المستهلك على العروض الثقافية ومؤشر إنفاق الأسر على إجمالي الترفيه) (برنامج جودة الحياة - وزارة الثقافة - وزارة الرياضة - الهيئة العامة للترفيه)	26 سبتمبر 2019م إعادة استلام الطلب في 10 فبراير 2020
11	متابعة الطلب مقدم من قبل هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات لتنفيذ ونشر الدراسة المسحية لسوق الاتصالات وتقنية المعلومات(مناقصة)	11 ديسمبر 2019م (ميداني)
12	متابعة الطلب المقدم من قبل الجمعية السعودية لمرضى الباركنسون	2 نوفمبر 2019م
13	طلب مقدم من قبل التجمع الصحي الثاني بالمنطقة الوسطى التابع لمدينة الملك فهد الطبية لتنفيذ مسح احتياجات السكان الصحية	22 ديسمبر 2019م - ارسال النموذج في 2 يناير 2020م
14	طلب جديد مقدم من قبل الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) لتنفيذ مسح المنشآت الصناعية في المدن الصناعية (مناقصة)	3 فبراير 2020م (ميداني)

م	اسم الجهة /الطلب	تاريخ تقديم الطلب
15	طلب جديد مقدم من قبل مجلس التجارة الإلكترونية بوزارة التجارة والاستثمار لتنفيذ مسح صوت التاجر ومسح صوت المتسوق الإلكتروني	5 فبراير 2020م (ميداني)
16	طلب جديد مقدم من قبل هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية حول حساب مؤشر مساهمة المحتوى المحلي في الاقتصاد السعودي على مستوى الناتج القومي	6 فبراير 2020م
17	طلب من اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم	27 فبراير 2020م
18	طلب جديد مقدم من قبل الهيئة العامة لحي السفارات	29 ابريل 2020م
19	طلب جديد مقدم من قبل شركة البحر الأحمر للتطوير حول دراسة الجانب البيولوجي لفهم الضغط على الشعب المرجانية الناجم عن الصيد في منطقة البحر الأحمر	3 مايو 2020م (ميداني)
20	المشاركة في المناقصة الجديدة التابعة لمجموعة البنك الدولي حول المسح المؤسسي للقطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية 2021م	21 مايو 2020م (ميداني)
21	طلب مقدم من وزارة الإسكان لدراسة نسبة المساكن المملوكة في المملكة العربية السعودية	15 يونيو 2020م (ميداني)
22	طلب مقدم من قبل الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات للتقديم على مناقصة مشروع الدراسة المسحية لقطاع البريد 2020 م	16 أغسطس 2020م
23	طلب جديد التأهيل للتقديم على مشروع إدارة الحالات الاجتماعية التابعة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	13 سبتمبر 2020م (ميداني)
24	طلب جديد مقدم من قبل وزارة الاعلام لتنفيذ استبيان	6 أكتوبر 2020م
25	طلب جديد مقدم من قبل البرنامج الوطني للتنمية المجتمعية	17 نوفمبر 2020م
26	طلب جديد مقدم من قبل الهيئة الملكية لمحافظة العلاء (مشروع جمع البيانات وتحليلها حول البطالة في الهيئة الملكية لمحافظة العلاء للعام 2020م)	30 نوفمبر 2020م
27	طلب جديد من شركة المياه الوطنية	2 ديسمبر 2020م
28	طلب جديد من الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	17 ديسمبر 2020م



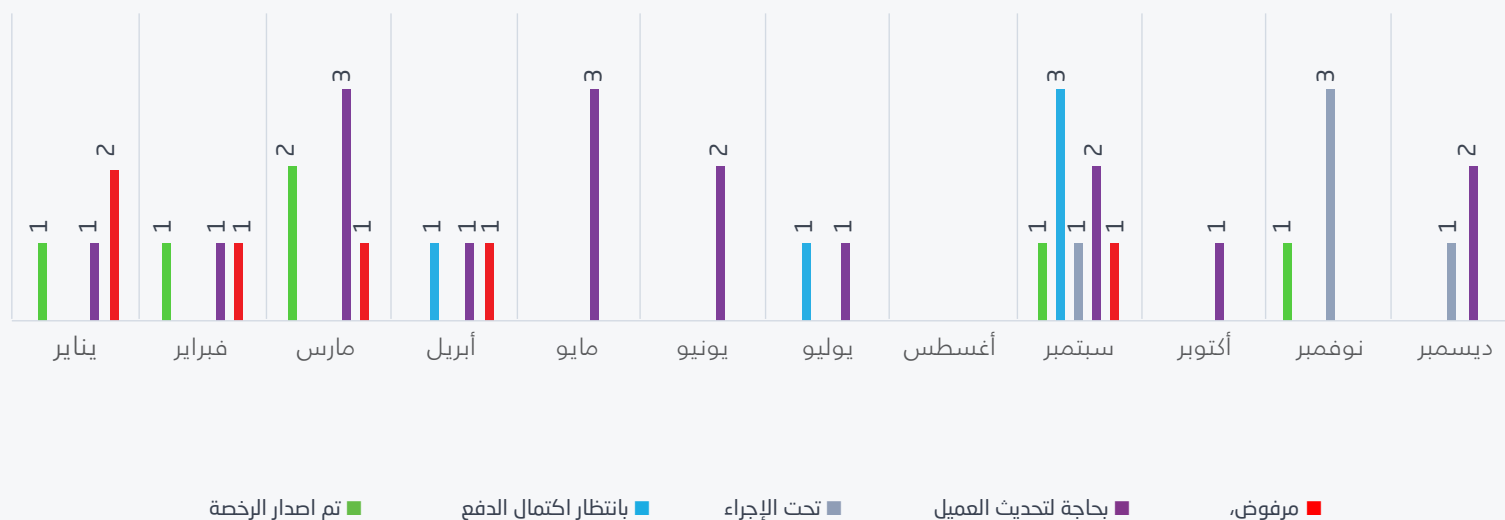
واحد من عام 2019م، وموضح في التالي حصر لأنواع الطلبات الواردة وعدد الرخص الممنوحة.

عدد الرخص الممنوحة	عدد الطلبات الواردة	تصنيف الرخص
6	73	رخصة ممارس إحصائي للأفراد
1	2	رخصة مزاولة أعمال إحصائية للمنشآت

الطلبات الواردة للأكاديمية الخاصة مسار الخدمات التنظيمية لممارسة العمل الإحصائي (التراخيص الإحصائية)

1. العمل على تحديث نظام التراخيص الإحصائية من خلال إدراج خصائص إضافية لتسهيل عملية النظام من خلال التنسيق مع فريق التقنية بالهيئة.
2. تلقت الأكاديمية عدد (39) طلب عبر نظام التراخيص الإحصائية للتقديم على رخصة ممارس إحصائي للأفراد / مزاولة أعمال إحصائية للمنشآت خلال عام 2020م وعملت على ترخيص طلب

الطلبات مسار التراخيص الإحصائية



إلى معالي رئيس الديوان الملكي فيما يخص (إعادة النظر في مشروع برنامج التفعيل) وتم إعداد إفادة الأكاديمية لمكتب معالي وزير الاقتصاد والتخطيط بشأن ما تم حيال العمل على التكليف بمشروع برنامج التفعيل في الهيئة.

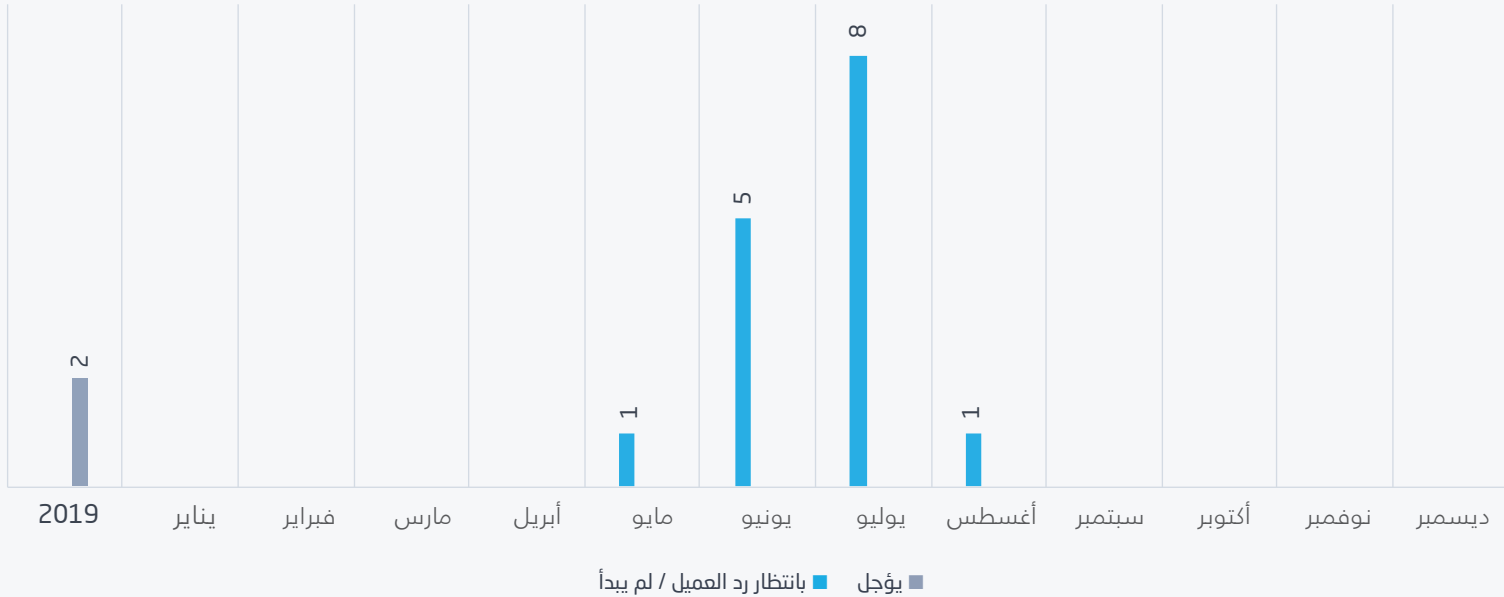
2. إعداد استمارة معايير دراسة تصنيف أولوية الجهات الحكومية ضمن برنامج التفعيل ليتم إرسالها للجهات الحكومية.

3. تلقت الأكاديمية عدد (15) طلبًا لتفعيل/تطوير/تأسيس الوحدات الإحصائية في الجهاز الحكومي خلال عام 2020م، وعدد (3) طلبات استكمالًا لمشاريع لأعوام سابقة بإجمالي (18) طلبًا عملت عليها الأكاديمية خلال عام 2020م، وموضح في التالي حصر الطلبات الواردة وحالتها:

● الطلبات الواردة للأكاديمية الخاصة بمشروع برنامج تفعيل الوحدات الإحصائية في الأجهزة الحكومية

1. العمل على متابعة تحديثات مشروع برنامج تفعيل الوحدات الإحصائية في الأجهزة الحكومية (المشاريع وآليات التنفيذ والخطة الزمنية) المرفوع للمقام السامي لطلب الموافقة، حيث مر بمراحل عدة في عام 2020م بعد استلام ملاحظات اللجنة التحضيرية للجنة الدائمة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بشأن التنظيم الإداري - ومركز تحقيق كفاءة الإنفاق - ومكتب الإدارة بالاستراتيجية بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وتم إعداد إفادة حول الملاحظات المقدمة إلى مجلس إدارة الهيئة، كما تم إعداد الخطوات القادمة حول البرقية الموجهة

◀ مشاريع مسار التفعيل



يؤجل	بانتظار رد العميل / لم يبدأ	تحت الاعتماد
2	51	1



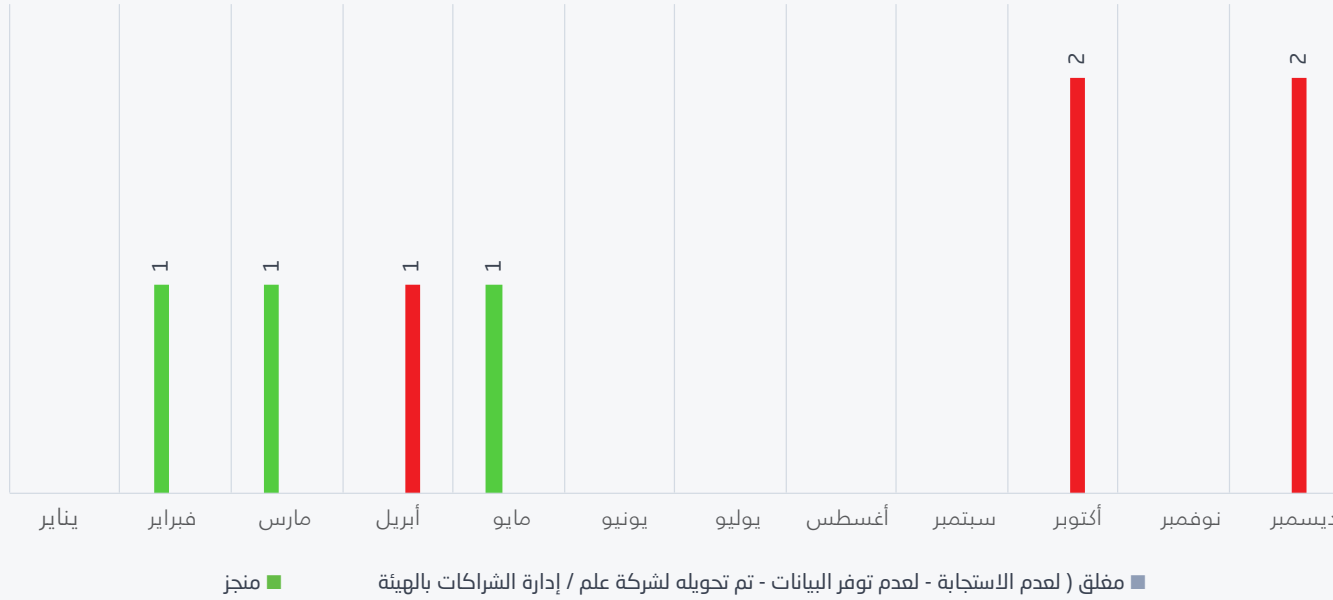
م	اسم الجهة / الطلب	تاريخ تقديم الطلب
9	طلب مقدم من قبل صندوق الاستثمارات العامة (تأسيس وحدة إحصائية)	30 يونيو 2020م
10	طلب مقدم من قبل الهيئة العامة لعقارات الدولة (تأسيس وحدة إحصائية)	1 يوليو 2020م
11	طلب مقدم من قبل وزارة الدفاع	9 يوليو 2020م
12	طلب مقدم من قبل داره الملك عبد العزيز	9 يوليو 2020م
13	طلب مقدم من قبل الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع (يوجد قسم إحصاء)	9 يوليو 2020م
14	طلب مقدم من قبل هيئة الإذاعة والتلفزيون	9 يوليو 2020م
15	طلب مقدم من قبل بنك التنمية الاجتماعية التابع لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	9 يوليو 2020م
16	طلب مقدم من قبل وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية (تفعيل وحدة الإحصاء والتحليل بالمركز الوطني للمعلومات الصناعية)	9 يوليو 2020م
17	مقدم من قبل هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة (تأسيس وحدة إحصائية)	9 يوليو 2020م
18	طلب مقدم من قبل مركز أداء	أغسطس 2020م

م	اسم الجهة / الطلب	تاريخ تقديم الطلب
1	متابعة الطلب المقدم من قبل وزارة الصحة للعمل على تطوير كفاءات وقدرات الإدارة الإحصائية بوزارة الصحة (وحدة جاهزة)	7 نوفمبر 2018م
2	متابعة الطلب المقدم من قبل المركز الوطني للنخيل والتمور تأسيس الوحدة الإحصائية في المركز، التابع لمظلة وزارة البيئة والمياه والزراعة (كوحدة ناشئة)	22 أبريل 2019م
3	متابعة الطلب المقدم من قبل الادارة العامة للمعلومات والاحصاء بوزارة البيئة والمياه والزراعة لتفعيل وتطوير الإدارة (كوحدة جاهزة)	16 يونيو 2019م
4	طلب مقدم من قبل مؤسسة البريد السعودي	13 مايو 2020م
5	طلب مقدم من قبل الهيئة العامة للموائى (تفعيل وحدة إحصائية)	10 يونيو 2020م
6	طلب مقدم من قبل إمارة المدينة المنورة	11 يونيو 2020م
7	طلب مقدم من قبل الهيئة الملكية لمحافظة العلاء	25 يونيو 2020م
8	طلب مقدم من قبل المؤسسة العامة للصناعات العسكرية (تفعيل الإدارة الإحصائية)	29 يونيو 2020م

● الطلبات الواردة للأكاديمية الخاصة بتقديم البيانات الإحصائية:

1. تلقت الأكاديمية عدد (8) طلبات لتقديم بيانات خلال عام 2020م، وعدد طلب واحد استكمالاً لعام 2019م، بإجمالي (9) طلبات عملت عليها الأكاديمية خلال عام 2020م، وموضح فيما يلي حصر الطلبات الواردة وحالتها:

مشاريع مسار البيانات



تاريخ تقديم الطلب	اسم الجهة / الطلب	م
12 أكتوبر 2019م	متابعة الطلب المقدم من قبل شركة نيلسون Nielsen لعدد من المتغيرات (كمسح جودة الحياة، ومسح السكان والمساكن، ومسوح أخرى	6
25 أكتوبر 2020م	طلب مقدم من قبل عميل (سيرجيو لابيرار من شركة زين للابتكار) بتوفير بيانات إحصاءات التجارة الدولية للمملكة	7
18 ديسمبر 2020م	طلب جديد مقدم من قبل البرنامج الوطني لتنمية المجتمعية للتزويد ببيانات إحصائية	8
21 ديسمبر 2020م	طلب جديد مقدم من أ. منيرة العبيد للتزويد بإحصائيات مبيعات السيارات بالمملكة العربية السعودية خلال 2019 و2020	9

تاريخ تقديم الطلب	اسم الجهة / الطلب	م
29 أغسطس 2019	متابعة الطلب مقدم من قبل (المياه الوطنية) للحصول على بيانات من التعداد الزراعي لعام 2015م	1
11 فبراير 2020م	طلب جديد مقدم من قبل صندوق الاستثمارات العامة لطلب بيانات إحصائية	2
1 مارس 2020م	طلب جديد مقدم من قبل مشروع القدية لطلب إحصائية عن السيارات وتملكها	3
13 أبريل 2020	طلب جديد مقدم من شركة ALTADIS MIDDLE EAST FZCO بخصوص بيانات التبغ	4
4 مايو 2020م	طلب جديد مقدم من قبل " وزارة البيئة والمياه والزراعة " بخصوص بيانات العلب البلاستيكية	5



7. تقدير الإيرادات المباشرة للهيئة المتوقع الحصول عليها في العام المالي القادم 2021م.
8. إعداد بطاقة الأداء المتوازن للأكاديمية ومؤشرات الأداء.
9. إعداد نموذج لتقييم خدمة العملاء الخاصة بالأكاديمية وإرسالها لعملائها.
10. التعاون مع مركز تنمية الإيرادات غير النفطية لدعم أكاديمية الإحصاء فيما يخص جميع مساراتها، والمقدمة بمقابل مالي من خلال تقدير إيرادات وتكاليف جميع الخدمات خلال السنوات الخمس القادمة.
11. عقد (3) اجتماعات دورية مع معالي الرئيس، وإرسال تقريرين دوريين لعرض مهام الأكاديمية - وعقد اجتماعات دورية لفريق أكاديمية الإحصاء لمناقشة المهام واستعراض المستجدات (عدد 37 اجتماع/ كل أسبوع).
12. زيادة عدد المرشحين في قاعدة بيانات المستشارين الإحصائيين والراغبين في العمل مع الأكاديمية ليصبح عددهم (49).
13. يتكون فريق الأكاديمية بحلول نهاية عام 2020م من مدير عام وعدد (10) موظفين، بمجموع (11) موظف.
14. عدد اجتماعات وورش عمل الأكاديمية خلال عام 2020م (مجموع الاجتماعات الكلي (105) اجتماع مع (36) جهة) حسب الرسم أدناه.

● الطلبات الواردة للأكاديمية الخاصة بالخدمات التدريبية الإحصائية:

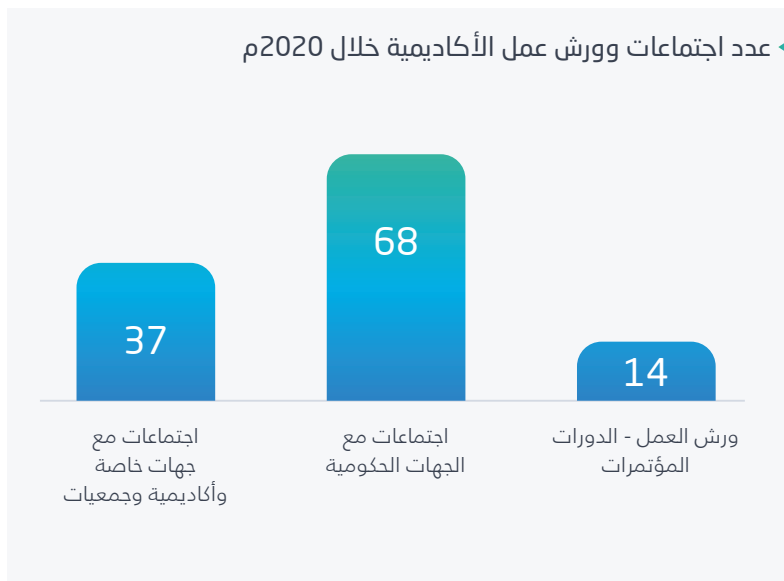
1. تلقت الأكاديمية عدد (3) طلبات خلال عام 2020م، وموضح في التالي حصر الطلبات الواردة وحالتها:

مغلق		
1		
م	اسم الجهة / الطلب	تاريخ تقديم الطلب
1	طلب مقدم من قبل الهيئة العامة للغذاء والدواء لتنفيذ برنامج تدريبي إحصائي لمنسوبيها (بمسمى Data Analytics Accelerated)	10 فبراير 2020م
2	طلب من قبل طالبة ماجستير الإحصاء تطبيقي جامعة الملك فهد للبترول والمعادن - حول كيفية الانضمام للدورات التدريبية القصيرة أو الموجهة، المتاحة في أكاديمية الإحصاء	8 مارس 2020م
3	طلب مقدم من قبل هيئة المساحة الجيولوجية	يوليو 2020م

● أعمال إدارة أكاديمية الإحصاء:

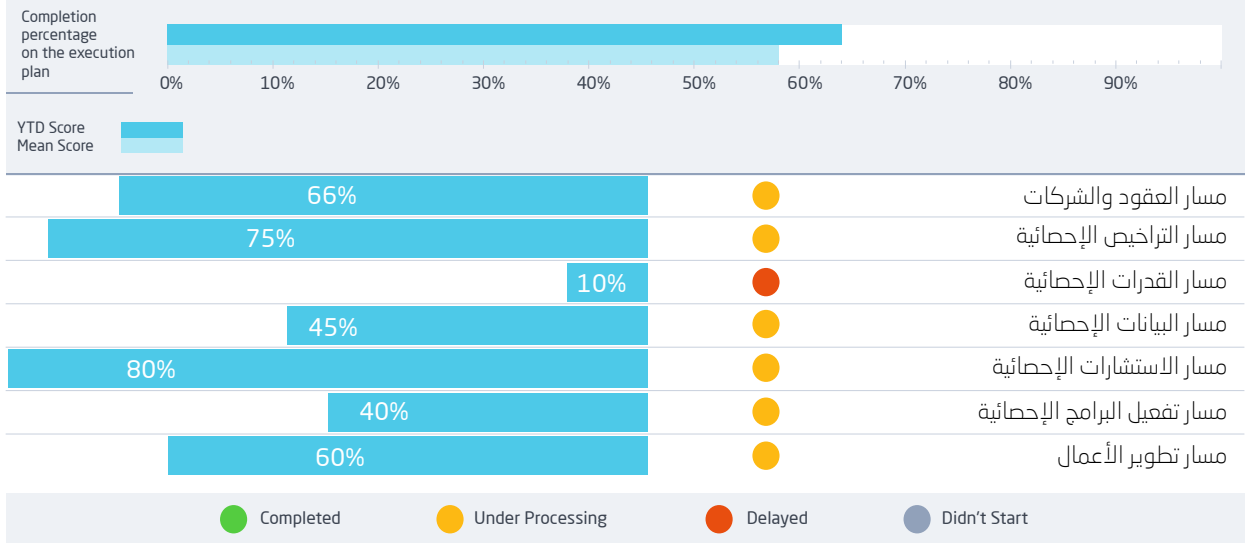
1. إعداد تقارير شهرية ونصف سنوية وسنوية.
2. العمل على الخطة التنفيذية لأكاديمية الإحصاء لعام 2020م.
3. متابعة جميع أعمال الأكاديمية مع وكالات وإدارات الهيئة المختلفة في عروض اللجان التوجيهية والمبادرات والمهام المشتركة والعروض الدورية لأعمال الأكاديمية.
4. العمل على تحديث المبادرات التابعة لمحور العرض (11) في استراتيجية التنمية الإحصائية بالتنسيق مع ملاك المبادرات.
5. العمل على العرض التعريفي الخاص بالأكاديمية والموقع الرسمي للأكاديمية.
6. تدريب طلاب الجامعة من خلال مشاركة الأكاديمية في برنامج التدريب التعاوني المقدم في الهيئة، حيث تم تدريب عدد (6) طالبات خلال عام 2020م من خلال إشراكهم في أعمال الأكاديمية المختلفة.

◀ عدد اجتماعات وورش عمل الأكاديمية خلال 2020م



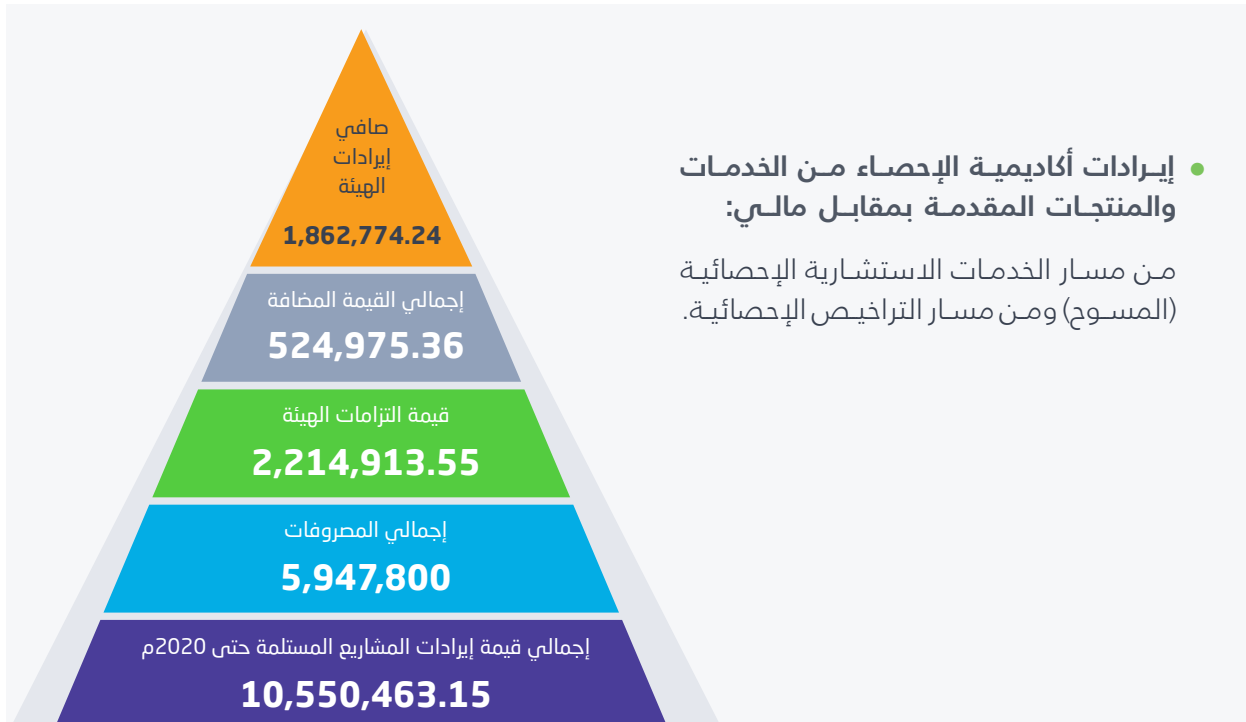
● ملخص لحالة مسارات أكاديمية الإحصاء في الخطة التنفيذية خلال عام 2020م:

ملخص الخطة التنفيذية لأكاديمية الإحصاء لعام 2020م



● إيرادات أكاديمية الإحصاء من الخدمات والمنتجات المقدمة بمقابل مالي:

من مسار الخدمات الاستشارية الإحصائية (المسوح) ومن مسار التراخيص الإحصائية.



03

الفصل الثالث:

العملاء ودعم
الشراكات الاستراتيجية





وتفعيل آليات التواصل والتشاور المستمر مع شركاء الهيئة من مستخدمي ومنتجي البيانات والمعلومات الإحصائية، ودعم جهود تنسيق العمل الإحصائي بين مختلف إدارات الهيئة وعملائها، والعمل المستمر على تعزيز مستوى التواصل والتعاون بين الهيئة والعملاء بهدف تحقيق الفائدة المشتركة، والمساهمة في بناء ودعم قدرات الشركاء في القطاع الإحصائي بالمملكة، فيما يتعلق بالتعامل مع البيانات.

وقد تم حضور (167) اجتماعًا وإعداد محاضرها، كما تم إعداد (6) مذكرات تفاهم، وعمل (89) مبادرة، وبلغ إجمالي عدد البنود (146) بندًا، تم تفعيل (70) بندًا منها بنسبة بلغت (48%)

الإدارة العامة للإعلام والوعي الإحصائي:

• إدارة المحتوى والنشر الإلكتروني:

تهدف الإدارة إلى المساهمة في تعزيز جودة المنتجات الإحصائية للهيئة، وتحسين استخدام العملاء للبيانات والمعلومات الإحصائية، وتحقيق الاستفادة الفعلية منها في صنع القرار ورسم السياسات ورصد التغيرات وتقييم الأداء في مختلف مجالات التنمية من خلال صناعة المحتوى المعلوماتي التوعوي للمنتجات الإحصائية التي تصدرها الهيئة، ودعم الإدارات في رفع جودة المحتوى اللغوي للنشرات والتقارير والإصدارات الدورية، ورفع قدرة مستخدمي البيانات على الوصول للمنتجات الإحصائية بشكل ميسر من خلال الالتزام بالنشر الإحصائي عبر منصات إلكترونية تواكب التطور في مجال تصفح البيانات وتحميلها وفقا لأحدث المعايير الدولية في هذا المجال. والمساهمة في رفع الوعي بالهيئة ومنتجاتها وخدماتها من خلال إدارة محتوى البوابات الإلكترونية وإدارة عمليات النشر فيها إضافة إلى إدارة قنوات التواصل الاجتماعي للهيئة وتغذيتها بالمحتوى المناسب للجمهور بشكل عام ولعملاء الهيئة بشكل خاص.

وقد وصل إجمالي عدد متابعي حساب الهيئة العامة للإحصاء على منصة تويتر (153233) وبلغ عدد المنتجات المنشورة على بوابات الهيئة الإلكترونية (83) منتجًا، وهناك (9) منتجات لم تنشر بعد في طريقها للنشر، كما تم كتابة عدد (15) سيناريو لمواد مرئية

الإدارة العامة للشراكات ودعم العملاء:

• إدارة دعم العملاء:

تهدف الإدارة إلى رفع مستوى جودة دعم العملاء وتحسين الاستخدام الصحيح للإحصاءات الرسمية، والوفاء بالتزامات الهيئة تجاه عملائها بتقديم الدعم المستمر لهم وتوفير البيانات الداعمة لأهدافهم، وتحسين مستوى تجربة العملاء مع الهيئة، وتحقيق مستوى عالٍ من رضاهم، والحفاظ عليه بشكل مستمر، وتوسيع نطاق إتاحة البيانات والمعلومات الإحصائية، وفهم وتحليل احتياجات المستخدمين، والوقوف على ما يستجد من احتياجات لتبليتها وزيادة ثقة مستخدمي البيانات في الهيئة من خلال تبني أفضل المعايير والممارسات في تقديم الدعم للعملاء، والمساهمة في تطوير المنتجات الإحصائية والمنهجيات والأساليب الإحصائية عبر الاستفادة من آراء مستخدمي البيانات.

وقد ورد إلى إدارة دعم العملاء نحو عدد (17450) استفسارًا عبر عدد من القنوات مثل: الموقع الإلكتروني، والمكالمات المخدومة، والبريد الإلكتروني، وحساب الهيئة في منصة تويتر، من بين هذه الاستفسارات (8629) استفسارًا عامًا، و(4378) استفسارًا عن (ISIC4) و(1723) استفسارًا عن التدريب التعاوني والتوظيف، و(2675) استفسارًا عن المسوح.

كما وصل إلى إدارة دعم العملاء (24592) طلبًا، وبلغت نسبة الطلبات الملباة نحو 93%، وبلغ متوسط مدة تلبية الطلبات في (0.46) يوم أي في أقل من نصف يوم عمل.

• إدارة الشراكات والتنسيق الإحصائي:

تهدف إدارة الشراكات والتنسيق الإحصائي إلى بناء وتوسيع نطاق الشراكات الفاعلة مع العملاء ورفع مستوى الجودة الاتصالية، وتعزيز التكامل الإحصائي وتعظيم الاستفادة المتبادلة بين الهيئة وعملائها، والمساهمة في تفعيل القطاع الإحصائي وتأسيس الوحدات الإحصائية في الجهات الحكومية بالتنسيق مع الإدارات المعنية، والوصول إلى مستوى عالٍ في فهم وتحليل احتياجات المستخدمين، والوقوف على ما يستجد من احتياجات،

للهيئة، والمساهمة في تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية عن الهيئة من خلال توثيق الأعمال والجهود التي تقيمها الهيئة في مختلف المجالات والمساهمة في إبرازها بالشكل اللائق لها، والمساهمة في صناعة بيئة عمل محفزة من خلال توحيد الهوية المعمارية داخل مبنى الهيئة وفروعه وأماكن عملها الموسمية.

وقد بلغ إجمالي عدد مهام وأعمال التصميم (1046) عددًا، وبلغ حجم العمل في التصميم (7862) وفيما يتعلق بإجمالي عدد أعمال التركيب المعارض فقد بلغ (90) عملاً، وبلغ عدد الصور المنتجة (2083) صورة، وبلغ إجمالي دقائق التصوير (686) دقيقة، وإجمالي دقائق المونتاج (471) دقيقة.

الإدارة العامة للعلاقات والتعاون الدولي:

تهدف الإدارة العامة للعلاقات والتعاون الدولي إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع مكونات القطاع الإحصائي الإقليمي والدولي، وتوثيق العلاقات بين المملكة العربية السعودية والمجتمع الدولي في المجال الإحصائي، ودعم المنظمات الدولية بالبيانات وتلبية متطلباتهم الدورية والمساهمة في تحسين تقييم المملكة العربية السعودية لدى المنظمات الرسمية، والمساهمة في تحسين الاستخدام الصحيح للبيانات والمعلومات الإحصائية، والمساهمة في نقل أفضل الممارسات الدولية في المجال الإحصائي والتقني والاتصالي والإداري إلى العمل القائم في الهيئة، وتبادل الخبرات والمعرفة والاستفادة

من التجارب والخبرات الدولية، وتعزيز تواجد الهيئة في المحافل والاجتماعات الرسمية، والمساهمة في تلبية متطلبات عضوية المملكة في المنظمات والمجموعات الدولية، وزيادة فرص الاستفادة من المبادرات الدولية الداعمة للإحصاء، وتطوير علاقات الهيئة مع الجهات الخارجية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بالأنشطة الإحصائية.

وقد تم في عام 2020م إنجاز (1022) مهمة عامل داخل الإدارة العامة للعلاقات والتعاون الدولي، وتم تلبية المتطلبات الإحصائية للمنظمات الدولية بنسبة 91% بإجمالي عدد مهام بلغ 292 مهمة منجزة، ومن أهم الإنجازات التي تمت:

عن الهيئة في صورة مقاطع فيديو وأنفوجرافيك، بلغ مجموع الصفحات المدققة لغويًا (2420) صفحة، وبلغ إجمالي عدد المواد والملفات والخطابات المدققة (1090) ما بين خطاب أو نشرات أو أرقام أو مؤشرات أو تقارير إحصائية، وبلغ عدد المترجمة من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية في وحدة الترجمة (1029762) كلمة.

● إدارة الاتصال الإعلامي:

تهدف إدارة الاتصال الإعلامي إلى التعريف بالهيئة ومنتجاتها وخدماتها ومشاريعها وإنجازاتها ومبادراتها عبر وسائل الإعلام الوطنية والإقليمية والدولية، والعمل كجهة اتصال رسمية بين الهيئة وبين كافة وسائل الإعلام وممثليها لتلبية كافة متطلباتهم والإجابة على استفساراتهم وتزويدهم بكافة المعلومات الداعمة لجهودهم الإعلامية، وتكوين علاقات إعلامية إيجابية ومستمرة معهم، ومعرفة الرأي العام فيما يخص بتقييمه للمنتجات والخدمات التي تقدمها الهيئة والعمل على التفاعل معها، ودعم علاقة الهيئة بقيادة الرأي العام، ودحض الشائعات وتصحيح المعلومات الخاطئة والتعامل مع الإعلام بهذا الخصوص، والمساهمة في بناء صورة إيجابية عن الهيئة ومنتجاتها وخدماتها وتطوير المنتجات الإعلامية، كما تم نشر 26 بيان صحفي عن الهيئة، والإجابة عن 23 استفسارًا من الاستفسارات الصحفية.

وتم خلال عام 2020م تنفيذ 9 خطط لمشاريع إعلامية، كما تم تنفيذ 7 تغطيات إعلامية والقيام بـ 9 حملات إعلامية، وفيما يتعلق بالرصد الإعلامي فقد تم رصد (6054) خبرًا مباشرًا عن الهيئة، إضافة إلى رصد (3472) خبر يتعلق بالقطاع الاقتصادي، كما تم الإحالة إلى 3 مقالات صحفية تتعلق بالهيئة.

● إدارة الإنتاج والطباعة الرقمية:

تهدف الإدارة إلى رفع مستوى جودة المخرجات الفنية للمنتجات الإحصائية، والمحافظة على الهوية المؤسسية للهيئة وتوحيدها من خلال تصميم وإنتاج وإخراج وطباعة الأدوات والوسائل الترويجية للمحتوى الإحصائي والتوعوي، وتحويل المحتوى الخام لمحتوى فني قابل للنشر عبر جميع كافة منافذ وقنوات النشر



الأهداف	اسم الاجتماع	م
الاطلاع على الخطط التنفيذية لمشروع التعداد، ودراسة آلية تنفيذها ودعمها من مختلف الجهات لتحقيق أهداف الخطة، وتقديم الدعم حيال تذليل التحديات والمخاطر المتعلقة بالمشروع.	اللجنة التنفيذية لتعداد السعودية 0202	1
المشاركة ضمن فريق مشروع مسح صحة الطفل التابع لمركز التميز للتوحد لإبداء المرئيات والملاحظات الفنية المتعلقة بالمشروع.	مشروع مسح صحة الطفل / مركز التميز للتوحد	2

1. تزويد 60 منظمة عالمية ودولية بتقرير الشباب بالأرقام 2020م.
2. تزويد جميع المنظمات الاقتصادية بتقرير التقديرات السريعة لمعدل نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي للربع الثالث من عام 2020م.
3. فتح قنوات تواصل مع 5 منظمات جديدة.

أهم أعمال التعاون المحلي:

فيما يلي أهم الاجتماعات (المؤتمرات واللجان ورش العمل..) التي شاركت فيها الهيئة محلياً عام 2020م:

م	اسم الاجتماع	الأهداف
3	اجتماع تطوير أعمال مؤشر التلاحم الوطني	تقديم الدعم لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني حول المنهجية المستخدمة لبناء مؤشر التلاحم الوطني
4	اجتماع مناقشة معايير جودة الخدمة للهيئة العامة للطيران المدني	إبداء الملاحظات حول المنهجية المتبعة لجمع البيانات وتقييم معايير القياس المستخدمة لقياس جودة الخدمة.

أهم أعمال التعاون الإقليمي :

فيما يلي أهم الاجتماعات (المؤتمرات واللجان ورش العمل..) التي شاركت فيها الهيئة إقليمياً عام 2020م:

م	اسم الجهة / الطلب	تاريخ تقديم الطلب
1	اجتماع فريق الخبراء المعني بمؤشرات أسعار المستهلك - لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا.	بحث المستجبات المتعلقة بجمع أسعار المستهلك.



04

الفصل الرابع:
القوى العاملة
والإفصاح المالي





القوى البشرية

الموارد البشرية:

تعد الموارد البشرية عنصرًا أساسيًا تسعى الهيئة من خلاله إلى تحقيق أهدافها وتطلعاتها، والمساهمة في نجاح برنامجها للتحويل الاستراتيجي. حيث اعتمدت الإدارة العامة للموارد البشرية على مبادئ التخطيط الاستراتيجي المؤسسي الحديث لتحقيق محاور الهيئة والأهداف الاستراتيجية.

السياسات واللوائح المتعلقة بالموارد البشرية:

تهدف أدلة سياسات ولوائح وإجراءات الموارد البشرية إلى توثيق وتوفير إطار عام لإدارة وتنظيم ورصد الأنشطة المتعلقة بالموارد البشرية في الهيئة العامة للإحصاء؛ وقد تم العمل على إنجاز:

- مراجعة سياسات ولوائح الموارد البشرية.
- دراسة إمكانية تحديثها وتطويرها بما يتوافق ومرحلة التحويل.

على مستوى عمليات الموارد البشرية:

العمل على تعزيز دور العمليات في التعامل مع منسوبي الهيئة والجهات الخارجية (الحكومية - الخاصة) وذلك بإظهار صورة وهوية الهيئة كمؤسسة احترافية ومهنية من خلال:

- إعداد بوابة داخلية خاصة للخدمات الالكترونية وذلك لتقديم جميع أنواع الإجازات (عادية- مرضية - استثنائية... الخ) وكذلك طباعة التعاريف بجميع أنواعها من خلالها.
- الربط مع وزارة المالية عبر منصة صرف وذلك لصرف مستحقات جميع منسوبي الهيئة من خلال البنك المركزي السعودي.
- توقيع اتفاقية ربط إلكتروني مع صندوق التنمية العقارية وذلك لرفع بيانات المقترضين أول بأول.
- الانتهاء من توقيع اتفاقية جديدة مع مصرف الراجحي بخصوص صرف مستحقات العاملين من خارج الهيئة.

- إعداد برنامج إداري ومالي خاص بالمتعاونين في مشروع التعداد.
- اعتماد سعادة الرئيس على آلية العمل المرن.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين.

على مستوى تطوير الموارد البشرية:

تهتم الإدارة العامة للموارد البشرية متمثلة في إدارة تطوير الموارد البشرية على تحقيق الأثر الإيجابي في الأداء من خلال القيمة التي تقدمها، وذلك من خلال تطوير مهارات وكفاءات منسوبي الهيئة ورفع معدل المعرفة المهنية، وكذلك العمل على خطط استقطاب أفضل الكفاءات البشرية المؤهلة والمدربة على العمل الإحصائي الموكل إليها بأعلى قدر من الكفاءة والإلتقان والاحترافية.

على مستوى وحدة التدريب:

- تطوير وتحسين القدرات المهنية لمنسوبي الهيئة.
- إعداد وتنظيم برامج تدريبية وندوات ولقاءات وورش عمل متخصصة بذات جودة عالية.
- دعم جهود تطوير الأداء.

• الجداول التالية توضح أهم الأعمال المنجزة في وحدة التدريب:

النظرة العامة	عدد الدورات
عدد المستفيدين	638
عدد الدورات	873

- إعداد وتطوير أنظمة متكاملة لمختلف جوانب الموارد البشرية.
- تعزيز الدور الاستراتيجي لإدارات وأقسام ووحدات الموارد البشرية.
- تطوير الأنظمة الإلكترونية.
- تنظيم وإدارة برنامج تفاعلي مع منسوبي الهيئة (تكامل).
- تحسين جودة خدمات الموارد البشرية.
- بناء قاعدة بيانات لموظفي الهيئة بجميع فئاتهم.
- العمل على تطوير دليل الأوصاف الوظيفية.
- تطبيق نظام المسح الشامل لجميع موظفي الهيئة.
- المساهمة على تهيئة وتوفير بيئة عمل مناسبة.

على مستوى التواصل الداخلي:

- تسعى الإدارة العامة للموارد البشرية على تحقيق تواصل فعال بين منسوبي الهيئة العامة للإحصاء لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للهيئة من خلال عدة قنوات وأنشطة داخلية من خلال:
- تخطيط وتنفيذ الحملات التوعوية التي تستهدف منسوبي الهيئة ومندوبيها بهدف رفع الوعي برؤية الهيئة ورسالتها وقيمها.
 - تنظيم الفعاليات والأنشطة والمسابقات والمعارض داخل الهيئة بمختلف مجالاتها.
 - إعداد الأخبار والتغطيات الداخلية للأحداث والمناسبات الداخلية وكذلك فتح قناة تواصل فعالة مع فروع الهيئة في جميع مناطق المملكة لتغطية أخبارهم.
 - رفع مستوى الوعي بالمنتجات والأعمال الإحصائية والإدارية التي تقوم بها الهيئة من خلال إطلاق حملات توعوية داخلية مخصصة.
 - فتح قناة تواصل فعالة مع سفراء التواصل الداخلي بالوكالات والإدارات العامة لتنفيذ الحملات والبرامج والفعاليات الداخلية بالشكل الذي يضمن فعاليتها وجمهورها المستهدف.
 - تنظيم وتنفيذ البرامج الموجهة والتي تهدف إلى (رفع الولاء، تعزيز الإنتاجية، تحسين بيئة العمل.. إلخ).

- الجدول أدناه يوضح أهم الأعمال المنجزة في وحدة التواصل الداخلي:

مزايا	البرامج	النشر الداخلي	الفعاليات الداخلية	الحملات الداخلية
40	2	371	8	21

الإدارات المستفيدة			
الإحصائية	428		
التقنية	48		
الإدارية	162		
البرامج	الجامعة	إجمالي المتدربين	
برنامج التدريب التعاوني	جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن	40 متدرب	
	جامعة الملك سعود بن عبدالرحمن		
	جامعة الإمام محمد بن سعود		
	جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز		
برنامج تمهيري	الإدارة	العدد	إجمالي العدد
برنامج تمهيري	الإدارات الإحصائية	1 متدرب	12 متدرب
	الإدارات التقنية	7 متدرب	
	الإدارات الإدارية	4 متدرب	
برنامج ثِق بقدراتك		11 طالب	

على مستوى وحدة التوظيف:

- العمل على استقطاب الكفاءات المتخصصة.
- العمل على استبقاء المواهب (المحافظة على المواهب).

- الجدول أدناه يوضح أهم الأعمال المنجزة في وحدة التوظيف:

القسم	المتقدمين	المقابلات	الموافقات	المنضمين
الإحصاء	421	401	33	31
العمليات	501	90	18	5
المجموع	922	194	51	36

على مستوى استراتيجية الموارد البشرية:

تحرص الإدارة العامة للموارد البشرية على تحقيق أهداف واستراتيجيات وسياسات وخطط إدارة الموارد البشرية والمرتبطة بأهداف وسياسات وخطط الهيئة من خلال:



05

الفصل الخامس:
التطلعات والطموحات
لعام 2021م





أبرز الصعوبات والتحديات التي واجهت الهيئة خلال عام 2020م

مستجدات تلك الخطة حتى نهاية عام 2020م؟

تم البدء في تنفيذ الخطة وتحصيل إيرادات مباشرة من نشاط الهيئة في مجال البحوث والعمليات الإحصائية من خلال أعمال الأكاديمية.

واجهت الهيئة العامة للإحصاء عدداً من التحديات والصعوبات التي تعتبر جزءاً من طبيعة العمل بمفهومه العام، واستطاعت الهيئة التعامل معها وفق ما يحقق تحييد آثارها والعمل وفق الممارسات التي أسهمت في تقليل المخاطر والتهديدات وتحديد الفرص الممكنة واستثمارها بالشكل الصحيح الذي يحقق تطلعات الهيئة وأهدافها:

أبرز الصعوبات والتحديات:

1. تأثير جائحة كورونا على تنفيذ أعمال الهيئة؛ نظراً لعدم إمكانية القيام بالأعمال الميدانية وغيرها من المهام، وكان من نتيجة ذلك تعليق أعمال تعداد السعودية 2020م، إضافة إلى العمل في ظروف مستجدة وغير معتادة بسبب تأثيرات جائحة كورونا.
2. قلة الكوادر البشرية المؤهلة والمدرّبة على العمل الإحصائي الاحترافي.
3. ضعف فرص إلحاق الموظفين ببرامج التدريب والتأهيل متوسطة وطويلة المدى في ظل ظروف الجائحة.
4. الحاجة إلى تطوير بيئة العمل المكانية لتمكين منسوبي الهيئة من تطوير العمل، وعكس رؤية الهيئة ورسالتها وقيمتها.
5. تأثير نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية من منصة اعتماد على مشاريع الأكاديمية في المسارات

الميزانية والمصروفات:

تحقيقاً لأعلى معايير الشفافية والنزاهة تحرص الهيئة العامة للإحصاء على رصد ميزانيتها السنوية بكل دقة، وتتبع في ذلك الإجراءات النظامية، وحيث بلغ إجمالي المبالغ المعتمدة في ميزانية الهيئة (757,864,172.01) ريال وبلغ إجمالي المصروفات (564,915,192.42) ريال، كما هو موضح في الجدول أدناه:

نسبة الالتزام بالموازنة المخصصة للهيئة:

ما القيمة الحالية للمؤشر؟ وما؟ المستهدفات؟
- بلغت نسبة التزام الهيئة بالموازنة المخصصة نسبة (75%) من الميزانية المعتمدة للعام 2020م وذلك بسبب الجائحة التي أجلت بعض المشاريع.

- المستهدفات: الالتزام بخطة الميزانية المعتمدة والتنفيذ وفق ما تقتضيه الأنظمة والتعليمات.

مباني الهيئة في عام 2020م:

السياسات واللوائح المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية:

- اللائحة المالية المعتمدة من مجلس إدارة الهيئة.
- تعليمات تنفيذ الميزانية العامة للدولة.
- نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد ولائحته التنفيذية.
- نظام استئجار الدولة للعقار وإخلأؤه.
- تعليمات إقفال الحسابات وإعداد الحسابات.

تعمل الهيئة على تنمية الإيرادات الذاتية (المباشرة)، ما

1. الاهتمام بالبيانات والإحصاءات والتوجه العالمي نحوها باعتبارها أساس التنمية الشاملة المستدامة.
2. الدعم الحكومي الرسمي للقطاع الإحصائي في المملكة على المستوى الوطني.
3. قدرة الهيئة على إبرام اتفاقات التعاون المشترك، وبناء وتكوين شبكة علاقات قوية مع العديد من الشركاء المحليين والعالميين على مستوى عالٍ من الخبرة والكفاءة.
4. وجود عدد كبير من عملاء الهيئة محليًا وإقليميًا ودوليًا يعتمدون على منتجاتها ويستفيدون منها بشكل كبير.
5. قدرة الهيئة على تقديم الخدمات الإحصائية المدفوعة عبر الأكاديمية بجودة وكفاءة عالية.
6. ترحيب الجهات الأكاديمية المختلفة مثل الجامعات ومراكز البحث وغيرها بالتعاون مع الهيئة.
7. النقلة النوعية في وعي المجتمع وقناعات الناس بضرورة وأهمية العمل الإحصائي لتوفير البيانات الداعمة لخطط التنمية والتطوير في شتى القطاعات.

أبرز تطلعات وطموحات الهيئة لعام 2021م:

أولاً: على مستوى تنظيم العمل في القطاع الإحصائي في المملكة:

- ربط التصانيف الإحصائية المختلفة ببعضها حسب الحاجة لتسهيل عملية الربط بين البيانات من مصادرها المختلفة.
- تطوير النظام الإلكتروني للمعايير والتصانيف الإحصائية بما يحقق أقصى معايير الجودة لمصادر البيانات المختلفة.
- إنشاء إطار محدث للتصانيف الإحصائية من خلال بيانات التعداد

- المختلفة. (من خلال التعاقد مع الشركاء لتنفيذ المشاريع والتعاقد مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص لتقديم الخدمة).
6. صعوبة الحصول على البيانات الإدارية من الجهات الحكومية بالشكل المطلوب.
7. صعوبة الحصول على الدعم الإحصائي التقني من المنظمات العالمية في ظل ظروف منع السفر بين العديد من الدول؛ بسبب تفشي جائحة كورونا.
8. ضعف استجابة الأفراد وأصحاب الأعمال للمسوح الأسرية والاقتصادية.

المخاطر والتحديات:

1. كثرة الإجراءات وطول المدة الزمنية اللازمة لإنتاج المؤشرات الإحصائية.
2. عدم دقة البيانات أو تضاربها مما قد يؤدي إلى فقدان العملاء الثقة في منتجات الهيئة.
3. التسارع في عجلة التنمية وعدم قدرة المنظومة الإحصائية على تلبية متطلباتها المتزايدة.
4. تعثر بعض المشاريع الإحصائية بسبب تضارب الصلاحيات، وعدم الفصل الكافي في المهام مع بعض الجهات الأخرى.
5. عدم تطبيق التصانيف الإحصائية في بعض الأجهزة الحكومية.
6. ضعف استجابة بعض الجهات التي تتعامل معها الهيئة.
7. عدم توحيد استخدام المعايير الإحصائية في الجهات المختلفة.
8. ضعف تمويل عدد من المبادرات الإحصائية.

الفرص:



- مواعيد أسرع.
- إنشاء سلاسل زمنية مناسبة على مدى الأعوام.
- الربط التقني مع الجهات الحكومية التي تمتلك سجلات إدارية
- لزيادة سرعة إصدار الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثًا: على مستوى المشروعات والمبادرات لدعم برنامج التحول في العمل الإحصائي:

1. التوسع في الربط الإلكتروني مع الجهات المختلفة لدعم الإحصاءات.
2. تطوير منصة للبيانات الإحصائية الموجودة في الهيئة.
3. تنفيذ برنامج تطوير مؤشرات الاقتصاد الكلي.
4. استكمال أعمال مشروع بحيرة البيانات خلال عام 2021م.
5. استكمال الشراكات الإحصائية مع بقية الجهات الحكومية.
6. استكمال أعمال إدارة مشروع التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت من خلال الشركات الاستشارية والمشغلة.
7. تطوير حلول داخلية لاستمرار عكس ومواءمة أعمال الهيئة مع رؤية المملكة (2030).

- العام للسكان والمساكن والمنشآت.
- إنتاج العديد من الأدلة والتصانيف الإحصائية الوطنية المعتمدة على الأدلة والتصانيف الدولية.
- تحديث وتطوير المعايير والتصانيف الإحصائية المستخدمة في القطاع الإحصائي.

ثانيًا: على مستوى المنتجات الإحصائية:

- تطوير وزيادة أعمال الهيئة ومنتجاتها الإحصائية في جميع المجالات الاقتصادية والسكانية والاجتماعية والبيئية والثقافية.
- تطوير وتحديث بيانات الإسقاطات والتقديرات السكانية وفق المستجدات المحلية والدولية.
- توفير المزيد من البيانات الموثوقة التي تلبي احتياجات المخططين وراسمي السياسات التنموية في الدولة، وتلبي كذلك متطلبات الجهات الحكومية والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية من الإحصاءات الدقيقة بطريقة أكثر سرعة.
- الاستفادة من بيانات الماسح الضوئي في جمع بيانات الأسعار.
- تنفيذ مسوح سياحية جديدة مثل: (السياحة المغادرة، والسياحة الوافدة، والسياحة المحلية).
- رفع مستوى جودة البيانات، وإصدار المنتجات الإحصائية في

- الهيئة كافة، تتضمن (النتائج- التعريفات) لكل منتج يتم الإعلان عنه.
4. تنفيذ مسابقة إحصائية تستهدف القطاع الأكاديمي.
 5. التوسع في عقد اللقاءات المتخصصة التي تستهدف الإعلام والكتاب والمؤثرين.
 6. تنفيذ عدة فعاليات جديدة تواكب الأيام العالمية.
 7. تنفيذ 3 لقاءات مع 3 لجان الغرف التجارية في (الرياض- جدة- الشرقية) بهدف التعريف وتحسين الاستخدام.
 8. تنفيذ 5 فعاليات لأقسام الإحصاء في الجامعات السعودية، تستهدف (أعضاء هيئة التدريس- الطلاب).
 9. إقامة عدد 4 ورش عمل تتعلق بجودة المنتجات وطرق تحسين المخرجات للعملاء.

سادسًا: على مستوى الشركات ودعم العملاء:

رابعًا: على مستوى الموارد البشرية والشؤون المالية:

- فيما يختص بتموحيات الهيئة على مستوى الموارد البشرية والشؤون المالية خلال العام القادم 2021م فهي كالتالي:
- التوسع في استقطاب الكفاءات.
 - تعزيز قدرات وبرامج التدريب والتطوير.
 - تطوير خطة إستراتيجية عامة للشؤون المالية.
 - التحول المالي للأساس الاستحقاق المحاسبي.
 - توفير بيئة عمل مناسبة.
 - تغيير هيكل الشؤون المالية بما يتناسب مع تطوير القطاع المالي في برنامج رؤية المملكة 2030.
 - زيادة كفاءة وفاعلية الموارد المالية باستخدام (الموازنة الصفرية).

خامسًا: على مستوى الإعلام والوعي الإحصائي:

1. تكثيف حملات التوعية بالعمل الإحصائي.
2. العمل على إدراج مواد توعوية إحصائية في مناهج التعليم العام.
3. التوسع في حملات نشر الوعي الإحصائي المصاحبة لمنتجات



@Stats_Saudi



stats.saudi



Gastat



stats.gov.sa